جامعة النَّجاح الوطنيَّة
كليَّة الدّراسات العليا

اليمين المتطرف في إيطاليا وفرنسا والسويد: أنماط الصعود وتداعياته على الديمقراطية الغربية (2008–2025)

إِعداد
طارق زياد عليان دراغمة

إشراف
د. حسن أيوب

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس – فلسطين.

2026

اليمين المتطرف في إيطاليا وفرنسا والسويد: أنماط الصعود وتداعياته على الديمقراطية الغربية (2008–2025)

إِعداد

طارق زياد عليان دراغمة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2026/04/22م، وأجيزت:

د. حسن أيوب	
المشرف الرئيسي	**التوقيع**
د. فادي جمعة	
الممتحن الخارجي	**التوقيع**
د. عبد الرحيم الشوبكي	
الممتحن الداخلي	**التوقيع**

الإهداء

إلى الذين غادروا أوطانهم.. فحوّلتهم قوى التطرف إلى وقود لبرامجها الانتخابية ومكاسبها السياسية.

إلى ما تبقى من الطبقة الوسطى.. حارسة الوعي في زمن الانكسار.

إلى الطبقة العاملة.. ضحية الإقصاء المزدوج؛ بين إرث الدولة الليبرالية وصعود الشعبوية.

إلى كل من قال "لا" للتطرف.. ورفض الفرز القائم على الهوية أو الدين أو العرق.

إلى المؤمنين بدولة القانون والدستور.. أولئك الذين آمنوا بأن المواطنة هي المعيار الأوحد للانتماء، بعيدًا عن التحيزات الضيقة والولاءات المحدودة.

إلى فلسطين...

إلى غزة...

وإلى جنين ...

إليكم جميعًا..

أهدي هذا الجهد العلمي.

الشكر والتقدير

إلى عائلتي: أمي وأبي، وإخوتي.. أتقدم إليكم بخالص الشكر والامتنان؛ فقد كنتم وما زلتم السند الحقيقي، والدعاء الدائم في كل خطوة، والدافع الأسمى لإتمام هذا الإنجاز.

وامتدادًا لهذا الامتنان، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الدكتور الفاضل حسن أيوب، المشرف الرئيس على هذه الأطروحة؛ لما قدمه من توجيه علمي رصين، ودعم أكاديمي متواصل، أسهم في تعميق فهمي لقضايا التغيير السياسي والتحول الديمقراطي.

كما أتقدم بوافر الشكر إلى أساتذتي الأفاضل في برنامج التخطيط والتنمية السياسية، لما كان لهم من فضل كبير ودعم معرفي خلال مسيرتي الأكاديمية.

وإلى الأصدقاء والأحبة، وكل من أسهم بكلمة أو تشجيع في إنجاز هذا العمل؛

شكرًا جزيلًا لكم جميعًا.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

اليمين المتطرف في إيطاليا وفرنسا والسويد: أنماط الصعود وتداعياته على الديمقراطية الغربية (2008–2025)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: ____ طارق زياد عليان دراغمة_____

التوقيع: _____ *طارق دراغمة* _____

التاريخ: _____2026/4/22_____

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

الشكر والتقدير ..... د

الإقرار ..... ه

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ي

الملخص ..... ك

الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومحدداتها 1

1.1 مقدمة الدراسة 1

1.2 مشكلة الدراسة 2

1.3 أسئلة الدراسة 4

1.4 فرضيات الدراسة 5

1.5 أهداف الدراسة 6

1.6 أهمية الدراسة 7

1.7 منهجية الدراسة 8

1.8 نطاق الدراسة 11

1.9 الدراسات السابقة 12

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة 19

1.11 الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة 20

1.12 فصول الدراسة 35

الفصل الثاني: مظاهر وأبعاد صعود اليمين واليمين المتطرف في إيطاليا وفرنسا والسويد 37

2.1 مقدمة 37

2.2 السياق العام لصعود اليمين في أوروبا 38

2.2.1 التحولات البنيوية في أوروبا بعد عام 2008 38
2.2.2 التحولات الثقافية والهوياتية 39
2.2.3 البيئة السياسية والمؤسساتية 41
2.2.4 ملامح مشتركة لصعود اليمين المتطرف أوروبيًا 42
2.3 الحالة الإيطالية: اليمين المتطرف ما بعد الفاشية 44
2.3.1 السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إيطاليا 44
2.3.2 مسار صعود حزب "إخوة إيطاليا" (Fratelli d'Italia) 46
2.3.3 أدوات الحشد والتعبئة 48
2.4 الحالة الفرنسية: بين الشعبوية والقومية الثقافية 50
2.4.1 السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي 50
2.4.2 مسار حزب التجمع الوطني (Rassemblement National) 52
2.4.3 أدوات الحشد والخطاب الشعبوي 54
2.5 الحالة السويدية: صعود اليمين في دولة الرفاه 56
2.5.1 السياق السياسي والاجتماعي 56
2.5.2 حزب "ديمقراطيو السويد" (Sweden Democrats) 57
2.6 المقارنة التحليلية بين الحالات الثلاث 59
2.6.1 أوجه التشابه 59
2.6.2 أوجه الاختلاف 62
2.7 خلاصة 65
الفصل الثالث: العوامل البنيوية والداخلية لصعود اليمين المتطرف 66
3.1 العوامل الاقتصادية البنيوية 67
3.1.1 تحولات النيوليبرالية والخصخصة 67
3.1.2 تفكك الطبقة الوسطى وتفاقم التفاوت الطبقي 69

3.1.3 البطالة والهشاشة الاقتصادية 71
3.2 العوامل الاجتماعية والثقافية 74
3.2.1 أزمة الهوية في المجتمعات الأوروبية 74
3.2.2 الهجرة والتعددية الثقافية 76
3.2.3 الانقسام الثقافي بين النخب والجماهير 78
3.3 العوامل السياسية والمؤسساتية 78
3.3.1 أزمة التمثيل الحزبي وتراجع الأحزاب التقليدية 79
3.3.2 ضعف النخب السياسية وفقدان الشرعية 80
3.3.3 التحولات الإعلامية والتواصلية 81
3.4 تفاعل العوامل البنيوية الداخلية مع السياق الأوروبي 82
3.5 خلاصة 84
الفصل الرابع: التحولات في بنية الدولة والديمقراطية تحت ضغط صعود اليمين المتطرف 86
4.1 تحوّل منطق الدولة القومية: الإقصاء بوصفه هوية لا وظيفة 87
4.1.1 الدولة القومية في الخطاب اليميني الجديد 87
4.1.2 تحوّل مفهوم السيادة 89
4.2 التحولات في مفهوم المواطنة والحقوق 90
4.2.1 من المواطنة القانونية إلى المواطنة الثقافية 91
4.2.2 تقويض مبدأ المساواة 92
4.3 الديمقراطية الليبرالية تحت الضغط 93
4.3.1 التعددية السياسية في مواجهة الشعبوية 94
4.3.2 الفصل بين السلطات واستقلال القضاء 95
4.4 الإعلام والمجال العام: من الحرية إلى الاصطفاف 96
4.4.1 تطبيع الخطاب القومي في الإعلام 96

4.4.2 خطاب "الإعلام ضد الشعب" وإعادة تشكيل المجال العام 105
4.5 العوامل الدولية المسرِّعة 105
4.5.1 صعود دونالد ترامب كنموذج مُلهم 106
4.5.2 الحرب الروسية–الأوكرانية 107
4.6 قراءة نظرية للتحولات 108
4.7 خلاصة 110
الفصل الخامس: النتائج والاستنتاجات 112
5.1 النتائج التحليلية للدراسة 112
5.1.1 الطابع البنيوي لصعود اليمين المتطرف 113
5.2 نحو تحديد الطبيعة البنيوية للظاهرة 114
5.3 الإسهام العلمي للدراسة 115
5.4 الاستنتاجات 116
5.5 آفاق مستقبل الديمقراطية الأوروبية 118
الخلاصة العامة 119
المراجع العلمية 121
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): أوجه التشابه بين الحالات الثلاث (إيطاليا – فرنسا – السويد) 61

جدول (2): أوجه الاختلاف بين الحالات الثلاث (إيطاليا – فرنسا – السويد)..... 64

اليمين المتطرف في إيطاليا وفرنسا والسويد: أنماط الصعود وتداعياته على الديمقراطية الغربية (2008–2025)

إعداد

طارق زياد عليان دراغمة

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

تتناول هذه الرسالة ظاهرة صعود قوى اليمين واليمين المتطرف في أوروبا بوصفها من أبرز التحولات السياسية التي شهدتها الديمقراطيات الغربية خلال العقدين الأخيرين، وتركّز على تفسير انتقال الاحتجاج الشعبي الناتج عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية نحو تيارات قومية وشعبوية بدلًا من الاتجاهات اليسارية التقليدية. كما تبحث الدراسة فيما إذا كان هذا الصعود يمثل موجة سياسية مؤقتة أم تحولًا بنيويًا طويل الأمد يعيد تشكيل المشهد السياسي الأوروبي.

اعتمدت الدراسة مقاربة تحليلية مقارنة جمعت بين المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وتتبع الحالة، من خلال تحليل ثلاث حالات أوروبية تمثل نماذج ديمقراطية متباينة هي: إيطاليا، وفرنسا، والسويد، ضمن إطار زمني يمتد من عام 2008 حتى عام 2025. واستند التحليل إلى إطار نظري متعدد المستويات بهدف تقديم تفسير يتجاوز القراءات الاقتصادية أو الثقافية الأحادية للظاهرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن صعود اليمين واليمين المتطرف لا يمكن فهمه باعتباره حدثًا انتخابيًا عابرًا، بل يرتبط بتحولات بنيوية عميقة شملت تراجع دولة الرفاه، وأزمة التمثيل الحزبي، وتنامي الخطابات المرتبطة بالهوية والسيادة والهجرة. كما أظهرت الدراسة أن هذه القوى لم تعد تقتصر على موقع الاحتجاج السياسي، بل أصبحت فاعلًا مؤثرًا في إعادة صياغة مفاهيم الدولة والمواطنة والديمقراطية من داخل النظام الديمقراطي نفسه.

وتخلص الرسالة إلى أن الديمقراطية الأوروبية تشهد مرحلة إعادة تشكل داخلية تتخذ مسارات وطنية مختلفة، لكنها تعكس في مجملها تحولًا تدريجيًا نحو أنماط سياسية أكثر قومية وشعبوية، الأمر الذي يثير تساؤلات متزايدة حول مستقبل الديمقراطية الليبرالية في أوروبا.

الكلمات المفتاحية: اليمين المتطرف، الشعبوية، الديمقراطية الليبرالية، الدولة القومية، أوروبا، التحول البنيوي، الأزمة الديمقراطية.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومحدداتها

1.1 مقدمة الدراسة

شهدت القارة الأوروبية خلال العقدين الأخيرين تحولات سياسية واجتماعية متسارعة انعكست بصورة واضحة على أنماط المشاركة السياسية وتوجهات الرأي العام داخل الديمقراطيات الغربية. فبعد عقود ارتبطت خلالها التجربة الأوروبية بقيم الديمقراطية الليبرالية ودولة الرفاه والتكامل الإقليمي، برز خلال السنوات الأخيرة تصاعد ملحوظ في حضور التيارات اليمينية والقومية الشعبوية داخل البرلمانات والحكومات الأوروبية، إلى جانب تنامي تأثيرها في النقاشات المتعلقة بالهوية والسيادة والهجرة ومستقبل الاتحاد الأوروبي (سايل، 2019).

وقد ارتبط هذا التحول بمجموعة من الأزمات والتغيرات البنيوية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، مثل تداعيات السياسات النيوليبرالية، واتساع التفاوتات الاقتصادية، وتراجع الثقة بالأحزاب والمؤسسات التقليدية. كما ساهمت قضايا الهجرة واللجوء، خاصة بعد عام 2015، في تصاعد الجدل حول الهوية الوطنية وحدود الاندماج داخل المجتمعات الأوروبية، في حين أدت التحولات الرقمية والإعلامية إلى توسيع انتشار الخطابات القومية والشعبوية وإعادة تشكيل أدوات التعبئة السياسية (ابوالليل، 2021).

وترافقت هذه التحولات مع سياقات دولية مضطربة، من بينها الأزمة المالية العالمية عام 2008، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والحرب الروسية–الأوكرانية منذ عام 2022، وهي تطورات أعادت طرح قضايا الأمن والسيادة ودور الدولة القومية في مواجهة الأزمات المتصاعدة (حسين، 2021).

وفي هذا السياق، برزت تجارب أوروبية مختلفة تعكس تنامي حضور اليمين داخل أنظمة سياسية متباينة. ففي إيطاليا ارتبط صعود بعض الأحزاب القومية بإعادة توظيف الإرث القومي التاريخي في خطاب سياسي معاصر، بينما شهدت فرنسا توسعًا تدريجيًا لنفوذ الأحزاب القومية الشعبوية داخل الحياة السياسية والانتخابية، في حين أثار صعود اليمين الشعبوي في السويد اهتمامًا خاصًا لارتباطه بمجتمع عُرف تاريخيًا باستقرار نموذج الرفاه الاجتماعي والتوافق السياسي.

وتنبع أهمية دراسة هذه الظاهرة من ارتباطها بتحولات أوسع تتعلق بطبيعة الدولة الحديثة ومستقبل الديمقراطية الليبرالية وحدود العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة والتعددية السياسية. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي أسهمت في تنامي حضور التيارات اليمينية داخل أوروبا، وفهم طبيعة التحولات التي سمحت لها بالانتقال من قوى هامشية إلى فاعلين مؤثرين داخل الأنظمة السياسية الأوروبية.

وتعتمد الرسالة مقاربة تحليلية مقارنة تنظر إلى صعود اليمين واليمين المتطرف بوصفه ظاهرة مركبة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بهدف فهم العلاقة بين التحولات البنيوية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية خلال العقود الأخيرة وبين تنامي الخطابات القومية والشعبوية داخل الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة.

1.2 مشكلة الدراسة

شهدت القارة الأوروبية خلال العقدين الأخيرين تصاعدًا ملحوظًا في حضور التيارات اليمينية والقومية الشعبوية داخل الأنظمة الديمقراطية، وذلك في سياق تزامن مع أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية متلاحقة شملت تراجع معدلات النمو، واتساع التفاوت الاجتماعي، وأزمة الهجرة، وتراجع الثقة بالمؤسسات والأحزاب التقليدية. وقد أثارت هذه التحولات اهتمامًا متزايدًا في الدراسات السياسية المعاصرة، لا سيما أن النتائج السياسية التي أفرزتها بدت مختلفة عن التوقعات الكلاسيكية التي ربطت

الأزمات الاقتصادية تاريخيًا بصعود التيارات اليسارية أو الحركات المطالبة بإعادة توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، تتمحور الإشكالية المركزية لهذه الدراسة حول تفسير الكيفية التي ارتبط بها تصاعد الأزمات البنيوية في أوروبا بصعود التيارات اليمينية والقومية الشعبوية بدلًا من صعود القوى اليسارية التقليدية، وفهم العوامل التي أسهمت في تحويل التوترات الاقتصادية والاجتماعية إلى خطاب سياسي يرتكز على الهوية والسيادة والهجرة أكثر من ارتكازه على الصراع الطبقي أو إعادة توزيع الثروة.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية بالنظر إلى أن الظاهرة لم تقتصر على سياق أوروبي واحد، بل ظهرت بدرجات متفاوتة داخل نماذج سياسية واجتماعية مختلفة. ففي إيطاليا، ارتبط صعود التيارات اليمينية بإعادة توظيف الخطاب القومي في سياق سياسي معاصر، بينما شهدت فرنسا توسعًا تدريجيًا لنفوذ الأحزاب القومية الشعبوية داخل المجالين الانتخابي والمؤسساتي. أما السويد، التي ارتبطت تاريخيًا بنموذج دولة الرفاه والاستقرار السياسي، فقد عرفت بدورها تناميًا ملحوظًا في حضور اليمين الشعبوي، الأمر الذي يشير إلى أن الظاهرة تتجاوز الخصوصيات الوطنية لتطرح تساؤلات أوسع حول التحولات التي تشهدها الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة.

كما ترتبط هذه الإشكالية بتحولات دولية أوسع، من بينها تصاعد الخطابات القومية والشعبوية عالميًا، وتنامي النقاشات المرتبطة بالسيادة والأمن والهجرة في أعقاب أزمات دولية متلاحقة، مثل الأزمة المالية العالمية، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والحرب الروسية–الأوكرانية. وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل البيئة السياسية التي تنشط فيها التيارات اليمينية داخل أوروبا.

ومن هنا، فإن مشكلة الدراسة لا تقتصر على توصيف صعود اليمين داخل أوروبا، بل تتعلق بمحاولة فهم طبيعة التحولات البنيوية التي شهدتها الدولة والمجتمع والديمقراطية الليبرالية، والبحث في ما إذا

كان هذا الصعود يمثل ظاهرة ظرفية مرتبطة بسياقات أزمات مؤقتة، أم تحولًا طويل الأمد يعكس إعادة تشكيل أعمق للمشهد السياسي الأوروبي.

1.3 أسئلة الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من سؤال رئيسي يتفرّع إلى عدد من الأسئلة الفرعية، بما يعكس تعدد أبعاد الظاهرة وتشابك مستوياتها البنيوية والسياسية والثقافية.

السؤال الرئيسي: ما العوامل البنيوية وغير البنيوية والسياسية والاجتماعية، الناتجة عن تحولات النيو ليبرالية، وتآكل الطبقة الوسطى التي أدت إلى صعود قوى اليمين واليمين المتطرف في أوروبا خلال العقدين الأخيرين، وكيف أثّر هذا الصعود على بنية الديمقراطية الغربية ومبادئها الليبرالية؟

الأسئلة الفرعية

1. ما هي الأسباب الداخلية — الاقتصادية والسياسية والاجتماعية — التي ساهمت في تعزيز حضور قوى اليمين واليمين المتطرف داخل السياقات الأوروبية؟
2. كيف تختلف مظاهر وأدوات اليمين المتطرف بين النماذج الديمقراطية الثلاثة: إيطاليا، فرنسا، والسويد؟
3. إلى أي مدى لعبت العوامل الدولية — مثل وصول دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، والحرب الروسية–الأوكرانية — دورًا في تسريع صعود هذه القوى وتطبيع خطابها السياسي؟
4. ما تأثير هذا الصعود على بنية الدولة الحديثة في أوروبا، وعلى منظومة القيم الديمقراطية المتمثلة في التعددية، والمواطنة، وحقوق الإنسان؟
5. كيف يمكن تفسير الطبيعة السياسية والبنيوية لصعود اليمين المتطرف في أوروبا في ضوء التحولات التي شهدتها الديمقراطيات الأوروبية خلال العقدين الأخيرين؟

1.4 فرضيات الدراسة

انطلاقًا من الإشكالية التي تسعى الدراسة إلى معالجتها، وبالاستناد إلى الأدبيات النظرية والتحولات السياسية الراهنة في أوروبا، تفترض هذه الدراسة ما يلي:

1. تفترض الدراسة أن التحولات الاقتصادية المرتبطة بالنيو ليبرالية، كسياسات الخصخصة وتراجع الإنفاق الاجتماعي وارتفاع البطالة والتفاوتات الطبقية، إلى جانب الأزمات الاجتماعية مثل الهجرة الكثيفة وضعف الاندماج، والأزمات السياسية المتمثلة في تآكل شرعية الأحزاب التقليدية، كلها ساهمت في تعزيز حضور الأحزاب اليمينية المتطرفة باعتبارها تمثل رفضًا للمنظومة الليبرالية القائمة.
2. تفترض الدراسة أن سمات قوى اليمين المتطرف تختلف باختلاف طبيعة النظم السياسية والاجتماعية في كل دولة، فالدول التي تتسم بنظم ليبرالية فردانية كفرنسا تُنتج خطابًا يمينيًا قائمًا على الهوية والثقافة، بينما الدول ذات الإرث الفاشي مثل إيطاليا تُنتج خطابًا يستحضر القوة والانضباط القومي، أما دول الرفاه مثل السويد فتُنتج يمينًا يركّز على الأمن الاجتماعي والهوية الوطنية، ما يعني أن البنية المؤسسية والثقافة السياسية تشكل محددًا جوهريًا لاختلاف أشكال اليمين المتطرف.
3. تفترض الدراسة أن العوامل الدولية، مثل وصول الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى السلطة عام 2016، واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، لعبت دورًا في تسريع صعود اليمين المتطرف عبر تغذية النزعة القومية والشعور بالتهديد الخارجي، وإعادة ترتيب أولويات الناخبين الأوروبيين نحو قضايا الأمن والسيادة الوطنية بدلًا من قضايا العدالة الاجتماعية والتعددية.
4. تفترض الدراسة أن صعود اليمين المتطرف يهدد ركائز الديمقراطية الغربية من خلال تآكل قيم التعددية، وتصاعد النزعة الإثنية في تعريف الهوية الوطنية، وتراجع احترام حقوق الإنسان،

وتحويل مؤسسات الدولة من أطر تمثيلية شاملة إلى أدوات إقصاء تعـزز الامتيـازات لجماعـات الأغلبية على حساب الأقليات.

5. تفترض الدراسة أن صعود قوى اليمين المتطرف يمثل تحوّلًا بنيويًا طويل الأمد أكثر مـن كونـه موجة ظرفية، إذ يستند إلى تغيرات عميقة في البنية الاجتماعيـة والاقتصـادية (تفكـك الطبقـة الوسطى، العولمة، النيوليبرالية، ضعف شبكات التضامن الاجتماعي) ما يمنحه القدرة على إعـادة تشكيل النظم الحزبية والسياسية في أوروبا خلال المدى البعيد.

1.5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم فهم شامل ومعمق لظاهرة صعود قوى اليمين واليمـين المتطـرف فـي أوروبا، وتحليل السياقات والعوامل التي أدت إلى بروزها كقوى سياسية مؤثرة في المشهد الـديمقراطي الغربي. وانطلاقًا من ذلك، تتمثل الأهداف الأساسية فيما يلي:

1. تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تمهيد الطريق لصـعود قـوى اليمين واليمين المتطرف داخل السياقات الأوروبية.
2. رصد وتحليل التحولات في المزاج السياسي العام في عدد من الدول الأوروبية، والتـي أدت إلـى تغير في أنماط التصويت والدعم الشعبي لصالح التيارات اليمينية.
3. مقارنة أشكال وتجليات اليمين المتطرف في ثلاث دول أوروبية تمثل نماذج ديمقراطيـة مختلفـة: إيطاليا، فرنسا، والسويد، مع التركيز على الأدوات المستخدمة في الحشـد والتعبئـة، وخطابـات الهوية والسيادة.
4. فحص العلاقة بين التحولات الدولية مثل صعود قيادات شعبوية خارج أوروبا (دونالد ترامـب) أو الأزمات الأمنية الكبرى (الحرب الروسية الأوكرانية) وبين تنامي الخطابات اليمينية داخل القارة.

5. دراسة تأثير هذا الصعود على مستقبل الديمقراطية الغربية، بما يشمله من تهديد محتمل لقيم التعددية، والتسامح، وحقوق الإنسان، في ظل اتساع نفوذ هذه القوى في المؤسسات السياسية الرسمية.
6. تقديم إطار تحليلي يساهم في فهم الطبيعة غير المتجانسة لليمين المتطرف الأوروبي، من خلال التركيز على الفوارق بين السياقات المحلية واختلاف التوجهات الإيديولوجية والبرامج السياسية.

1.6 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من طبيعة الظاهرة التي تتناولها، ومن السياق التاريخي والسياسي الذي تنمو فيه. فصعود قوى اليمين واليمين المتطرف في أوروبا لم يعد مجرد حالة انتخابية عابرة، بل تحوّل إلى ظاهرة بنيوية تُعيد تشكيل خارطة التحالفات السياسية، وتفرض تحديات جدية على النظم الديمقراطية الغربية. وانطلاقًا من ذلك، تتجلى أهمية الدراسة في عدة مستويات:

- أهمية علمية ومعرفية: تسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية في الأدبيات السياسية المعاصرة، من خلال تناول ظاهرة اليمين المتطرف بمنهج مقارن وتحليلي متعدد الأبعاد، يجمع بين الداخلي (التحولات البنيوية الوطنية) والخارجي (المؤثرات الدولية)، ويبتعد عن المعالجات التبسيطية أو الأيديولوجية.
- أهمية منهجية: تعتمد الدراسة على منهج يجمع بين الوصف، والمقارنة، وتتبّع الحالة، مما يسمح بتقديم فهم معمق للظاهرة عبر ربط المتغيرات المختلفة بالسياقات السياسية والاجتماعية لكل دولة على حدة، ويسهم في إنتاج نموذج تحليلي قابل للتطبيق في حالات مشابهة.
- أهمية تطبيقية وسياسية: تسهم الدراسة في تقديم فهم أوضح لصناع القرار والباحثين في مجالات السياسة العامة والحوكمة حول الأسباب الكامنة وراء صعود اليمين المتطرف، مما يساعد على بناء استجابات أكثر وعيًا وفعالية في مواجهة التهديدات التي تفرضها هذه القوى على الديمقراطية والتماسك الاجتماعي.

- أهمية آنية ومواكِبة للسياق: تأتي هذه الدراسة في لحظة تاريخية حرجة، حيث يتزايد تأثير التيارات اليمينية في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول الأوروبية، ما يفرض الحاجة إلى دراسات أكاديمية معمقة قادرة على قراءة اللحظة وتحليل مساراتها المستقبلية.

1.7 منهجية الدراسة

نظرًا لتعقيد الظاهرة المدروسة وتشابك العوامل البنيوية والسياسية والاقتصادية المؤثرة فيها، تعتمد هذه الدراسة على مقاربة منهجية متعددة تمزج بين: الوصف التحليلي للظاهرة، والمنهج المقارن بالاختلاف (Method of Difference)، ومنهج تتبّع الحالة (Case Tracing)، بما يتيح تقديم تحليل عميق ومتكامل لصعود قوى اليمين واليمين المتطرف في أوروبا، وفهم انعكاساته على النظم الديمقراطية الغربية.

أولًا: عملية وصف الظاهرة

تنطلق الدراسة بمرحلة وصفية تهدف إلى تقديم تصور شامل للظاهرة المدروسة من حيث نشأتها وتطورها وسياقاتها العامة، إذ سيُصار إلى توصيف البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوروبا منذ عام 2008، ورصد التحولات التي شهدتها الخريطة الحزبية الأوروبية من حيث التوجهات الانتخابية، وتغير المزاج الشعبي تجاه قضايا الهوية والهجرة والتعددية.

وتُستخدم في هذه المرحلة أدوات وصفية متعددة تشمل:

- تحليل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، الإنفاق الاجتماعي، نسب الهجرة، التفاوتات الطبقية).
- تتبع نسب تمثيل الأحزاب اليمينية في البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي.
- توصيف خطابات اليمين المتطرف في الإعلام والفضاء الرقمي.

تهدف هذه المرحلة إلى بناء إطار وصفي تمهيدي يُعرّف القارئ على مكونات الظاهرة وعناصرها قبل الدخول في التحليل المقارن والتفسيري.

ثانيًا: المنهج المقارن (منهج الاختلاف وفق روبرت تيد غور)

بعد بناء الصورة العامة للظاهرة، تعتمد الدراسة على منهج المقارنة بالاختلاف (Method of Difference) بوصفه أداة تفسيرية تساعد على فهم تباين درجات ومسارات صعود التيارات اليمينية داخل سياقات أوروبية مختلفة. ولا تفترض الدراسة وجود تشابه تام بين الحالات المقارنة، بل تنطلق من وجود مجموعة من العوامل البنيوية المشتركة التي تعرضت لها الدول الأوروبية خلال العقود الأخيرة، مثل تأثيرات العولمة، والأزمات الاقتصادية، وأزمة التمثيل السياسي، مع اختلاف في طبيعة النظم السياسية والبنى الاجتماعية وأنماط دولة الرفاه.

وفي هذا الإطار، تسعى الدراسة إلى تحليل الكيفية التي تفاعلت بها هذه العوامل المشتركة داخل سياقات وطنية مختلفة، وما إذا كان اختلاف طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية ونموذج الدولة قد انعكس على درجة صعود التيارات اليمينية وأشكال حضورها داخل المجال السياسي الأوروبي. وبذلك، لا تُستخدم المقارنة بوصفها أداة لإثبات علاقة سببية ميكانيكية بين متغير واحد ونتيجة واحدة، بل باعتبارها مدخلًا لفهم أنماط التشابه والاختلاف في تطور الظاهرة بين الحالات المدروسة.

ويمكن تبسيط منطق المقارنة في الدراسة على النحو الآتي:

- A = التعرض لتحولات العولمة الاقتصادية والسياسية
- B = الأزمات الاقتصادية والاجتماعية
- C = أزمة التمثيل والثقة بالمؤسسات التقليدية
- X = طبيعة النظام السياسي ونموذج الدولة والرفاه
- Y = درجة صعود التيارات اليمينية وطبيعة حضورها السياسي

وسيُطبّق هذا المنهج على ثلاث حالات أوروبية مختارة تمثل نماذج ديمقراطية متباينة:

1. إيطاليا (ما بعد الفاشية): حالة شهدت صعودًا سريعًا وواضحًا لليمين القومي داخل النظام السياسي.
2. فرنسا (النموذج الجمهوري المركزي): حالة اتسم فيها صعود اليمين الشعبوي بالتراكم التدريجي والمأسسة السياسية طويلة الأمد.
3. السويد (نموذج دولة الرفاه الاجتماعي): حالة شهدت صعودًا متأخرًا نسبيًا لليمين الشعبوي داخل بيئة ارتبطت تاريخيًا بالاستقرار الاجتماعي والتوافق السياسي.

ثالثًا: منهج تتبّع الحالة (Case Tracing)

إلى جانب المقارنة بين الحالات، تعتمد الدراسة على منهج تتبّع الحالة لفحص كل حالة على حدة زمنيًا، بهدف تحديد المسار السببي causal path الذي أدى إلى صعود قوى اليمين المتطرف داخلها.

يتضمن هذا المنهج تتبع سلسلة الأحداث والتحولات منذ عام 2008 داخل كل دولة، وتحديد:

- نقاط الانعطاف المفصلية (مثل الأزمة المالية العالمية، أزمة الديون الأوروبية، أزمة اللاجئين 2015، الحرب الروسية الأوكرانية).
- التحولات في أنماط التصويت والدعم الشعبي.
- التغيرات في البرامج والخطابات السياسية للأحزاب اليمينية.
- لحظات الانهيار أو التراجع للأحزاب التقليدية وصعود البدائل الشعبوية.

يساعد هذا المنهج على فهم تسلسل الأحداث داخليًا بدل الاكتفاء بالمقارنة العرضية بين الحالات، مما يمنح الدراسة بعدًا ديناميكيًا وزمنيًا في تحليل الظاهرة.

ثانيًا: أدوات التحليل

تعتمد الدراسة على مجموعة من أدوات التحليل النوعي، أبرزها:

- تحليل الخطاب السياسي والإعلامي للأحزاب اليمينية في أوروبا.

- مراجعة الأدبيات النظرية والتقارير السياسية والاقتصادية ذات الصلة.
- تتبع المؤشرات الانتخابية وتغير أنماط التصويت.
- تحليل السياسات العامة والتشريعات التي تبنّتها هذه القوى عند المشاركة في الحكم.

1.8 نطاق الدراسة

تتحدد هذه الدراسة في بعدين رئيسيين: البعد المكاني والبعد الزمني، بما يضمن تركيز التحليل وإبراز الظاهرة في سياق محدد وواضح.

أولًا: النطاق المكاني

ينحصر مجال الدراسة في القارة الأوروبية، مع التركيز على ثلاث دول مختارة تمثل نماذج ديمقراطية مختلفة وبيئات سياسية متباينة: إيطاليا، فرنسا، والسويد. تمثل إيطاليا نموذجًا لما بعد الفاشية، حيث ظل الإرث التاريخي للفاشية حاضرًا في الحياة السياسية وشكل أرضية لصعود قوى يمينية جديدة. أما فرنسا، فهي تجسد النموذج الليبرالي الاجتماعي، حيث تتقاطع قضايا الهوية والهجرة مع تاريخ طويل من الجدل حول الجمهورية والعلمانية، وهو ما جعلها ساحة مركزية لصعود حزب التجمع الوطني وغيره من القوى اليمينية. في حين تمثل السويد نموذج دولة الرفاهية التي لطالما ارتبطت بالاستقرار الاجتماعي والتعددية، لكنها شهدت خلال العقدين الأخيرين تناميًا لليمين المتطرف ممثلًا في حزب الديمقراطيين السويديين، ما يطرح تساؤلات حول حدود قدرة نظام الرفاه على مقاومة هذه الموجة. اختيار هذه الدول الثلاث يسمح بعملية مقارنة تُظهر الفوارق والتقاطعات بين النماذج الديمقراطية المختلفة في مواجهة صعود اليمين المتطرف.

ثانيًا: النطاق الزمني

يمتد الإطار الزمني للدراسة من عام 2008 إلى عام 2025، وهو اختيار يرتبط بتطورات جوهرية أثّرت بشكل مباشر في صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا. فقد مثّلت الأزمة المالية العالمية عام

2008 نقطة تحوّل عميقة أدت إلى تراجع الثقة بالنخب الليبرالية وتآكل شبكات الرفاه، مـــا وفّـــر بيئـــة خصبة للخطابات الشعبوية والانعزالية. وتُعد أزمة الديون الأوروبية وما تبعها من سياسات تقشفية سببًا إضافيًا لارتفاع مستويات السخط الاجتماعي والسياسي تجاه الأحزاب التقليدية.

كما شكّلت أزمة اللاجئين عام 2015 لحظة فارقة أعادت فيها الأحزاب اليمينية طرح قضـــايا الهويـــة والثقافة والأمن في صدارة النقاش العام، مستثمرة تنامي المخاوف الشعبية من التعددية الثقاريـــة. وفـــي السياق نفسه، ساهم صعود ترامب عام 2016 والحرب الروســـية الأوكرانيـــة (2022) فـــي تعزيـــز النزعات القومية وعودة الاهتمام بمفاهيم السيادة وحماية الحدود.

أما سنة 2025 فتمثل سقفًا زمنيًا مناسبًا لتحليل التطورات السياسية الراهنة واستشراف تداعياتها علـــى مستقبل الديمقراطية الغربية تحديداً بعد الحرب على قطاع غزة في أكتوبر 2023. وبذلك، يغطي هـــذا الإطار الزمني مرحلة تحوّل متكاملة شهدت خلالها أوروبا سلسلة أزمات متعاقبة أسهمت فـــي تســـريع صعود اليمين المتطرف وترسيخ حضوره داخل الأنظمة الديمقراطية.

1.9 الدراسات السابقة

في كتابهم "صعود اليمين المتطرف في أوروبا"، تناولوا (Lazaridis, 2016) وآخرون، صعود اليمين المتطرف في أوروبا كتحول سياسي واجتماعي متنامي يتجاوز ظاهرة انتخابية عابرة، ليصـــبح عـــاملاً هيكلياً يُعيد تشكيل المشهد الديمقراطي الغربي. وتشير الدراسة إلى أن أحزاب اليمين المتطرف لم تعـــد قوى هامشية، بل أصبحت ممثلة في برلمانات 39 دولة أوروبية، بعضها محدود التمثيل، بينمـــا تتمتـــع أحزاب أخرى بثقل انتخابي وسياسي كبير، كما هو الحال في إيطاليا والسويد وفرنسا وألمانيا والمجـــر. وتوضح أن هذه الأحزاب نجحت في استغلال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية، بالإضافة إلـــى المخاوف المتعلقة بالهجرة وفقدان الهوية الوطنية، لصياغة خطاب شعبوي قادر علـــى جـــذب شـــرائح مختلفة، بما في ذلك الشباب الذين تجذبهم وعود هذه الأحزاب بتوفير حلول سريعة لتلبيـــة احتياجـــاتهم

اليومية، كالسكن والتعليم والدعم المالي. وأشارت إلى أن أحزابًا مثل "إخوان إيطاليا" بقيادة جورجيا ميلوني، و"ديمقراطيو السويد" و"التجمع الوطني" في فرنسا، و"البديل من أجل ألمانيا" (AfD)، تُمثل أمثلة بارزة على صعود هذه الحركة، بعد أن نجحت في توسيع قاعدتها الشعبية على حساب تراجع ثقة المواطنين في النخب التقليدية والأحزاب اليسارية.

كما أبرزت الدراسة أن الهجرة ظلت محركًا رئيسيًا لخطاب اليمين المتطرف، حيث يُصوِّر المهاجرون على أنهم تهديد مباشر للفرص الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. وقد مكّن هذا هذه الأحزاب من تقديم نفسها كمدافعين عن الدولة القومية ضد مخاطر العولمة والتعددية. ولاحظت أن هذا الخطاب لم يعد يقتصر على الأحزاب المتطرفة، بل بدأ يتسرب إلى خطاب الأحزاب التقليدية، مما يعكس تحولًا أعمق في الهياكل السياسية والقيمية للمجتمعات الأوروبية. تناولت الدراسة جهود بعض الدول لمواجهة هذه الموجة، كخطط ألمانيا لمكافحة التطرف اليميني بتشديد الرقابة الأمنية وإقصاء العناصر المتطرفة من المؤسسات، أو التجربتين الدنماركية والفنلندية اللتين ركزتا على تعزيز التماسك الاجتماعي. وخلص تانوس إلى أن صعود اليمين المتطرف يعكس تحولاً هيكلياً طويل الأمد في أوروبا، مدفوعاً بالأزمات الاقتصادية وتراجع الثقة بالنخب. ويشكل تهديداً خطيراً لمستقبل الديمقراطية الغربية، نظراً لتأثيره المتزايد على السياسات العامة وخطاب الأحزاب التقليدية، مما يجعل هذه الظاهرة تحدياً مستمراً لاستقرار الأنظمة الديمقراطية الأوروبية.

في دراسة ركنية (2022) بعنوان "أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية: من التهميش إلى الصعود – حزب الجبهة الوطنية الفرنسية نموذجًا"، سعى الباحثان إلى تحليل التحول الجذري الذي شهدته أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية، من حركات مهمشة على هامش الحياة السياسية إلى قوى فاعلة ومؤثرة على المستويين الوطني والأوروبي. وقد ركزت الدراسة على حزب الجبهة الوطنية الفرنسية (FN) كنموذج للدراسة، معتمدَين في تحليل الظاهرة على المنهج التاريخي لتتبع المسار الزمني لتطور الحزب، والمنهج الوصفي لتحليل السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة،

إلى جانب اعتماد منهج دراسة الحالة كأداة أساسية لفهم خصوصية التجربة الفرنسية في صـــعود هـــذا التيار.

تشير الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها فرنسا، مثل البطالة وتراجع العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تصاعد قضايا الهجرة والخوف من فقدان الهوية الثقافية، شكلت بيئة خصـــبة لنمو خطابات اليمين المتطرف. وقد استطاع حزب الجبهة الوطنية أن يستثمر هذه المخاوف ويقدّم نفسه كبديل عن الأحزاب التقليدية من خلال خطاب احتجاجي صريح يركّز على استعادة "فرنسا الأصلية" في مواجهة الآخر الأجنبي. ومع أن الحزب نجح في تحقيق حضور انتخابي متصاعد منذ انتخابات 1984، ومرورًا بفترات صعود ملحوظة خصوصًا في عهد مارين لوبان، إلا أن الدراسة تؤكد أن هذه النجاحات لم تصل إلى حد تحقيق الحسم الانتخابي أو الهيمنة على الأجندة السياسية. وتخلـــص إلـــى أن صـــعود الجبهة الوطنية يمثل نموذجًا للكيفية التي يُمكن بها لليمين المتطرف أن يتحول إلـــى فاعـــل دائـــم فـــي السياسة الفرنسية، مستندًا إلى أزمة الثقة في النخب، ونجاحه في توظيف الخطاب القـــومي والشـــعبوي كأداة لحشد الجماهير.

أما في دراسة تريمة (2014) بعنوان "التعاون الأورو–متوسطي في ظل تنامي اليمين المتطـــرف فـــي أوروبا"، يناقش الباحث التحول الملحوظ في مقاربة الدول الأوروبية للعلاقات مع دول جنوب المتوسط، في ظل الصعود المتسارع لتيارات اليمين المتطرف داخل العديد مـــن العواصـــم الأوروبيـــة. تنطلـــق الدراسة من فرضية أن تنامي الخطاب الشعبوي المعادي للمهاجرين، وخاصة القـــادمين مـــن خلفيـــات عربية ومسلمة، لم يؤثر فقط على السياسات الداخلية بل امتد ليشكل تحولًا اســـتراتيجيًا فـــي السياســـة الخارجية الأوروبية، وخصوصًا في ما يتعلق بمشاريع التعاون الأورومتوسطي التي روجت لها أوروبا منذ تسعينيات القرن الماضي.

يرى الباحث أن أحد أبرز مخرجات صعود اليمين المتطرف هو تعقيد مسارات الشراكة الأورو-متوسطية وتحويلها من مسارات تنموية واقتصادية إلى أدوات ضبط حدودي وأمني تهدف إلى الحد من تدفقات الهجرة غير النظامية، وتقليص العلاقات الثقافية مع الضفة الجنوبية للمتوسط. ويشير إلى أن هذا التحول يأتي نتيجة صعود تيارات تؤمن بضرورة "حصانة الهوية الأوروبية" وتعارض أي شكل من أشكال التعددية الثقافية أو التبادل مع الضفة الجنوبية التي تُصوَّر في الخطاب اليميني كمنطقة فوضى وعدم استقرار. وتخلص الدراسة إلى أن استمرار صعود هذه القوى يُهدد البنية التعاونية التي سعت أوروبا إلى ترسيخها لعقود، ويدفع باتجاه تبني سياسات انعزالية قائمة على الأمننة والتقوقع، ما يُفقد العلاقات الأورو-متوسطية بعدها التنموي والتكافلي.

في جانب أخر، في دراسة كريمة (2017) بعنوان "خطاب اليمين المتطرف في أوروبا في مواجهة الهجرة غير الشرعية: قراءة في الخطاب السياسي والإعلامي الفرنسي"، تناول الباحثان تحليل الخطاب اليميني المتطرف في فرنسا تجاه قضية الهجرة، خاصة غير الشرعية، ومدى تأثير هذا الخطاب على السياسات العامة وعلى تمثلات المجتمع الفرنسي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتفكيك مضامين الخطاب السياسي والإعلامي لليمين المتطرف، مع التركيز على السياقات التي أنتجت هذا الخطاب، وكيفية استغلاله لمخاوف المجتمع من "الآخر"، خاصة المهاجرين المسلمين. وخلصت الدراسة إلى أن اليمين المتطرف في فرنسا استطاع فرض لغته وأجندته على النقاش العام، مستفيدًا من الأزمات الاقتصادية، والتهديدات الأمنية، وأحداث العنف المرتبطة بالإرهاب. كما أظهرت الدراسة أن هذا الخطاب لم يعد حكرًا على الأحزاب المتطرفة، بل بدأ يتسرب إلى الخطاب السياسي التقليدي، مما يدل على تحوّل أعمق في البنية القيمية للمجتمع الفرنسي.

في دراسة Völker (2024) بعنوان "شبكات الخطاب لليمين المتطرف: كيف يصبح الفاعلون اليمينيون جزءًا من التيار العام في النقاشات العامة"، يتناول الباحثان مسألة بالغة الحساسية تتعلق بكيفية تمكن اليمين المتطرف من اختراق الخطاب العام والتحول إلى فاعل رئيسي في النقاشات السياسية والاجتماعية، وذلك من خلال شبكة مترابطة من الخطابات والقضايا التي تمت تغذيتها عبر وسائل الإعلام الجماهيرية منذ تسعينيات القرن الماضي. وتوضح الدراسة أن صعود اليمين المتطرف لم يكن مجرد نتيجة لعوامل انتخابية أو اقتصادية فقط، بل جاء أيضًا عبر عملية تدريجية من "التطبيع الخطابي"، حيث أصبح يُنظر إلى هذه القوى باعتبارها جزءًا من النقاش العام حول الهوية، الهجرة، والأمن القومي. ومن خلال تحليل أكثر من نصف مليون مقال صحفي من ست صحف ألمانية مختلفة الاتجاهات الأيديولوجية، يبرهن الباحثان على أن حضور اليمين المتطرف في النقاشات الإعلامية ازداد بشكل مضطرد منذ التسعينيات، ليشهد ذروته مع أزمة اللاجئين عام 2015 وصعود حزب "البديل من أجل ألمانيا" (AfD) كفاعل مركزي في المشهد السياسي والإعلامي على السواء. وقد كشف التحليل أن الخطابات الثقافية المرتبطة بالهجرة والهوية هي التي منحت اليمين المتطرف ميزة "ملكية القضايا"، حيث صارت هذه القضايا مرتبطة به حصريًا في نظر الرأي العام.

كما تبين الدراسة أن شبكات الخطاب الخاصة باليمين المتطرف لم تقتصر على الأحزاب السياسية، بل شملت أيضًا الحركات الاجتماعية مثل "بيغيدا" (PEGIDA)، والإعلام البديل، والجماعات العنيفة وشبه الإرهابية مثل "النازيين الجدد". هذا التوسع جعل الخطاب اليميني أكثر تنوعًا ومرونة، بحيث استطاع أن يربط بين قضايا متباينة مثل الأمن والهوية والاندماج والهجرة. وخلص الباحثان إلى أن وسائل الإعلام لعبت دورًا حاسمًا في عملية "التيْسير إلى التيار العام"، حتى وإن لم تمنح هذه القوى الشرعية المباشرة، إذ إن مجرد كثافة التغطية الإعلامية، حتى السلبية منها، ساعدت على ترسيخ وجود اليمين المتطرف في الوعي الجمعي. وبهذا المعنى، تقدم الدراسة فهمًا عميقًا للكيفية التي يصبح بها اليمين المتطرف جزءًا من البنية الديمقراطية الغربية، عبر آليات خفية تتعلق بإعادة إنتاج الخطاب العام

وتوسيع قنوات الحضور الإعلامي، ما يجعل خطره لا يكمن فقط في صناديق الاقتراع، بل في إعادة تشكيل الحقول الثقافية والسياسية في المجتمعات الأوروبية على المدى الطويل.

في دراسة Giudici (2025) وزملائها بعنوان "الأحزاب اليمينية المتطرفة وسياسات التعليم في أوروبا"، يسعى الباحثون إلى سد فجوة بحثية ملحوظة في الأدبيات السياسية من خلال التركيز على موقع التعليم ضمن برامج الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا. فبينما انصبت معظم البحوث السابقة على العلاقة بين هذه الأحزاب والهجرة أو السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ظل تأثيرها في المجال التعليمي شبه مُهمَل، رغم أن التعليم يشكل إحدى الأدوات الأكثر تأثيرًا في تشكيل قيم وهوية الأجيال القادمة. وتوضح الدراسة أن الأحزاب اليمينية المتطرفة تنظر إلى التعليم قبل كل شيء كآلية لنقل الثقافة القومية وترسيخ القيم المحافظة والسلطوية، أكثر مما تعتبره وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية أو إعادة توزيع الفرص، كما هو الحال في مقاربات الأحزاب الوسطية أو اليسارية. ومن خلال تحليل عدد من الحالات عبر أوروبا الغربية والشرقية، تكشف الدراسة عن أن هذه الأحزاب توظف المناهج التعليمية وخطاباتها المدرسية لتعزيز النزعة القومية ورفض التعددية الثقافية، مع إيلاء أهمية خاصة للدين والقيم الأخلاقية التقليدية كجزء من مشروعها لإعادة صياغة الهوية الوطنية.

وتشير الدراسة أيضًا إلى أن الأحزاب اليمينية المتطرفة ليست متجانسة بالكامل في مقارباتها للتعليم، إذ تختلف توجهاتها تبعًا للسياق الوطني والمؤسساتي. ففي أوروبا الغربية، يتركز خطابها على مقاومة العولمة والتعددية الثقافية والاندماج الأوروبي، بينما تميل الأحزاب في أوروبا الشرقية إلى استحضار روايات تاريخية تعيد الاعتبار إلى ماضٍ سلطوي أو استبعاد الأقليات العرقية والدينية. كما يبيّن الباحثون أن هذه الأحزاب قد تذهب إلى حد دعم بعض السياسات التعليمية التوسعية، ولكن دائمًا من منظور نفعي يخدم أجندتها الثقافية ويعزز رؤيتها لمجتمع أكثر تجانسًا وانغلاقًا. وتخلص الدراسة إلى أن التعليم أصبح ساحة مركزية في "الحروب الثقافية" التي تخوضها هذه القوى، حيث تسعى من خلاله إلى إعادة تشكيل المجال العام وإرساء منظومة قيم بديلة تقوّض المبادئ الليبرالية التي تأسست عليها

الديمقراطيات الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. وبذلك، فإن هذه الدراسة تكشف جانبًا جوهريًا من تهديد اليمين المتطرف للديمقراطية الغربية، ليس عبر السياسات الأمنية أو الاقتصادية فحسب، بل من خلال إعادة صياغة عميقة للبنية القيمية والثقافية للمجتمع عبر النظام التعليمي.

في دراسة Forchtner (2023) بعنوان "الشكوك وما بعدها؟ صورة شاملة لخطاب اليمين المتطرف حول التغير المناخي في البرلمان الأوروبي"، يقدّم الباحثان تحليلاً معمقًا لمداخلات وتصريحات أعضاء اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي بين الأعوام 2004 و2019. تنطلق الدراسة من فرضية أن خطاب اليمين المتطرف لا يقتصر على الإنكار الكلي لظاهرة التغير المناخي، بل يتجاوز ذلك إلى أشكال أكثر تعقيدًا من "الشكوك" التي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات: الشك في الأدلة العلمية، الشك في العمليات المرتبطة بصناعة القرار، والشك في الاستجابات والسياسات المقترحة لمعالجة الظاهرة. وقد أظهرت نتائج التحليل أن الإنكار المباشر لوجود تغير مناخي بفعل الإنسان ظل محدودًا نسبيًا (95 نصًا فقط من أصل 792)، فيما هيمنت خطابات أخرى تركز على انتقاد الإجراءات والسياسات المناخية باعتبارها تهديدًا للسيادة الوطنية أو عبئًا اقتصاديًا على الفئات الوسطى والفقيرة. وبذلك، يتضح أن اليمين المتطرف يعيد إنتاج أجندته التقليدية المناهضة للاتحاد الأوروبي والنخب السياسية عبر توظيف قضية المناخ لتأجيج المخاوف المرتبطة بالهوية القومية وبالأمن الاقتصادي والاجتماعي.

وتبيّن الدراسة كذلك أن مواقف اليمين المتطرف ليست متجانسة، إذ تميل الأحزاب اليمينية الراديكالية مثل "الجبهة الوطنية الفرنسية" أو "حزب استقلال المملكة المتحدة" إلى توظيف خطاب أكثر تشكيكًا بالسياسات المناخية وتكلفتها الاقتصادية، في حين أن بعض التيارات اليمينية المتطرفة الأكثر راديكالية مثل "الفجر الذهبي" في اليونان أظهرت استعدادًا أكبر لتبني خطابات حماية البيئة ولكن من منطلق قومي ضيق يربط بين الأرض والأمة. وقد خلص الباحثان إلى أن هذه الديناميات الخطابية تجعل قضية المناخ ساحة إضافية للصراع الأيديولوجي في أوروبا، حيث لم يعد اليمين المتطرف بحاجة إلى الإنكار المباشر كي يعرقل سياسات المناخ، بل يعتمد بشكل متزايد على خطاب "الواقعية البراغماتية" الذي

يرفض ما يعتبره مبالغات نخبويّة أو "هستيريا مناخية". وهكذا توضح الدراسة أن التحدي الـذي يمثلـه اليمين المتطرف للديمقراطية الغربية لا يقتصر على الملفات السياسية والاجتماعية التقليدية، بل يمتد إلى إعادة تعريف العلاقة بين السياسة والبيئة، في محاولة لإعادة صياغة أولويات المجتمعـات الأوروبيـة بعيدًا عن قيم العدالة المناخية والتعددية.

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا، يمكن ملاحظة أنها أسهمت في إغناء النقاش العلمي عبر تحليل جذور الظـاهرة وخطاباتهـا وأبعادهـا السياسية والاجتماعية والثقافية. فقد ركزت بعض الدراسات على دراسة حالات محـددة مثـل حـزب الجبهة الوطنية في فرنسا، وأخرى سلطت الضوء على انعكاسات الصـعود اليمينـي علـى العلاقـات الخارجية كالتعاون الأورو–متوسطي، في حين تناولت دراسات أخـرى خطابـات الإعـلام والهجـرة والهوية، أو التحولات التعليمية والثقافية التي يوظفها اليمين المتطرف في برامجه. كما جـاءت بعـض البحوث لتوضح أن الظاهرة تتجاوز السياسات المحلية إلى تشكيل أنماط أوسـع تمتـد إلـى البرلمـان الأوروبي والنقاشات الدولية، بما في ذلك قضايا كبرى مثل التغير المناخي.

ومع ذلك، فإن هذه الدراسات على تنوعها تكشف عن عدد من الفجوات البحثية التي تستدعي المعالجـة. أولى هذه الفجوات تتعلق بغياب مقارنات منهجية متكاملة بين النماذج الأوروبية المختلفة، حيـث يظـل التركيز منصبًا على حالة أو حالتين دون إبراز الخصائص المشتركة والفروق الجوهرية بينهـا. كمـا تغلب على معظم الأدبيات المقاربة السياسية الصِرفة على حساب التحليـل الاقتصـادي والاجتمـاعي الأعمق، بالرغم من أن الأزمات الاقتصادية والتفاوتات الاجتماعية تمثل رافعة أساسية لصـعود هـذه القوى. كذلك، يظهر ضعف في تناول العوامل الدولية المسرّعة، مثل الحرب الروسـية الأوكرانيـة أو صعود قيادات شعبوية خارج أوروبا كدونالد ترامب، على الرغم من أهميتها في تفسير تسارع الظاهرة.

وأخيرًا، تبدو الدراسات السابقة في كثير من الأحيان مجزأة، حيث تركز على حزب أو بلد بعينه دون بناء تصور شامل يدمج الحالات المتعددة في إطار نظري موحّد.

وعليه، فإن هذه الفجوات البحثية تفتح المجال أمام الدراسة الحالية لتقديم معالجة أكثر شمولية ومقارنة، تأخذ في الاعتبار التداخل بين السياقات الداخلية والعوامل الدولية، وتربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في بناء فهم أعمق وأكثر تكاملًا لصعود اليمين المتطرف في أوروبا وتأثيره على مستقبل الديمقراطية الغربية.

1.11 الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

اليمين واليمين المتطرف: المفهوم والجذور الفكرية

يُعدّ مصطلح "اليمين" أحد أكثر المفاهيم تعدّدًا وتحوّلًا في الفكر السياسي الغربي، إذ لا يُشير إلى تيار فكري واحد بقدر ما يُعبّر عن منظومة من الاتجاهات السياسية والاجتماعية التي تتبنى الحفاظ على النظام القائم، والدفاع عن القيم التقليدية، واحترام التسلسل الاجتماعي والملكية الخاصة. وفي علم السياسة، يُعرّف اليمين بوجه عام على أنه التيار الذي يميل إلى الاستقرار والمحافظة على البُنى الاجتماعية القائمة، في مقابل اليسار الذي يسعى إلى التغيير والإصلاح الجذري. أما اليمين المتطرف، فهو النسخة الراديكالية من هذا الاتجاه، إذ يتجاوز الدفاع عن النظام إلى تبنّي نزعات قومية متشددة، وشوفينية ثقافية، وأحيانًا عنصرية، تُقصي "الآخر" وتُعيد تعريف الانتماء الوطني على أسس عرقية أو دينية أو ثقافية ضيقة (Golder, 2016).

تتبع الفروق الجوهرية بين اليمين التقليدي واليمين المتطرف من طبيعة العلاقة مع الديمقراطية الليبرالية. فاليمين المحافظ، على سبيل المثال، يقبل بالتعددية السياسية ويشارك في العملية الديمقراطية وإن كان يُعارض بعض مخرجاتها الثقافية والاجتماعية، بينما اليمين المتطرف يتعامل مع الديمقراطية كوسيلة مؤقتة للوصول إلى السلطة وليس كقيمة في ذاتها. كما أن الخطاب اليميني الكلاسيكي يُركز

على الفرد والمسؤولية الشخصية والسوق الحرة، في حين يُعيد اليمين المتطرف توجيه الخطاب نحو الجماعة القومية، مؤكدًا أن المجتمع أولى من الفرد، وأن الهوية القومية يجب أن تتقدّم على القيم الليبرالية والمبادئ الإنسانية الشاملة. بهذا المعنى، يُمكن القول إن اليمين المتطرف يُمثّل انحرافًا عن اليمين التقليدي باتجاه الراديكالية السياسية والإقصاء الاجتماعي (وحدة اللغة الإنجليزية – مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، 2024).

أما الجذور الفكرية والتاريخية لليمين المتطرف فتعود إلى أوروبا ما بين الحربين العالميتين، حيث ظهرت الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية كأبرز التعبيرات السياسية عن نزعة اليمين الراديكالي. فالفكر الفاشي ركّز على الدولة القومية كقيمة عليا تتجاوز الأفراد، ودعا إلى إخضاع جميع مؤسسات المجتمع لإرادة الزعيم والسلطة المركزية، بينما ربطت النازية الهوية القومية بالنقاء العرقي والثقافي، ما أفرز سياسات استبدادية وعنصرية قادت إلى الكارثة الإنسانية في الحرب العالمية الثانية. ورغم انهيار الأنظمة الفاشية والنازية عسكريًا، فإن كثيرًا من الأفكار والمشاعر الكامنة وراءها لم تختفِ، بل أعيد إنتاجها في صيغ جديدة بعد الحرب، خاصة خلال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، لتعود وتجد صداها في الحركات القومية الجديدة التي ظهرت منذ السبعينيات، وتطوّرت لاحقًا إلى ما يُعرف اليوم باليمين الشعبوي أو المتطرف (عبد، 2023).

تتّسم الأيديولوجيا اليمينية المتطرفة بعدة سمات فكرية ثابتة، أبرزها القومية الصلبة التي ترى في الأمة كيانًا عضويًا متجانسًا يجب حمايته من الاختلاط أو التأثير الخارجي، والعداء للتعددية الثقافية التي تُعتبر في نظرها تهديدًا لهوية الأمة ووحدتها. كما ترفض هذه الأيديولوجيا قيم العولمة والانفتاح الاقتصادي، وتدعو إلى الحمائية الاقتصادية ورفض المهاجرين واللاجئين بحجة حماية سوق العمل والثقافة الوطنية. وتتبنّى كذلك رؤية سلبية للاتحاد الأوروبي، معتبرةً أن مؤسساته تُقيد سيادة الدول القومية وتفرض نموذجًا ليبراليًا يتعارض مع "خصوصية الشعوب الأوروبية". كما تشترك معظم تيارات اليمين

المتطرف في نزعتها الشعبوية، حيث تدّعي تمثيل "الشعب الحقيقي" في مواجهة النخب السياسية والإعلامية والاقتصادية التي تُحمّلها مسؤولية الأزمات المتتالية.

ومع دخول القرن الحادي والعشرين، شهد الخطاب اليميني تحوّلًا نوعيًا في ظل العولمة الرقمية، وأزمة 2008 الاقتصادية، وأزمة اللاجئين عام 2015، والحرب الروسية الأوكرانية. فقد أصبح أكثر قدرة على إعادة صياغة نفسه بخطاب عصري يوظّف التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتعبئة الجماهير، مستخدمًا لغة تجمع بين القومية والدفاع عن "نمط الحياة الأوروبي" ضد ما يُصوَّر على أنه تهديد خارجي من المهاجرين والمسلمين. بهذا، انتقل اليمين المتطرف من الهامش السياسي إلى المركز الانتخابي والمؤسسي في عدد من الدول الأوروبية، ونجح في فرض أجندته على السياسات العامة، مستفيدًا من حالة الإحباط الشعبي من النخب الليبرالية وفشل الاتحاد الأوروبي في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية (كزار، 2025).

وهكذا، فإن اليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة لم يعد ظاهرة احتجاجية مؤقتة، بل تحوّل إلى فاعل سياسي منظم يمتلك رؤية بديلة للدولة والمجتمع والديمقراطية، رؤية تستمد جذورها من التراث القومي والفاشي القديم لكنها تتكيّف مع أدوات العصر الحديث، لتصبح إحدى أهم التحديات الفكرية والسياسية التي تواجه الديمقراطيات الغربية في العقود الأخيرة.

الإطار المفاهيمي

يتناول هذا الإطار تحديد المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، وذلك بهدف ترسيخ فهم واضح ومشترك للمصطلحات المستخدمة، مثل: اليمين، اليمين المتطرف، والشعبوية، وغيرها من المفاهيم ذات الصلة. ويُسهم هذا التحديد المفاهيمي في بناء قاعدة معرفية دقيقة تعزز اتساق التحليل وتُوضّح العلاقات التداخلية بين المفاهيم المستخدَمة ضمن الإطار النظري للدراسة. كما يمكّن من ضبط الاستخدام

الاصطلاحي للمفاهيم في سياق البحث، بما يحول دون التعميم أو الالتباس المفاهيمي، ويساعد في إحكام البنية التحليلية وفهم الظاهرة موضوع الدراسة بوضوح وعمق.

1. اليمين المتطرف

يقصد باليمين المتطرف في هذه الدراسة مجموعة من الأحزاب والتيارات السياسية التي تتبنى خطابًا قوميًا محافظًا يقوم على رفض التعددية الثقافية، والتشكيك في آثار الهجرة، وإعادة التأكيد على الهوية الوطنية بوصفها أساس الشرعية السياسية. ولا يُنظر إلى اليمين المتطرف باعتباره أيديولوجيا موحدة بقدر ما يمثل طيفًا من الحركات التي تختلف باختلاف السياقات الوطنية، لكنها تتقاطع في عدد من السمات المشتركة.

وإجرائيًا، تعتمد الدراسة على أربعة مؤشرات رئيسية لتحديد خصائص اليمين المتطرف وتحليل حضوره داخل الحالات الأوروبية المدروسة، وهي:

- تبني خطاب معادٍ للهجرة، يقوم على تصوير الهجرة بوصفها تهديدًا اقتصاديًا أو ثقافيًا أو أمنيًا.
- تبني نزعة قومية ثقافية تربط الانتماء الوطني بالهوية الثقافية أو الإثنية أكثر من الارتباط بالمواطنة القانونية.
- التشكيك بالمؤسسات فوق الوطنية، خاصة الاتحاد الأوروبي، واعتبارها مصدرًا لتقليص السيادة الوطنية.
- استخدام الخطاب الشعبوي القائم على ثنائية "الشعب" في مواجهة "النخب السياسية أو الثقافية".
- وتُستخدم هذه المؤشرات بوصفها أدوات تحليلية تساعد في تفسير أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات المقارنة داخل الدراسة.

2. الشعبوية

تُعرّف الشعبوية بوصفها أسلوبًا سياسيًا يقوم على تقسيم المجتمع إلى ثنائية "الشعب النقي" مقابل "النخبة الفاسدة"، مع ادعاء تمثيل الإرادة الحقيقية للشعب. لا تشكل الشعبوية نظرية سياسية مكتملة، لكنها تُستخدم كأداة خطابية ووسيلة للتعبئة. وفي حالة الأحزاب اليمينية المتطرفة، تصبح الشعبوية وسيلة لإعادة صياغة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في قالب يُحمّل المسؤولية للنخب التقليدية أو الاتحاد الأوروبي أو المهاجرين، وهو ما يمنحها قدرة أكبر على استقطاب فئات واسعة فقدت الثقة في المؤسسات.

3. الديمقراطية الغربية

يقصد بها النظم السياسية التي تقوم على مبادئ الليبرالية السياسية مثل التعددية، والفصل بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات الفردية، والمساواة بين المواطنين. إلا أن صعود اليمين المتطرف يثير أسئلة عميقة حول متانة هذه الديمقراطيات، خاصة مع تبني بعض هذه القوى خطابات تشكك في شرعية المؤسسات وتدعو إلى سياسات إقصائية. ومن هذا المنطلق، يصبح مفهوم الديمقراطية الغربية ليس مجرد إطار نظري، بل ميدانًا للصراع حول معانيه وحدوده وإمكانية صموده أمام الضغوط الشعبوية والانعزالية.

4. الدولة القومية

تشير إلى الدولة التي تتأسس على الانتماء القومي بوصفه الركيزة الأساسية للشرعية السياسية، حيث تُختزل المواطنة في الهوية القومية المشتركة. في الإطار الأوروبي، أعاد اليمين المتطرف إحياء هذا المفهوم، لكنه وظّفه بصورة ضيقة تُقصي التعددية وتضعف أسس المواطنة الشاملة. فالدولة، وفقًا لهذا المنظور، تصبح أداة لحماية "الأمة الأصلية" بدلًا من أن تكون إطارًا جامعًا لمختلف المكونات، وهو ما يشكل تهديدًا مباشرًا لفكرة المساواة والحقوق التي قامت عليها الدولة الحديثة.

اليمين المتطرف في السياق الأوروبي

يُعدّ السياق الأوروبي بيئة فريدة لفهم صعود اليمين واليمين المتطرف، نظرًا للتاريخ الطويل الذي ربط القارة بفكر القومية، والفاشية، وبناء الدولة الحديثة، ثم لاحقًا تجربة الاتحاد الأوروبي كأعلى مراحل التكامل السياسي العابر للحدود. غير أن هذه التجربة التكاملية، التي كان يُفترض أن تُرسّخ قيم الديمقراطية الليبرالية، أفرزت في المقابل توترات داخلية عميقة أعادت إحياء الخطاب القومي التقليدي وأطلقت موجة جديدة من الشعبوية اليمينية. فمع توسّع الاتحاد الأوروبي وتزايد موجات الهجرة، شعر جزء من المواطنين الأوروبيين بتآكل الهوية الوطنية وبفقدان السيطرة على السيادة الاقتصادية والسياسية، ما وفّر بيئة خصبة لتنامي النزعات الرافضة للعولمة والمؤسسات فوق القومية (Hussein, 2021).

تاريخيًا، يمكن رصد بذور اليمين المتطرف المعاصر منذ سبعينيات القرن العشرين، مع تحولات الاقتصاد العالمي وصعود النيو ليبرالية التي أعادت صياغة دور الدولة وقلّصت من شبكة الرفاه الاجتماعي. ففي ظل التفاوت الاقتصادي، وتراجع الطبقة الوسطى، وتزايد البطالة في بعض الدول الصناعية، نشأت أحزاب يمينية هامشية قدّمت نفسها كمدافع عن "المواطن الأوروبي الحقيقي" ضد النخب السياسية والاقتصادية التي تبنّت سياسات السوق المفتوح. ومع الوقت، ومع تفاقم الأزمات البنيوية مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة الديون في منطقة اليورو، تحوّلت هذه الأحزاب من الهامش إلى التيار الرئيس في السياسة الأوروبية، فبدأت بتحقيق مكاسب انتخابية ملموسة سواء في البرلمان الأوروبي أو في الانتخابات الوطنية.

في السياق ذاته، لعبت أزمة اللاجئين عام 2015 دورًا محوريًا في إعادة تشكيل الخريطة السياسية الأوروبية. فقد مثّلت هذه الأزمة، التي تزامنت مع اضطرابات الشرق الأوسط وصعود تنظيمات العنف، اختبارًا صعبًا للقيم الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان والتعددية الثقافية (فواز، 2024). ومع تدفق مئات الآلاف من اللاجئين نحو أوروبا، تصاعدت المخاوف الأمنية والثقافية، واستثمرت الأحزاب اليمينية هذه

المشاعر من خلال خطاب يستند إلى الهوية والأمن والخصوصية القومية. فتم تصوير اللاجئين والمهاجرين بوصفهم تهديدًا "وجوديًا" للقيم الأوروبية، لا سيما في دول مثل فرنسا والسويد وألمانيا، حيث تحوّل النقاش العام حول الاندماج والتعددية إلى جدل سياسي حاد بين قيم الانفتاح ومخاوف الانغلاق (Schilling, 2017).

في الوقت نفسه، ساهمت التحولات الدولية في تعزيز هذا الصعود. ففوز دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية عام 2016 مثّل لحظة رمزية مهمة؛ إذ أضفى شرعية سياسية على الخطابات الشعبوية والمعادية للمؤسسات، وشجّع الحركات اليمينية في أوروبا على تبنّي سرديات مشابهة حول "استعادة الأمة" و"حماية الحدود". كما كان للحرب الروسية–الأوكرانية تأثير مزدوج؛ فمن جهة، دفعت أوروبا إلى إعادة التفكير في أمنها الجماعي وتعزيز النزعة القومية، ومن جهة أخرى، وفّرت أرضية خصبة للخطابات الانعزالية التي تنتقد الاعتماد على الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وتدعو إلى عودة الدولة الوطنية كمركز للسيادة والقرار (Scribner, 2017).

تختلف مظاهر اليمين المتطرف في أوروبا من بلد إلى آخر، تبعًا لاختلاف النظم السياسية والثقافية والاجتماعية، إلا أن هناك قواسم فكرية مشتركة تجمعها. ففي إيطاليا، تتجلى الظاهرة من خلال أحزاب تحمل إرثًا فاشيًا واضحًا مثل "إخوة إيطاليا" بزعامة جورجيا ميلوني، حيث يستند الخطاب إلى فكرة "الهوية الإيطالية الأصيلة" واستعادة الكرامة الوطنية في مواجهة الاتحاد الأوروبي والمهاجرين. أما في فرنسا، فيُمثل "التجمع الوطني" بزعامة مارين لوبان التعبير الأبرز عن اليمين القومي الشعبوي، إذ يجمع بين النقد الاقتصادي للعولمة والرفض الثقافي للإسلام والمهاجرين، محاولًا إضفاء شرعية انتخابية على أفكاره المتشددة عبر ما يُعرف بـ"استراتيجية التبييض السياسي" (de-demonization). وفي السويد، برز حزب "ديمقراطيو السويد" كمثال على التحوّل التدريجي من الهامش إلى المركز، إذ نجح في تحويل المخاوف من الهجرة والجريمة إلى أجندة سياسية مقبولة في النقاش العام، ما أدى إلى تغيير موازين القوى داخل نظام ديمقراطي طالما عُرف بالاعتدال والانفتاح.

إن ما يجمع هذه التجارب هو أن اليمين المتطرف الأوروبي لم يعد حركة احتجاجية خارج النظام، بل أصبح جزءًا من البنية السياسية نفسها، يُشارك في الحكومات أو يؤثر في سياساتها من الداخل. كما أن خطابه لم يعد صداميًا بالضرورة، بل أصبح أكثر براغماتية، يوظف لغة "الإصلاح" و"استعادة السيطرة" بدلًا من الانقلاب المباشر على النظام. ومع ذلك، يبقى هذا التحول في الشكل لا في الجوهر؛ إذ إن المضامين الأيديولوجية ما تزال تحمل بذور الإقصاء والانغلاق القومي، وتهدد بتآكل القيم الليبرالية التي قامت عليها التجربة الديمقراطية الأوروبية.

وعليه، فإن دراسة اليمين المتطرف في أوروبا لا تقتصر على تتبّع مساراته الحزبية، بل تتطلب فهمًا أعمق للبنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أفرزته، وللتفاعلات بين الأزمات الداخلية والعوامل الدولية التي غذّت صعوده. وهذا ما يُمهّد للانتقال إلى القسم التالي من الإطار النظري، الذي يُعنى بتقديم المقاربات التفسيرية الخمس التي ستُستخدم في هذه الدراسة لتحليل الظاهرة بعمق ومن زوايا متعددة.

المقاربات النظرية المفسّرة لصعود اليمين المتطرف

إنّ فهم ظاهرة صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا يتطلب مقاربة نظرية مركّبة تتجاوز التفسيرات الأحادية أو الاختزالية، لأن الظاهرة لا يمكن ردّها إلى سبب اقتصادي أو سياسي واحد، بل هي نتاج تفاعل معقّد بين الأزمات البنيوية والرمزية والمؤسسية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية خلال العقود الأخيرة. فاليمين المتطرف لا ينمو في الفراغ، بل يظهر عند تقاطع ثلاثة مستويات تحليلية رئيسة:

- التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي أضعفت تماسك الطبقة الوسطى وولّدت شعورًا باللاعدالة.
- التحولات الثقافية والهوياتية التي أعادت طرح سؤال "من نحن؟" في مواجهة الآخر.
- التحولات السياسية والمؤسسية التي قلّصت من ثقة المواطنين بالمؤسسات الليبرالية وبالتمثيل الديمقراطي التقليدي.

ولهذا، فإن الاقتصار على أحد هذه الأبعاد يُفضي إلى قراءة مبتورة للظاهرة. فالمقاربات الاقتصادية تُغفل البُعد الهوياتي، والمقاربات الثقافية تتجاهل الأزمات البنيوية، والمقاربات المؤسسية غالبًا ما تفصل الظاهرة عن تاريخها الفكري الممتد. لذلك، تستند هذه الدراسة إلى خمس نظريات تشكّل معًا إطارًا تفسيريًا متكاملاً: النظرية القومية، نظرية الدولة، النظرية الفاشية، نظرية الشعبوية، والنظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي.

تُقدّم هذه النظريات، رغم تباين منطلقاتها، عدسات تحليلية متكاملة تتيح فهماً أعمق لتفاعل المتغيرات التي ساهمت في صعود اليمين المتطرف. فالقومية والفاشية تفسّران أبعاد الهوية والانتماء واستدعاء الذاكرة التاريخية، بينما توضّح نظرية الدولة التحوّلات المؤسسية في مفهوم السيادة والمواطنة، وتكشف الشعبوية آليات الخطاب والتعبئة، فيما تحفر الماركسية في الجذور الاقتصادية والاجتماعية التي غذّت مشاعر السخط وعدم المساواة. إن هذا التنوّع في الأدوات التحليلية لا يُمثل تشتّتًا، بل هو تعبير عن المنهج التعددي (Pluralist Method) الذي يفترض أنّ فهم الظواهر السياسية المعاصرة يقتضي الجمع بين المقاربات البنيوية والهوياتية والخطابية، ضمن رؤية شمولية متماسكة.

وانطلاقًا من هذا المنظور، سيتناول هذا القسم عرضًا تفصيليًا لكل من هذه النظريات الخمس، مع توضيح أُسسها الفكرية، ومفاهيمها الجوهرية، وكيفية توظيفها في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة.

أولاً: النظرية القومية

تُعدّ القومية إحدى أبرز المقاربات التفسيرية لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة، إذ تنطلق من اعتبار «الأمة» كياناً مركزيًا تتأسس حوله الهويات الجماعية والشرعية السياسية. لا تُختزل القومية في مجرد شعور بالانتماء المشترك إلى جماعة محددة، بل تُعد إطارًا ثقافيًا وسياسيًا يُعاد من خلاله تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويُستخدم لتعبئة الأفراد وصياغة ولاءاتهم. وقد ركزت الأدبيات الكلاسيكية للقومية على عناصر اللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك بوصفها

مرتكزات لبناء هوية قومية متماسكة، تُشكّل بدورها قاعدة لإقامة الدولة الوطنية الحديثة. ومن هذا المنطلق، ينظر العديد من الباحثين إلى القومية باعتبارها آلية لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية وتوحيد المجتمع، خاصةً في المراحل التي تشهد تحولات أو أزمات عميقة تهدد التماسك الاجتماعي والسياسي (Archard, 2013).

وتستند هذه الدراسة إلى النظرية القومية لفهم صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا، نظرًا لأن هذا الصعود لم يكن استجابة اقتصادية محضة، بل تَمثّل أيضًا في إحياء سرديات الهوية القومية واستخدامها كأداة للتعبئة السياسية (وادي، 2020). فقد اعتمدت الأحزاب اليمينية على ربط الهويات الوطنية بالخوف من فقدان الامتيازات الثقافية والاجتماعية أمام موجات الهجرة والتعددية الثقافية والعولمة، ما عزز الشعور بتهديد خارجي وداخلي للهوية. ومن خلال هذا المنظور، تتيح النظرية القومية تفسير قدرة هذه القوى على استثمار المخاوف الشعبية من فقدان الهوية والانتماء، وتحويلها إلى خطاب سياسي صدامي يناهض قيم التعددية والانفتاح التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية الغربية (Ausserladscheider, 2019). وبذلك تسهم هذه النظرية في الكشف عن البعد الرمزي–الهوياتي الذي يغذي صعود اليمين المتطرف، وهو بُعد لا يمكن تفسيره من خلال العوامل الاقتصادية والسياسية وحدها.

ثانياً: نظرية الدولة

ترى نظرية الدولة أن الدولة هي الإطار المؤسسي والسياسي المنظم الذي يحتكر أدوات العنف المشروع ويدير شؤون المجتمع وفق منظومة من القوانين والأنظمة التي تضمن الاستقرار والتوازن بين مكوناته. فالدولة الحديثة تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، حيث يتمتع جميع الأفراد بالحقوق والواجبات نفسها بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية أو الثقافية (عبدالفتاح، 2016). وقد شكّلت هذه النظرية أحد الركائز المركزية في الفكر السياسي الغربي منذ القرن السابع عشر، إذ تناولها فلاسفة

العقد الاجتماعي مثل توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو بوصفها الأداة التي تنظم العلاقة بين الأفراد وتحفظ حقوقهم وتضمن العدالة وتضبط استخدام السلطة (الشظبي، 2022). ومن منظور تحليلي، تتيح نظرية الدولة فهم كيفية ممارسة السلطة وإدارة التنوع وتوزيع الموارد داخل المجتمعات، كما تساعد على تفسير التحولات التي تطرأ على وظائف الدولة عندما تتغير طبيعة القوى المسيطرة عليها.

وتستند هذه الدراسة إلى نظرية الدولة لأن صعود قوى اليمين واليمين المتطرف لا يهدد فقط التوازنات السياسية التقليدية، بل يمس جوهر الدولة الحديثة نفسها. فهذه القوى تسعى إلى إعادة تعريف الدولة على أسس إثنية وهووية ضيقة، بحيث لم تعد تُعتبر إطارًا جامعًا لكل المواطنين، بل أداة لحماية جماعة قومية «أصلية» ضد ما يُصوَّر بأنه «آخر» غريب أو دخيل. ويشكل رفض هذه القوى لمشاريع الاندماج والتعددية الثقافية تهديدًا مباشرًا لمفاهيم المواطنة والمساواة والحقوق التي تقوم عليها الدولة الحديثة، إذ تتحول المواطنة من رابطة قانونية قائمة على المساواة إلى رابطة قائمة على الهوية العرقية أو الدينية. وفي حال وصول هذه الأحزاب إلى السلطة، تصبح الدولة نفسها أداة للإقصاء والتهميش وتقييد حقوق الأقليات والمهاجرين، بدلًا من كونها إطارًا ضامنًا للتعايش والعدالة. ومن هذا المنطلق، تُستخدم نظرية الدولة في هذه الدراسة لتحليل كيف يمكن لصعود اليمين المتطرف أن يعيد تشكيل الدولة لتصبح وسيلة لهدم المبادئ الليبرالية والديمقراطية التي نشأت عليها، بدل أن تكون حامية لها.

ثالثاً: نظرية الفاشية

وتستند هذه الدراسة إلى نظرية الفاشية بوصفها إطارًا يساعد على تفسير الاستمرارية التاريخية لبعض العناصر القومية والسلطوية داخل خطاب اليمين المتطرف المعاصر، دون افتراض تطابق كامل بين الفاشية الكلاسيكية وهذه الحركات الجديدة. فالأحزاب اليمينية المعاصرة لا تعمل غالبًا على إلغاء الديمقراطية بصورة مباشرة، كما حدث في التجارب الفاشية التقليدية، بل تتحرك داخل الأطر

الديمقراطية ذاتها، مستفيدة من الانتخابات والمؤسسات التمثيلية وآليات الشرعية القانونية للوصول إلى السلطة وتوسيع نفوذها السياسي.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية نظرية الفاشية في تفسير الكيفية التي يُعاد بها توظيف بعض العناصر المرتبطة بالفكر الفاشي — مثل القومية الثقافية، وتمجيد الهوية الوطنية، والارتياب من التعددية، والتركيز على القيادة السياسية القوية — داخل سياقات ديمقراطية معاصرة تتسم بقدر أكبر من التكيّف المؤسسي والخطابي. فبدلًا من إقامة أنظمة شمولية صريحة، تميل هذه القوى إلى إعادة تفسير مفاهيم الديمقراطية والسيادة والمواطنة من الداخل، عبر خطاب شعبوي يربط بين الأمن القومي، وحماية الهوية، وإرادة الأغلبية (توسيج، 2023).

وبذلك، لا تُستخدم نظرية الفاشية في هذه الدراسة بوصفها أداة للمطابقة التاريخية بين الماضي والحاضر، بل باعتبارها مدخلًا لفهم التحولات التي سمحت باستمرار بعض الأنماط السلطوية والقومية داخل الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة، وإنْ بأشكال أكثر تكيّفًا مع البيئة السياسية والمؤسساتية الراهنة.

رابعاً: نظرية الشعبوية

تمثل الشعبوية إحدى المقاربات التفسيرية المركزية لفهم صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، إذ تقوم على تقسيم ثنائي حاد بين «الشعب النقي» و«النخبة الفاسدة». ويُقدَّم الخطاب الشعبوي باعتباره التعبير الحقيقي عن إرادة الشعب في مواجهة مؤسسات الدولة والنخب السياسية والإعلامية، التي يُنظر إليها على أنها منفصلة عن هموم المواطنين واحتياجاتهم اليومية (روزانفالون، قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد، 2023). وتُظهر الأدبيات السياسية أن الشعبوية ليست أيديولوجيا مكتملة بقدر ما هي «أسلوب سياسي» يمكن أن يتبناه اليسار أو اليمين على حدّ سواء، إلا أن صعودها في أوروبا ارتبط بصورة وثيقة بخطاب اليمين المتطرف، خصوصًا في القضايا المتعلقة بالهوية الوطنية والهجرة

والسيادة. فهي تمنح هذه القوى القدرة على مخاطبة الجماهير بلغة عاطفية مباشرة تقوم على استثارة المخاوف وتبسيط الأزمات المعقدة.

وتستند هذه الدراسة إلى نظرية الشعبوية لأنها تفسّر الآلية الخطابية التي مكّنت الأحزاب اليمينية المتطرفة من التحول من قوى هامشية إلى فاعلين مركزيين في المشهد السياسي الأوروبي. ففي حالة هذه الأحزاب، تُستخدم الشعبوية كأداة لتبرير السياسات الانعزالية والعداء للمهاجرين عبر الادعاء بأن هذه المواقف تعبّر عن إرادة «الأغلبية الصامتة». كما تسمح لها ببناء سردية أوسع تعيد صياغة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بوصفها نتيجة مباشرة لفشل النخب الليبرالية و«تخاذل» الاتحاد الأوروبي، مما يبرّر تبنّي سياسات قومية متشددة. ومن خلال هذا المنظور، تتيح نظرية الشعبوية تحليل كيفية استثمار هذه القوى في الغضب الشعبي وفقدان الثقة بالمؤسسات التقليدية، وتحويله إلى مشروع سياسي قادر على استقطاب شرائح واسعة من الطبقات المهمشة، وهو ما يجعلها فاعلًا رئيسيًا في تهديد أسس الديمقراطية الغربية من داخلها (كلتومة، 2023).

خامساً: النظرية الماركسية الاقتصادية

تركّز الماركسية الاقتصادية على العلاقة البنيوية بين الاقتصاد والسياسة، وترى أن التحولات في بنية الاقتصاد الرأسمالي هي التي تحدد في نهاية المطاف طبيعة الأنظمة السياسية والتحالفات الطبقية داخل المجتمع. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الأزمات الاقتصادية الدورية التي تعصف بالمجتمعات الرأسمالية تُنتج حالات من الاضطراب السياسي والاجتماعي (بلقاسم ب.، 2022)، تستغلها قوى سياسية مختلفة لتحقيق مكاسب على حساب النظام القائم. وفي سياق أوروبا، تساعد هذه المقاربة على تفسير كيف أدت الأزمات المالية العالمية وأزمات الديون الأوروبية، وما رافقها من سياسات تقشف وتراجع في خدمات الرفاه الاجتماعي، إلى خلق بيئة مشبعة بالسخط الشعبي وعدم الثقة بالنخب التقليدية، ما وفّر تربة خصبة لصعود الحركات اليمينية المتطرفة التي قدّمت نفسها كبديل للنظام القائم.

وتستند هذه الدراسة إلى النظرية الماركسية لأنها تُفسّر البعد البنيوي الاقتصادي الـذي يغـذّي صـعود اليمين المتطرف، والذي لا يمكن إغفاله إذا أريد فهم الظاهرة بعمق. فعند تطبيق هـذا المنظـور علـى صعود اليمين، يتضح أن هذه القوى نجحت في إعادة توجيه الغضب الشـعبي النـاتج عـن التفاوتـات الاقتصادية وتآكل الطبقة الوسطى نحو "الآخر" المهاجر، بدلًا من تحميل النظام الرأسمالي المسـؤولية. وبهذا المعنى، تقدم النظرية الماركسية إطارًا لفهم كيف يؤدي العجـز عـن معالجـة جـذور الأزمـة الاقتصادية إلى فتح المجال أمام الخطابات القومية والشعبوية التي تستثمر المخاوف الاجتماعية لتقـديم حلول زائفة. ومن خلال هذا المنظور، يمكن قراءة صعود اليمين المتطرف كعرض لأزمة أعمق فـي الرأسمالية الأوروبية، ما يجعل التهديد الذي يمثله لا ينفصل عن التحديات البنيوية التي تواجـه النظـام الاقتصادي والاجتماعي في القارة (Jay, 2019).

منطق اختيار النظريات

نظرًا للطبيعة المعقدة والمتشابكة لظاهرة صعود قوى اليمين واليمين المتطرف في أوروبـا، لا يمكـن تفسيرها اعتمادًا على مقاربة سببية واحدة أو عامل منفرد. فهي ظاهرة متعددة الأبعاد تجمع بين أزمات اقتصادية عميقة، وتحولات اجتماعية وثقافية، وأطر تاريخية ممتدة، وتحولات في بنية الدولة والخطاب السياسي. لهذا، تستند هذه الدراسة إلى مزيج تفسيري من خمس نظريات هي: القومية، نظرية الدولـة، الفاشية، الشعبوية، والماركسية (في الاقتصاد السياسي).

ويعود اختيار هذه النظريات إلى أن ظاهرة صعود اليمين المتطرف في أوروبا لا يمكن فهمها من زاوية واحدة فقط. فبعض جوانب الظاهرة يرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أوروبا خلال العقود الأخيرة، بينما يرتبط جانب آخر بقضايا الهوية والقومية والهجرة، إضافة إلى التحـولات التـي طرأت على دور الدولة وطبيعة الخطاب السياسي. لذلك، تحاول الدراسة الاستفادة من أكثر من مقاربـة نظرية لفهم هذه الجوانب مجتمعة بدل الاكتفاء بتفسير واحد قد لا يكـون كافيًـا لفهـم الظـاهرة بكـل تعقيداتها.

ومن هذا المنطلق، يساعد توظيف هذه النظريات مجتمعة في قراءة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية، والخطابات القومية والشعبوية، والتحولات التي شهدتها الديمقراطيات الأوروبية، خاصة في ظل تراجع الثقة بالمؤسسات التقليدية وصعود الأحزاب اليمينية داخل عدد من الدول الأوروبية.

إن هذه النظريات الخمس، رغم اختلاف منطلقاتها الفكرية ومجالاتها التحليلية، تُكوّن معًا بنية تفسيرية متعددة المستويات تمكّن من مقاربة ظاهرة اليمين المتطرف في أوروبا بوصفها ظاهرة مركّبة تتجاوز الانقسام التقليدي بين الاقتصاد والسياسة والثقافة. فالقومية والفاشية تُسهمان في الكشف عن البعد الرمزي–الهوياتي للظاهرة، إذ توضّحان كيف استُحضرت الرموز الوطنية والسرديات التاريخية لتعبئة الجماهير واستعادة شعور الانتماء في مواجهة "الآخر"، سواء تمثّل هذا الآخر في المهاجرين أو في الاتحاد الأوروبي أو في العولمة ذاتها. أما نظرية الدولة، فتكشف التحول البنيوي في مفهوم السلطة والسيادة، من دولة المواطنة الجامعة إلى دولة الهوية التي تُعيد تعريف الانتماء على أسس إثنية وثقافية ضيقة، وهو ما يفضي إلى تآكل مبدأ المساواة أمام القانون وتهديد أسس العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الديمقراطية الحديثة.

في المقابل، تمثّل الشعبوية الرابط الحيوي بين المستويين الرمزي والمؤسسي، إذ تُفسر الآليات الاتصالية والخطابية التي مكّنت الأحزاب اليمينية من إعادة صياغة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لغة عاطفية تبسيطية تقسم المجتمع إلى "شعب" و"نخبة". فهي تكشف كيف تحوّل الغضب الشعبي، الناتج عن التفاوت الطبقي وتراجع الثقة بالمؤسسات، إلى طاقة سياسية وظّفتها هذه القوى لبناء شرعية جماهيرية تتجاوز الأيديولوجيا الكلاسيكية. أما الماركسية الاقتصادية فتقدّم الإطار البنيوي الأعمق، إذ تُبرز العلاقة الجدلية بين الأزمات الاقتصادية النيوليبرالية وصعود النزعات القومية، موضحةً أن السياسات التقشفية وتفكك دولة الرفاه لم تكن مجرد ظروف مهيئة، بل أحد المحركات الجوهرية التي زعزعت توازن الطبقات وأطلقت ديناميات الاحتجاج الشعبوي.

من خلال هذا التكامل، لا تقتصر الدراسة على تفسير الظاهرة في بعد واحد، بل تبني نموذجًا تفاعليًا ثلاثي الأبعاد يدمج بين البنية، والخطاب، والهوية. فالبنية الاقتصادية النيوليبرالية تولّد الأزمات الاجتماعية التي تُترجم في الخطاب الشعبوي، والذي بدوره يعيد إنتاج سرديات الهوية القومية ضمن فضاء سياسي مأزوم. هذا التفاعل بين المستويات الثلاثة يُظهر أن صعود اليمين المتطرف ليس حدثًا ظرفيًا أو ردّ فعل مؤقتًا، بل هو عملية تاريخية ممتدة تعكس تحولات عميقة في العقد الاجتماعي الأوروبي وفي العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعليه، يُمكن القول إن هذا الإطار النظري المتكامل يمنح الدراسة قدرة تفسيرية تتجاوز المنظور التجزيئي أو الوصفي، لينتقل إلى تحليل بنيوي–دلالي–سياسي يكشف آليات إنتاج الخطاب اليميني ومصادر شرعيته وأثره في إعادة تشكيل البنية الديمقراطية الغربية. فصعود اليمين، في ضوء هذا التكامل النظري، ليس مجرد ظاهرة انتخابية، بل مؤشر على تحول أيديولوجي عميق يعيد تعريف مفاهيم المواطنة والهوية والسلطة في أوروبا المعاصرة، وعليه، فإن هذه الفجوات البحثية تفتح المجال أمام الدراسة الحالية لتقديم معالجة أكثر شمولية ومقارنة، تأخذ في الاعتبار التداخل بين السياقات الداخلية والعوامل الدولية، وتربط بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في بناء فهم أعمق وأكثر تكاملًا لصعود اليمين المتطرف في أوروبا وتأثيره على مستقبل الديمقراطية الغربية.

1.12 فصول الدراسة

الفصل الأول: خطة الرسالة والإطار النظري

يقدّم هذا الفصل الأساس البنيوي للبحث من خلال عرض مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها ومنهجيتها وحدودها المفاهيمية والزمنية والمكانية. كما يتضمن استعراضًا نظريًا موسعًا لخمسة مداخل تفسيرية (القومية، الدولة، الفاشية، الشعبوية، الماركسية) تُسهم في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة. ويهدف الفصل إلى وضع إطار تحليلي شامل لصعود اليمين المتطرف في أوروبا.

الفصل الثاني: مظاهر وأبعاد صعود اليمين المتطرف في إيطاليا وفرنسا والسويد

يحلل هذا الفصل أبعاد وتجليات صعود اليمين المتطرف ضمن ثلاث نماذج أوروبية مختلفة، من حيث السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخطابات الأحزاب وأساليب تعبئتها. ويتم إدماج المقارنة داخل التحليل لإظهار أوجه التشابه والاختلاف في مسارات الصعود وتأثيراتها.

الفصل الثالث: العوامل الداخلية والبنيوية لصعود اليمين المتطرف

يركّز هذا الفصل على تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شكّلت بيئة خصبة لصعود اليمين المتطرف، مثل الأزمات الاقتصادية، وتراجع الطبقة الوسطى، وتنامي أزمة الهوية. ويشرح كيف أسهمت هذه العوامل في تقويض شرعية النخب التقليدية وتعزيز الخطابات الشعبوية اليمينية.

الفصل الرابع: الدولة والديمقراطية تحت ضغط صعود اليمين المتطرف

يفحص هذا الفصل التحولات في مفهوم الدولة الحديثة وبنيتها الليبرالية نتيجة تنامي نفوذ القوى اليمينية المتطرفة، وتأثير ذلك على قيم المواطنة والتعددية وسيادة القانون. كما يُبرز دور العوامل الدولية في تسريع هذه التحولات، وتحويل الدولة إلى أداة إقصاء بدلًا من إطار جامع.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

يقدّم هذا الفصل الخلاصات العامة المستخلصة من التحليلات المقارنة والسببية في الفصول السابقة، ويوضّح ما إذا كانت الظاهرة مؤقتة أم تمثّل تحولًا هيكليًا طويل الأمد. كما يتضمن توصيات بحثية وعملية موجهة للباحثين وصنّاع القرار للحفاظ على استقرار الديمقراطية الغربية.

الفصل الثاني

مظاهر وأبعاد صعود اليمين واليمين المتطرف في إيطاليا وفرنسا والسويد

2.1 مقدمة

يأتي هذا الفصل امتدادًا طبيعيًا للفصل الأول الذي تناول الأطر النظرية والمفاهيمية المفسّرة لصعود قوى اليمين واليمين المتطرف في أوروبا. فبعد أن تم توضيح الأسس الفكرية والمقاربات التفسيرية التي اعتمدتها الدراسة، يهدف هذا الفصل إلى الانتقال من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي من خلال تحليل مظاهر وتجليات الظاهرة في ثلاث دول أوروبية تمثل نماذج سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة هي: إيطاليا، فرنسا، والسويد.

يسعى الفصل إلى تفكيك العوامل التي أسهمت في بروز اليمين المتطرف داخل كل حالة على حدة، عبر تحليل السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ورصد أدوات الخطاب والتعبئة التي اعتمدتها هذه القوى، وكيفية تفاعلها مع الأزمات المحلية والعابرة للحدود مثل أزمة الهجرة أو تداعيات العولمة. كما يتناول الفصل استجابات المجتمع المدني، والإعلام، وصناع القرار تجاه هذا الصعود، بهدف الكشف عن مدى قدرة المؤسسات الديمقراطية على احتواء هذه الموجة الجديدة من التحولات السياسية.

وحتى لا يُفصل التحليل المقارن عن الواقع الميداني، تم اعتماد منهج المقارنة المتداخلة، بحيث تُدمج أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات الثلاث داخل التحليل نفسه. فبدل تقديم مقارنة لاحقة، يأتي هذا الدمج ليُظهر بصورة مباشرة كيف تتقاطع التجارب الوطنية في أوروبا حول محاور مشتركة، مثل أزمة الهوية، وتآكل الثقة بالمؤسسات، وانحسار الطبقة الوسطى، رغم اختلاف السياقات المحلية في البنية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وبذلك يشكّل هذا الفصل حلقة الوصل بين الإطار النظري الذي عُرض سابقًا، وبين النتائج التحليلية التي سيتناولها الفصل الثالث، من خلال تقديم صورة تركيبية شاملة لصعود اليمين المتطرف كظاهرة

أوروبية متعددة الأبعاد، تتجاوز حدود الدولة الواحدة لتعبّر عن أزمة أعمق في الديمقراطية الغربية المعاصرة.

2.2 السياق العام لصعود اليمين في أوروبا

2.2.1 التحولات البنيوية في أوروبا بعد عام 2008

شكّل عام 2008 نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث لأوروبا، إذ أدّت الأزمة المالية العالمية إلى اهتزاز عميق في ركائز النموذج النيوليبرالي الذي تبنّته معظم الحكومات الأوروبية منذ تسعينيات القرن الماضي[1]. فقد كشفت الأزمة عن هشاشة البنية المالية للمؤسسات والأسواق، وأفرزت موجة غير مسبوقة من البطالة، وتراجع القدرة الشرائية، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية (صالح، 2010). ومع اضطرار الحكومات إلى تطبيق برامج تقشف صارمة لتقليص العجز المالي، بدأت شبكات الرفاه الاجتماعي التي ميّزت التجربة الأوروبية لعقود بالتآكل التدريجي، مما أضعف ثقة المواطنين بالدولة وبمؤسساتها التمثيلية (الشملان، 2020).

هذا التحوّل البنيوي لم يكن اقتصاديًا فحسب، بل حمل في طيّاته أبعادًا اجتماعية وثقافية عميقة. فمع تقلّص دور الدولة الراعية وتزايد خصخصة الخدمات الأساسية، تآكلت الطبقة الوسطى التي شكّلت تاريخيًا العمود الفقري للديمقراطيات الأوروبية. وفي ظل تراجع الأمان الوظيفي وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، تولّد شعور عام بالقلق والإقصاء، جعل قطاعات واسعة من المجتمع أكثر قابلية لتبنّي الخطابات الاحتجاجية والشعبوية التي تُحمّل العولمة والنخب الاقتصادية مسؤولية التدهور.

وبينما حاولت النخب الحاكمة إعادة بناء الثقة من خلال سياسات التقشّف والانضباط المالي، جاءت هذه الإجراءات بنتائج عكسية، إذ زادت من تآكل شرعيتها السياسية وأضعفت قدرتها على تمثيل مصالح

[1] تشير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى الانهيار الذي بدأ في سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، والذي أدى إلى إفلاس مؤسسات مالية كبرى وانهيار أسعار الأصول وتجمّد الائتمان عالميًا. امتد تأثير الأزمة سريعًا إلى أوروبا، حيث واجهت البنوك الأوروبية أزمة سيولة حادة، وارتفعت الديون السيادية في دول جنوب أوروبا، مما اضطر الحكومات إلى تبنّي برامج تقشف واسعة النطاق كان لها أثر عميق على النمو الاقتصادي وشبكات الحماية الاجتماعية.

الفئات المتضررة (Stiglitz, 2010). ونتيجة لذلك، أعادت الأزمة إنتاج خريطة جديدة للمجال السياسي الأوروبي، انتقلت فيها قوى اليمين واليمين المتطرف من الهامش إلى قلب المشهد، مستثمرة الغضب الاجتماعي في بناء خطاب يقوم على استعادة السيادة الوطنية، وحماية الهوية، ومناهضة النخب الحاكمة والاتحاد الأوروبي (Gilchrist, 2017).

تشير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى الانهيار الذي بدأ في سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، والذي أدى إلى إفلاس مؤسسات مالية كبرى وانهيار أسعار الأصول وتجمّد الائتمان عالميًا. امتد تأثير الأزمة سريعًا إلى أوروبا، حيث واجهت البنوك الأوروبية أزمة سيولة حادة، وارتفعت الديون السيادية في دول جنوب أوروبا، مما اضطر الحكومات إلى تبنّي برامج تقشف واسعة النطاق كان لها أثر عميق على النمو الاقتصادي وشبكات الحماية الاجتماعية.

2.2.2 التحولات الثقافية والهوياتية

إلى جانب التحولات الاقتصادية العميقة التي شهدتها أوروبا بعد عام 2008، برزت تحولات ثقافية وهوياتية لا تقلّ تأثيرًا في إعادة تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي الأوروبي. فقد بدأت المجتمعات الأوروبية، التي طالما قدّمت نفسها كنموذج للتعددية والانفتاح، تعيش أزمة هوية متنامية نتيجة التغيّرات الديموغرافية والثقافية المتسارعة، خاصة مع تزايد موجات الهجرة القادمة من الشرق الأوسط وأفريقيا منذ عام 2015.

أدّى هذا التدفق البشري الكبير إلى إثارة نقاشات واسعة حول معنى "الهوية الأوروبية" وحدودها، وحول مدى قدرة المجتمعات الأوروبية على استيعاب التنوع الثقافي والديني دون الإخلال بنظامها القيمي الراسخ. وقد برزت نماذج واضحة لهذه النقاشات، من بينها الجدل حول حظر الحجاب والنقاب في فرنسا وبلجيكا، والسجالات المتعلقة بسياسات الاندماج والمدارس متعددة الثقافات في السويد والدنمارك، إضافة إلى النقاشات المستمرة حول بناء المساجد والمراكز الإسلامية في ألمانيا والنمسا. ومع تزايد

حضور المهاجرين والمسلمين في الفضاء العام، ظهرت مخاوف لدى شرائح من السكان من فقدان الخصوصية الثقافية والتجانس الاجتماعي، وهو ما غذّى الخطابات الداعية إلى الانغلاق القومي ورفض التعددية باسم حماية "الهوية الوطنية" (الشحات، 2017).

ترافق ذلك مع تصاعد الجدل حول الإسلام في أوروبا، إذ تحوّل من قضية دينية وثقافية إلى موضوع سياسي بامتياز. فالأحداث الإرهابية التي شهدتها بعض العواصم الأوروبية عززت ارتباط الإسلام في المخيال العام بمفاهيم الخطر والتهديد، الأمر الذي استغلته التيارات اليمينية واليمينية المتطرفة لبناء خطاب يقوم على الثنائية الحادة بين "نحن" و"هم". وقد ظهرت هذه الثنائية بوضوح في عدة نماذج، مثل تصوير التجمع الوطني في فرنسا للمسلمين بوصفهم "جماعة منفصلة" تهدد قيم الجمهورية، وتصوير حزب ديمقراطيو السويد الهجرة من خارج أوروبا كتهديد لنمط الحياة السويدية، إضافة إلى خطاب سالفيني في إيطاليا الذي يربط بين الهجرة الإسلامية وتآكل الهوية المسيحية. ومن خلال هذا الخطاب، أعادت تلك القوى تعريف مفهوم المواطنة على أسس ثقافية ودينية ضيقة، بدل أن تبقى رابطة قانونية قائمة على المساواة والحقوق.

كما لعبت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في تضخيم الصور النمطية وتعميق الانقسام الثقافي، إذ سهّلت بيئة الإعلام الرقمي انتشار الرسائل المعادية للمهاجرين والمسلمين، ورسّخت مشاعر الخوف والاغتراب في المجتمعات المحلية. وفي مقابل هذا المدّ الخطابي، ظهرت حركات مدنية وثقافية تدافع عن قيم التعددية والانفتاح، لكنها غالبًا ما بقيت محدودة التأثير مقارنة بحجم الخطاب الشعبوي اليميني الذي استطاع توظيف الرموز الوطنية والعاطفة الجماعية لتحقيق مكاسب انتخابية واسعة (الهاشمي، 2024).

إن هذه التحولات الثقافية والهوياتية مثّلت التربة الأخصب لانتشار اليمين المتطرف في أوروبا، إذ منحت خطابه شرعية مجتمعية تستند إلى حماية "الذات الوطنية" من خطر الذوبان في العولمة الثقافية، وربطت بين الأمن القومي والحفاظ على الهوية. وبهذا، لم يعد الصراع في أوروبا بعد الأزمة

الاقتصادية صراعًا حول توزيع الثروة فحسب، بل تحوّل إلى صراع حول المعنى والانتماء والهوية، وهي العناصر التي شكّلت الركيزة الأساسية لصعود اليمين واليمين المتطرف في السنوات اللاحقة.

2.2.3 البيئة السياسية والمؤسساتية

لم تقتصر التحولات التي مهّدت لصعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا على الأبعاد الاقتصادية أو الثقافية، بل شملت أيضًا تغيّرات في البنية السياسية والمؤسساتية للنظم الديمقراطية الأوروبية. فقد شهدت السنوات التي أعقبت الأزمة المالية تراجعًا تدريجيًا في ثقة المواطنين بالأحزاب التقليدية، نتيجة ضعف قدرتها على الاستجابة للأزمات المتلاحقة أو الحفاظ على تمثيل فعّال للمطالب الاجتماعية، وهو ما انعكس في تراجع شعبية عدد من الأحزاب التقليدية في دول مثل فرنسا وإيطاليا والسويد (Helleiner, 2011).

وفي هذا السياق، شهدت بعض الدول الأوروبية إعادة اصطفاف حزبي سمحت بصعود قوى سياسية جديدة تتبنى خطابًا احتجاجيًا يجمع بين البعد القومي والشعبوي. كما أصبح التصويت في كثير من الأحيان تعبيرًا عن رفض النخب السياسية والمؤسسات القائمة أكثر من كونه دعمًا لبرامج سياسية محددة.

إلى جانب ذلك، واجه الاتحاد الأوروبي انتقادات متزايدة من بعض الفئات الاجتماعية التي رأت في مؤسساته نموذجًا بيروقراطيًا بعيدًا عن الواقع المحلي، وهو ما استثمرته الأحزاب اليمينية في خطابها السياسي عبر ربط التكامل الأوروبي بتراجع السيادة الوطنية واتساع الفجوة بين النخب والمواطنين (Terazi, 2011).

كما ساهمت التحولات الإعلامية والرقمية في إعادة تشكيل المجال السياسي، مع تراجع الدور التقليدي لوسائل الإعلام وصعود المنصات الرقمية كفضاء رئيسي للتأثير في الرأي العام، الأمر الذي أتاح انتشار الخطابات الشعبوية والمحتوى السياسي العاطفي بصورة أكبر.

وبذلك، أسهمت هذه التحولات السياسية والمؤسساتية في إضعاف الثقة ببعض آليات الديمقراطية التمثيلية، ووفّرت بيئة أكثر ملاءمة لصعود الحركات اليمينية التي قدّمت نفسها بوصفها بديلًا عن النخب التقليدية، دون أن يعني ذلك بالضرورة انهيار النظم الديمقراطية الأوروبية أو توحّد مسارات التحول داخلها..

2.2.4 ملامح مشتركة لصعود اليمين المتطرف أوروبيًا

رغم اختلاف الظروف الوطنية في أوروبا، فإن تتبّع مسارات صعود اليمين واليمين المتطرف يُظهر وجود سمات مشتركة تتجاوز الخصوصيات القُطرية لتكوّن ملامح عامة لظاهرة أوروبية ممتدة. فقد نشأت معظم هذه القوى في سياق أزمات متراكمة — اقتصادية واجتماعية وثقافية — غذّت مشاعر القلق والخوف من المستقبل، ودفعت شرائح واسعة من المواطنين إلى البحث عن بدائل سياسية تعبّر عن إحباطهم من النخب الحاكمة والمؤسسات التقليدية (ابوالليل، 2021).

أول هذه الملامح يتمثل في تحوّل الغضب الاجتماعي إلى مشروع سياسي منظّم. فبدل أن يظل الرفض الشعبي مجرد حالة احتجاجية عابرة، نجحت الأحزاب اليمينية في تحويله إلى طاقة انتخابية قادرة على زعزعة النظام الحزبي القائم. وقد تم ذلك من خلال بناء خطاب شعبوي بسيط يقوم على استثارة العواطف وتبسيط القضايا المعقدة، بحيث يُقدَّم اليمين المتطرف بوصفه المعبّر الوحيد عن "إرادة الشعب" في مواجهة "فساد النخبة".

الميزة الثانية هي توظيف الأزمات كأدوات للشرعنة السياسية. فقد استخدمت هذه القوى الأزمات المتلاحقة — من الأزمة المالية إلى أزمة اللاجئين، مرورًا بجائحة كورونا والحرب الروسية–الأوكرانية — لإعادة تعريف أولويات الدولة والمجتمع. وبدلاً من طرح حلول اقتصادية هيكلية، ركزت على قضايا الهوية والسيادة والأمن الثقافي، مقدّمة نفسها كحارس للحدود الجغرافية والقيمية في آن واحد (ركنية، 2022).

وقد ظهر هذا التوظيف بوضوح في:

- ألمانيا حين ربط حزب البديل AfD بين أزمة اللاجئين 2015 و"تهديد الثقافة الألمانية".
- إيطاليا عندما استغلت ميلوني تبعات جائحة كورونا لانتقاد أداء النخب ولطرح خطاب "الأمن القومي الصحي".
- فرنسا حيث استخدم التجمع الوطني الأزمة الأوكرانية لطرح سردية "أولوية المواطن الفرنسي" في مواجهة الغلاء والطاقة.

هذه النماذج توضح كيف تحوّلت الأزمات إلى منصات لتعزيز خطاب اليمين المتطرف في مختلف السياقات الأوروبية.

أما السمة الثالثة فهي الاختراق التدريجي للفضاء الديمقراطي. فبعد أن كانت أحزاب اليمين المتطرف تُعامل كقوى هامشية، استطاعت عبر إعادة تشكيل خطابها وصورتها السياسية أن تدخل البرلمانات وتشارك في الائتلافات الحاكمة في أكثر من بلد أوروبي. هذا "التطبيع السياسي" لم يكن نتيجة تغيّر جذري في أفكارها، بل بسبب انتقال خطابها من الهامش إلى المركز، حتى باتت الأحزاب التقليدية نفسها تتبنى بعض مضامينه لاسترضاء الناخبين (تريمة، 2014).

ومن أبرز النماذج الدالة على هذا الاختراق:

- إيطاليا: وصول "إخوة إيطاليا" إلى رئاسة الحكومة عام 2022.
- السويد: دخول "ديمقراطيو السويد" في اتفاق Tidö مع الحكومة للمرة الأولى.
- فرنسا: حصول التجمع الوطني على أعلى تمثيل برلماني في تاريخه عام 2022، وتبني أحزاب اليمين التقليدي أجزاءً من خطابه.

هذه الأمثلة تُظهر أن عملية التطبيع السياسي باتت سمة أوروبية عامة، وليست مقتصرة على دولة واحدة.

إلى جانب ذلك، يُلاحظ أن التكنولوجيا الرقمية لعبت دورًا جوهريًا في صعود هذه القوى، إذ أتاحت لها أدوات جديدة للتعبئة الجماهيرية وبناء شبكات دعم افتراضية تتجاوز القيود الحزبية والإعلامية. وقد أسهم هذا التحوّل في خلق فضاء سياسي موازٍ يُعيد إنتاج الخطاب القومي والشعبوي بعيدًا عن الضوابط المؤسسية، مما زاد من انتشار الأفكار المتطرفة تحت غطاء "حرية التعبير".

إن هذه السمات المشتركة تُظهر أن صعود اليمين المتطرف ليس مجرد تكرار محلي لتجارب متفرقة، بل هو تعبير عن أزمة عميقة في الديمقراطية الغربية نفسها. أزمة تتعلق بإعادة تعريف العلاقة بين الشعب والدولة، وبين الهوية والانتماء، وبين الحرية والأمن. ومن هذا المنطلق، يُمكن القول إن أوروبا دخلت مرحلة جديدة من التحوّل السياسي تُعيد فيها المجتمعات صياغة ذاتها في مواجهة العولمة، وهو ما سيُشكّل الإطار التحليلي للحالات الثلاث التي سيتناولها هذا الفصل لاحقًا.

2.3 الحالة الإيطالية: اليمين المتطرف ما بعد الفاشية

تُعدّ إيطاليا إحدى أكثر الساحات الأوروبية دلالةً على التحولات التي شهدها اليمين المتطرف خلال العقدين الأخيرين، إذ تجمع بين إرث فاشي حاضر في الذاكرة السياسية وبين ديناميات اجتماعية واقتصادية حديثة دفعت بتيارات قومية جديدة إلى الواجهة. وقد شكّل هذا المزيج سياقًا مميزًا لصعود اليمين ما بعد الفاشي، الذي استطاع إعادة إنتاج نفسه في صورة سياسية جديدة أكثر قبولًا داخل المجال العام. ومن خلال تتبع تطور البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيطاليا، يمكن فهم الأسس التي مكّنت أحزابًا مثل "إخوة إيطاليا" من الانتقال من الهامش إلى مركز السلطة.

2.3.1 السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي في إيطاليا

تُعدّ الحالة الإيطالية من أكثر النماذج الأوروبية تعقيدًا في دراسة صعود اليمين واليمين المتطرف، نظرًا لتداخل أبعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية. فمنذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، واجهت إيطاليا سلسلة من الأزمات البنيوية التي أضعفت النظام الحزبي التقليدي وأدت إلى تآكل الثقة العامة

بالمؤسسات الديمقراطية. فقد شهدت البلاد معدلات بطالة مرتفعة، خاصة بين الشباب، تجاوزت في بعض السنوات عتبة 30%، إلى جانب تراكم دين عام من الأعلى في منطقة اليورو. وقد ساهم هذا الوضع في خلق بيئة اجتماعية يسودها الإحباط واللايقين، جعلت المواطنين أكثر استعدادًا لتبنّي خطابات احتجاجية تحمل نبرة قومية وشعبوية في آنٍ واحد (Fonio, 2014).

من الناحية السياسية، عانت إيطاليا من هشاشة مزمنة في بنية النظام الحزبي، إذ تناوبت الحكومات الائتلافية على الحكم بوتيرة متسارعة، بحيث تعاقبت عدة حكومات في فترة زمنية قصيرة دون أن تنجح في إرساء استقرار سياسي مستدام. هذا التفتت في المشهد الحزبي أفسح المجال أمام القوى الشعبوية واليمينية لتقديم نفسها كبديل عن الطبقة السياسية التقليدية التي ارتبطت في الوعي الجمعي بالفساد والعجز الإداري. وقد أسهم هذا الفراغ في بروز قوى جديدة كحركة "خمس نجوم"، التي حققت اختراقًا كبيرًا في انتخابات 2013 و2018، ثم صعود حزب "إخوة إيطاليا" بقيادة جورجيا ميلوني، الذي استطاع أن يستثمر موجة الغضب الشعبي ويوجهها نحو أجندة قومية محافظة تستحضر رموز التاريخ الفاشي في خطابها دون تبنّيها الصريح (Puleo, 2022).

اقتصاديًا، مثّلت أزمة الديون الأوروبية ضغطًا هائلًا على الاقتصاد الإيطالي، الذي يعاني أصلًا من تباطؤ النمو وضعف الإنتاجية. ومع تطبيق سياسات التقشّف وتقليص الإنفاق الاجتماعي، تراجعت مكانة الطبقة الوسطى التي كانت تشكّل الركيزة الأساسية للاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد تجلّى ذلك في تقليص الإنفاق على الخدمات العامة وارتفاع العبء الضريبي، إلى جانب استمرار الفجوة التنموية بين شمال البلاد الصناعي الغني وجنوبها الأقل نموًا، حيث ترتفع معدلات البطالة والفقر. هذا التفاوت الإقليمي عمّق الانقسامات الاجتماعية، وولّد شعورًا متناميًا بالظلم والتهميش استغلّه اليمين المتطرف في خطابه الانتخابي لتأكيد فشل الدولة في تحقيق العدالة والمساواة بين المناطق.

أما من الناحية الثقافية، فقد ظلّ الإرث الفاشي حاضرًا في الذاكرة الجماعية الإيطالية رغم مرور عقود على سقوط نظام موسوليني. فبعض الرموز والمفاهيم القومية القديمة أُعيد توظيفها في خطاب حديث

يجمع بين الدفاع عن "الهوية الإيطالية" ورفض العولمة والتعددية الثقافية. ويظهر ذلك مثلًا في استخدام بعض الأحزاب لرموز العلم والشعارات القومية القديمة، وفي التركيز على فكرة "إيطاليا أولًا" في مواجهة الاتحاد الأوروبي والهجرة الجماعية. ولم يَعُد استحضار الماضي الفاشي يُنظر إليه كرمز للوصمة التاريخية بالقدر الذي كان عليه سابقًا، بل تحوّل لدى فئات من الناخبين إلى دلالة على القوة والانضباط والسيادة الوطنية في مواجهة ما يُنظر إليه على أنه تآكل للسيطرة الإيطالية على قراراتها ضمن الاتحاد الأوروبي.

في هذا المناخ المضطرب سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وجدت الأحزاب اليمينية المتطرفة في إيطاليا فرصة لتوسيع نفوذها، مستفيدة من حالة فقدان الثقة بالنخب، ومن هشاشة الأحزاب التقليدية، ومن الخوف الجماعي من التغيير الثقافي والديمغرافي. وقد تجسّد ذلك في انتقال أحزاب كانت هامشية إلى موقع الشريك أو القائد في الحكم، مثل صعود "إخوة إيطاليا" إلى قيادة الحكومة، وتزايد حضور الخطاب القومي في البرامج الانتخابية. وهكذا تهيأت البيئة الإيطالية لتكون من أوضح النماذج التي تعبّر عن التحول من "الاحتجاج الشعبوي" إلى "التمكين السياسي" لليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة .(Griffin, 2016)

2.3.2 مسار صعود حزب "إخوة إيطاليا" (Fratelli d'Italia)

يُعدّ حزب «إخوة إيطاليا» أحد أبرز التعبيرات السياسية عن التحول الذي شهدته الساحة الإيطالية خلال العقد الأخير، إذ استطاع في فترة زمنية وجيزة الانتقال من الهامش إلى موقع القيادة في النظام السياسي. تعود الجذور الفكرية للحزب إلى التيار القومي المحافظ الذي انبثق من بقايا «الحركة الاجتماعية الإيطالية» بعد الحرب العالمية الثانية، وهي الحركة التي حملت إرث الفاشية ولكنها سعت إلى إعادة صياغته في إطار ديمقراطي برلماني. وبذلك يمكن القول إن الحزب يمثل استمرارًا رمزيًا للفكر القومي اليميني، مع محاولة واعية لتخفيف حدّة ارتباطه بالماضي الفاشي عبر تبنّي خطاب براغماتي يركّز على الهوية الوطنية والسيادة الإيطالية.

برزت جورجيا ميلوني، المؤسسة والزعيمة الحالية للحزب، بوصفها الشخصية الأكثر قدرة على توحيد هذا التيار وتحويله إلى قوة سياسية جماهيرية. فقد قدّمت نفسها باعتبارها "صوت الإيطاليين الحقيقيين" في مواجهة النخب الليبرالية والبيروقراطية الأوروبية، واعتمدت شعارها الشهير «الله، الوطن، العائلة» كركيزة فكرية تختزل هوية الحزب وأهدافه. هذا الشعار، رغم بساطته الظاهرية، يحمل دلالات عميقة تعكس رؤية ميلوني المحافظة: الإيمان الديني كمصدر للقيم، الوطنية كهوية جامعة، والأسرة كأصل النظام الاجتماعي. ومن خلال هذا الإطار الرمزي، أعادت ميلوني إحياء الروابط العاطفية مع التاريخ القومي الإيطالي، دون الاصطدام المباشر مع المحظورات المرتبطة بالفاشية (Donà, 2022).

في حملاتها الانتخابية، حرص الحزب على استخدام رموز وشعارات ذات طابع قومي قوي، مثل العلم الإيطالي وشعلة "تري كولور" المستمدة من رموز الحركة الاجتماعية السابقة، والتي ظلت حاضرة في شعارات الحزب رغم الجدل حول دلالاتها التاريخية[1]. كما تبنّى خطابًا يستنهض الفخر الوطني، مؤكدًا على "إيطاليا أولًا" وحقها في حماية حدودها وثقافتها واقتصادها من التأثيرات الخارجية. وقد استخدم الحزب بذكاء وسائل التواصل الاجتماعي لبناء صورة ميلوني كزعيمة "قريبة من الناس"، تجمع بين الصرامة السياسية والبساطة الشخصية، وهو ما ساهم في اتساع قاعدته الشعبية بين الفئات المتوسطة والمتدنية الدخل، خصوصًا في الجنوب الإيطالي الذي يعاني من التهميش الاقتصادي (بلقاسم ع.، 2024).

تجلّت براعة الحزب أيضًا في قدرته على الاستفادة من التحولات داخل اليمين الإيطالي نفسه، حيث استقطب قواعد حزب «الرابطة» (Lega) ـــ وهو حزب يميني قومي تأسس في الأصل كحركة إقليمية انفصالية في شمال إيطاليا تحت اسم «رابطة الشمال»، قبل أن يتحوّل في عهد ماتيو سالفيني إلى حزب قومي ذي خطاب معادٍ للهجرة والاتحاد الأوروبي ـــ وأنصاره من المحافظين الذين شعروا

[1] تشير "الشعلة ثلاثية الألوان" (Tricolore Flame) إلى رمز تاريخي ارتبط بالحركة الاجتماعية الإيطالية (MSI)، التي كانت تُعد الامتداد السياسي للتيار الفاشي بعد الحرب العالمية الثانية. تحمل الشعلة ألوان العلم الإيطالي الثلاثة، وتُستخدم للدلالة على استمرار "لهيب الهوية القومية" عبر الأجيال. ورغم الانتقادات التي ترى فيها رمزًا ذا جذور فاشية، حافظ حزب "إخوة إيطاليا" على هذا الشعار بوصفه تعبيرًا عن الاستمرارية القومية.

بخيبة أمل من سياسات زعيمه ماتيو سالفيني. ومع مرور الوقت، تحوّل «إخوة إيطاليا» إلى الممثل الأبرز للتيار القومي الجديد، جامعًا بين الإرث التاريخي للفكر الفاشي في بعده الرمزي وبين براغماتية سياسية مكّنته من الدخول في تحالفات انتخابية ناجحة.

وبذلك، يمكن القول إن صعود الحزب لم يكن مجرد نجاح انتخابي عابر، بل نتاج عملية طويلة من إعادة بناء الهوية القومية الإيطالية على أسس جديدة تجمع بين التقليد والحداثة، وبين الخطاب الأخلاقي المحافظ والنقد الحاد للعولمة. هذا المزيج مكّن ميلوني من تحويل الحزب إلى نموذج معبّر عن اليمين الأوروبي الجديد الذي يسعى إلى شرعنة حضوره عبر صناديق الاقتراع، دون أن يتخلى عن جوهره القومي والشعبوي.

2.3.3 أدوات الحشد والتعبئة

اعتمد حزب «إخوة إيطاليا» في مسار صعوده على منظومة متكاملة من أدوات الحشد والتعبئة التي جمعت بين الوسائل التقليدية للخطاب السياسي وأساليب التواصل الحديثة القائمة على التكنولوجيا الرقمية. فقد أدركت جورجيا ميلوني مبكرًا أن معركة التأثير في الرأي العام لم تعد تُحسم داخل قاعات البرلمان أو عبر المنابر الإعلامية الكلاسيكية، بل في الفضاء الافتراضي الذي أصبح يشكّل ساحة السياسة الجديدة.

في هذا السياق، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في بناء السردية القومية التي تبنّاها الحزب. فقد استخدمت ميلوني هذه المنصات – خصوصًا فيسبوك وتويتر وإنستغرام – كأداة مباشرة للتواصل مع الجماهير، مقدّمة نفسها بصيغة شخصية وعاطفية تُبرز انتماءها الشعبي وقدرتها على التعبير عن هموم "الإيطاليين الحقيقيين". كما اعتمد الحزب على مقاطع الفيديو القصيرة والشعارات المكثفة التي تُبسّط القضايا المعقدة وتحوّلها إلى رموز قابلة للتداول، مثل الدفاع عن "إيطاليا العميقة" ورفض "الهيمنة البيروقراطية لبروكسل". هذه اللغة البسيطة والمباشرة أسهمت في توسيع قاعدة

الحزب خارج النخب السياسية نحو شرائح اجتماعية كانت سابقًا بعيدة عن الفعل السياسي (Baldini, 2024).

من جهة أخرى، ارتبط نجاح الحزب في التعبئة بقدرته على استثمار التحولات التي شهدها المجتمع الإيطالي خلال العقد الأخير، خاصة تصاعد الشعور بعدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع الثقة بالمؤسسات السياسية التقليدية. ففي ظل الأزمات الاقتصادية المتكررة، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد الإحساس بفقدان السيطرة على الحدود والسياسات الوطنية، أصبحت قضايا الهجرة والسيادة أكثر حضورًا في النقاش العام الإيطالي. وقد وفّر ذلك بيئة مناسبة لانتشار خطاب قومي يربط بين التدهور الاقتصادي والاجتماعي وبين تدفقات المهاجرين والقيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على الدولة الوطنية.

وفي هذا السياق، نجح الحزب في تقديم نفسه بوصفه قوة قادرة على "استعادة السيطرة" وحماية المصالح الوطنية، مستفيدًا من تصاعد القلق المرتبط بالهجرة بعد عام 2015، ومن تنامي الانتقادات الشعبية للاتحاد الأوروبي وسياساته الاقتصادية والهجرية. كما ساعدت هشاشة الثقة بالأحزاب التقليدية على تعزيز جاذبية هذا الخطاب، خاصة لدى الفئات التي شعرت بأن الدولة لم تعد قادرة على توفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية الكافية. وهكذا، لم يكن نجاح الحزب ناتجًا عن قوة خطابه فقط، بل أيضًا عن قدرته على التفاعل مع بيئة اجتماعية وسياسية مهيأة لتقبّل الخطاب القومي الشعبوي (بلقاسم ع.، 2024)

إلى جانب التعبئة الجماهيرية، عمل الحزب بذكاء على بناء تحالفات مع الأحزاب المحافظة التقليدية، مستفيدًا من الانقسامات داخل اليمين الإيطالي. فقد نجح في إعادة ترتيب التحالف اليميني الثلاثي الذي ضم حزب «الرابطة» بزعامة ماتيو سالفيني وحزب «فورزا إيطاليا» بقيادة سيلفيو برلوسكوني، مقدّمًا نفسه كخيار أكثر انضباطًا وأقل اندفاعًا أيديولوجيًا. هذا التوازن بين الجذر القومي المتشدد والبراغماتية

السياسية مكّن الحزب من اكتساب ثقة الناخبين المحافظين والدوائر الاقتصادية في آنٍ واحد، وهو ما ظهر بوضوح في الانتخابات العامة لعام 2022 التي قادت ميلوني إلى رئاسة الحكومة (خلف، 2025).

تُظهر هذه الأدوات مجتمعة أن صعود «إخوة إيطاليا» لم يكن مجرد نتيجة لتبدّل المزاج الشعبي، بل ثمرة استراتيجية اتصال وتعبئة مدروسة أعادت تعريف العلاقة بين الزعامة السياسية والجمهور، ونجحت في دمج القومية بالعصر الرقمي بطريقة جعلت اليمين المتطرف يبدو "حديثًا" و"قابلًا للتطبيع" داخل المشهد الديمقراطي الإيطالي.

2.4 الحالة الفرنسية: بين الشعبوية والقومية الثقافية

تشكّل فرنسا إحدى أكثر الحالات الأوروبية رمزية في فهم تحولات اليمين واليمين المتطرف، نظرًا لتداخل العوامل التاريخية والثقافية والسياسية التي أعادت تشكيل المشهد الحزبي خلال العقدين الأخيرين. وقد شهدت البلاد نقاشات حادة حول الهوية والاندماج والعلمنة، تزامنًا مع أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة هزّت مكانة الأحزاب التقليدية. وداخل هذا المناخ المشحون، برز اليمين القومي والشعبوي كلاعب رئيسي قادر على إعادة صياغة الخطاب السياسي الفرنسي، مستفيدًا من التحولات البنيوية التي مسّت الدولة والمجتمع. ومن خلال تحليل هذه البيئة المعقدة، يمكن فهم الأسس التي مهّدت لصعود حزب "التجمع الوطني" وبروز الشعبوية بوصفها إطارًا تفسيريا جديدًا للسياسة الفرنسية (Laborde, 2001).

2.4.1 السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي

تُعدّ الحالة الفرنسية إحدى أكثر الحالات الأوروبية تعقيدًا في فهم صعود اليمين واليمين المتطرف، لما تحمله من خصوصية تاريخية وفكرية متجذّرة في مفهوم الدولة الجمهورية والعلمانية التي تُعدّ من ركائز الهوية الوطنية الفرنسية. إلا أن العقدين الأخيرين شهدا تحولات عميقة هزّت هذا النموذج، وأدت إلى إعادة رسم المشهد السياسي والاجتماعي على نحو غير مسبوق. فقد دخلت فرنسا منذ عام 2008

مرحلة من الاضطراب البنيوي، تمثّلت في أزمة النظام الحزبي التقليدي، وتصاعد التوترات الثقافية المرتبطة بالهجرة والاندماج، وتنامي المخاوف الأمنية نتيجة تكرار الهجمات الإرهابية، وهو ما خلق بيئة خصبة لصعود التيارات اليمينية المتطرفة.

على المستوى السياسي، عانى النظام الحزبي الفرنسي من تفكك غير مسبوق. فقد انهار الحزبان اللذان شكّلا قطبي الحياة السياسية لعقود، وهما «الحزب الاشتراكي» و«اليمين الجمهوري»، نتيجة فشل سياساتهما في معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وابتعادهما عن هموم المواطن العادي. هذا الفراغ أفسح المجال أمام ظهور حركات سياسية جديدة مثل «الجمهورية إلى الأمام» بزعامة إيمانويل ماكرون من جهة، و«التجمع الوطني» بقيادة مارين لوبان من جهة أخرى، في مشهد يعكس انتقال فرنسا من الثنائية الحزبية التقليدية إلى التعددية الهجينة التي يصعب ضبطها ضمن التصنيفات الكلاسيكية لليسار واليمين (جبر، 2023).

اقتصاديًا، واجهت فرنسا صعوبات تمثلت في تباطؤ النمو وارتفاع البطالة وتآكل القدرة الشرائية، خصوصًا بين الطبقات الوسطى والدنيا. وقد أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة إلى تفاقم الشعور بعدم المساواة الاجتماعية، وهو ما تجلّى في حركات احتجاجية واسعة مثل حركة «السترات الصفراء» التي شكّلت تعبيرًا عن الغضب الشعبي من تدهور الأوضاع المعيشية وابتعاد النخب السياسية عن الواقع اليومي للمواطنين. هذه الظروف أسهمت في تعزيز الخطاب الشعبوي الذي يربط بين الأزمة الاقتصادية وفشل المشروع الأوروبي، مقدّمًا الاتحاد الأوروبي والنخب الليبرالية كرموز لفقدان السيادة الوطنية (ركنية، 2022).

أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي، فقد أصبحت قضية الهوية والاندماج في صلب الجدل العام. إذ أثارت موجات الهجرة المتزايدة – خاصة بعد عام 2015 – نقاشات حادة حول حدود الانفتاح الثقافي وقدرة النموذج الجمهوري على استيعاب التنوع الديني والعرقي. ومع تزايد حضور الإسلام في الفضاء

العام، تعمّق الجدل حول العلمنة (الرأسمالية)، ليس فقط كقيمة دستورية، بل كأداة سياسية تُستخدم أحيانًا لتبرير تقييد الرموز الدينية أو فرض معايير ثقافية موحّدة باسم حماية الهوية الفرنسية. وقد ساهمت سلسلة من الهجمات الإرهابية التي استهدفت مدنًا فرنسية كبرى في تغذية الخوف الجماعي وتعزيز الخطاب الأمني الذي يربط بين الهجرة والإرهاب، وهو ما استفادت منه قوى اليمين المتطرف لبناء سردية متكاملة حول "التهديد الإسلامي" و"فشل الاندماج".

بهذا المعنى، مثّلت فرنسا حالة تتقاطع فيها الأزمات الاقتصادية والسياسية مع أزمة الهوية الثقافية، في ظل نظام جمهوري علماني يجد نفسه محاصرًا بين قيمه الليبرالية ومخاوفه الأمنية. وقد مهّد هذا السياق المتشابك الطريق أمام صعود «التجمع الوطني» بوصفه التعبير الأكثر وضوحًا عن اليمين القومي الحديث، القادر على تحويل الخوف والحنين إلى الماضي إلى برنامج سياسي ذي جاذبية انتخابية واسعة.

2.4.2 مسار حزب التجمع الوطني (Rassemblement National)

يمثل حزب التجمع الوطني أحد أقدم وأبرز الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا، وقد شكّل تطوره من «الجبهة الوطنية» إلى «التجمع الوطني» نموذجًا واضحًا لعملية إعادة تشكيل الهوية السياسية لليمين المتطرف الفرنسي. تأسس الحزب في عام 1972 بقيادة جان ماري لوبان، الذي تبنّى خطابًا قوميًا حادًا قائمًا على معاداة الهجرة، ورفض التعددية الثقافية، والنزعة الأوروبية، مع حضور قوي لنبرة عنصرية معادية للأجانب واليهود والمسلمين. هذا الخطاب الصدامي جعل الحزب لعقود طويلة معزولًا عن المشهد السياسي السائد، رغم احتفاظه بقاعدة انتخابية ثابتة في بعض المناطق المهمّشة اقتصاديًا (Finnsdottir, 2024).

غير أن التحوّل الجوهري بدأ مع تولّي مارين لوبان زعامة الحزب عام 2011، إذ أدركت أن استمرار الحزب في تبنّي الخطاب المتطرّف سيبقيه على هامش الحياة السياسية. لذلك شرعت في تنفيذ ما يُعرف

بـــ استراتيجية "تبييض الصورة" (Dédiabolisation)، أي محاولة فكّ الارتباط الرمزي بين الحـــزب وماضيه المتطرف، عبر تخفيف حدة الخطاب العنصري والديني، وتبنّي لغة سياسية أكثـــر براغماتيـــة تُركّز على الدفاع عن "الهوية الوطنية" دون الانزلاق إلى المفردات الإقصائية التقليدية. وقد شمل هـــذا التحول تعديلًا في اسم الحزب ذاته عام 2018، ليصبح «التجمع الوطني»، في إشارة رمزية إلـــى فـــتح صفحة جديدة تستهدف جذب شرائح أوسع من الناخبين، خصوصًا من الطبقة الوسطى وسكان الأقـــاليم الريفية (Almeida, 2013).

في إطار هذه الاستراتيجية، أعادت لوبان صياغة الخطاب الاقتصادي والاجتماعي للحزب، منتقلة مـــن الدفاع عن اقتصاد السوق الحر الذي كان يميّز اليمين التقليدي إلى تبنّي نهج حمائي اجتماعي يركّز على العدالة الاقتصادية وحماية الإنتاج الوطني. فقد وجّهت خطابها نحو الطبقة الوســـطى والعمـــال، الـــذين شعروا بتراجع قدرتهم الشرائية وتآكل الأمن الاجتماعي في ظل العولمة والتكامل الأوروبي. وأصبحت القضايا الاقتصادية أداة فعّالة في بناء سردية الحزب، إذ ربطت بين تدهور أوضاع الفرنســـيين وبـــين سياسات الاتحاد الأوروبي التي "تخدم النخب على حساب الشعب"، داعية إلى "اقتصاد وطني مســـتقل" يُعيد السيطرة على الحدود والأسواق.

كما عملت لوبان على توسيع قاعدة الحزب الانتخابية من خلال التركيز على الخطـــاب المـــدني بـــدل الديني، مقلّلة من التركيز على موضوعات كالإسلام أو الهجرة كمحاور أساسية، ومقدمة الحزب كحركة "سيادية" تدافع عن قيم الجمهورية الفرنسية نفسها. وبفضل هذه المقاربة، تمكّنت مـــن الوصـــول إلـــى شرائح كانت سابقًا بعيدة عن اليمين المتطرف، مثل النساء والموظفين والمهنيين الصـــغار، مـــا مـــنح الحزب شرعية سياسية غير مسبوقة ومكّنه من منافسة التيارات التقليديـــة فـــي الانتخابـــات الرئاســـية والتشريعية (بيبي، 2025).

إن تحوّل الجبهة الوطنية إلى التجمع الوطني لم يكن مجرد تغيير في الاسم، بل يمثل تحولًا بنيويًا في طبيعة اليمين الفرنسي ذاته، من خطاب احتجاجي هامشي إلى مشروع سياسي يسعى إلى إدارة الدولة من داخل النظام الديمقراطي.

2.4.3 أدوات الحشد والخطاب الشعبوي

اعتمد حزب «التجمع الوطني» بقيادة مارين لوبان على منظومة متكاملة من أدوات الحشد والاتصال السياسي مكّنته من التحوّل من قوة احتجاجية هامشية إلى لاعب مركزي في الحياة السياسية الفرنسية. وقد تمحورت هذه الأدوات حول بناء خطاب شعبوي يعتمد على الثنائية القطبية «الشعب مقابل النخب»، واستغلال التحوّل الإعلامي نحو الفضاء الرقمي لتجاوز الحواجز المؤسسية والإعلامية التي طالما قيّدت الأحزاب المتطرفة في الماضي (بالحاج، 2025).

في قلب هذا الخطاب، شكّلت ثنائية الشعب والنخب محور الارتكاز الرئيس لسردية لوبان. فقد صوّرت نفسها بوصفها صوت "الفرنسيين الحقيقيين" في مواجهة النخب السياسية والإعلامية والمالية التي "خانَت" مصالح الشعب لصالح العولمة والاتحاد الأوروبي. هذه الثنائية البسيطة والفعالة جعلت من الحزب حركة احتجاجية دائمة، حتى وهو يشارك في المؤسسات الديمقراطية، إذ ظلّ يحافظ على صورة "الضحية السياسية" التي تواجه منظومة فاسدة ومتواطئة. وبذلك استطاعت لوبان استثمار الغضب الشعبي ضد المؤسسة الحاكمة في تكوين قاعدة جماهيرية مستقرة تمتدّ من الفئات العمالية إلى الطبقة الوسطى المتضررة من التحولات الاقتصادية (أوكلي، 2018).

أما في المجال الاتصالي، فقد أتقنت لوبان توظيف الإعلام الجديد والميديا البديلة لبناء علاقة مباشرة وغير وسيطة مع الجمهور. فبدل الاعتماد على القنوات التقليدية التي كانت تتعامل مع حزبها بريبة أو عداء، لجأت إلى المنصات الرقمية مثل «فيسبوك» و«تويتر» و«يوتيوب» لتقديم نفسها بصورة أكثر إنسانية وقربًا من المواطنين، مستخدمة خطابًا بصريًا وعاطفيًا يعزّز من مصداقيتها كزعيمة "من

الشعب ولأجل الشعب". وقد ساعد هذا التحول في تجاوز "الحصار الإعلامي" المفروض على الحزب تاريخيًا، وأتاح له الانتشار بين فئات الشباب التي كانت أقلّ انخراطًا في السياسة التقليدية. كما وفّر هذا النمط من التواصل مساحة للتفاعل المباشر مع الناخبين، ما عزّز الانطباع بأن لوبان تمثل "صوتًا حقيقيًا" في مواجهة التلاعب الإعلامي للنخب.

وفي المضمون، واصلت لوبان تكرار خطاب الهوية والتهديد الإسلامي والمهاجرين، ولكن بلغة أكثر ضبطًا وأقلّ حدّة مما كان عليه عهد والدها. فقد تبنّت مقاربة "ثقافية" بدل "عرقية"، تربط فيها بين الدفاع عن القيم الجمهورية واللغة الفرنسية والعلمنة من جهة، وبين ضرورة الحد من الهجرة ومظاهر الإسلام في المجال العام من جهة أخرى. وقدّمت هذا الخطاب بوصفه دفاعًا عن "نمط الحياة الفرنسي" المهدّد بالتغيرات الديموغرافية والثقافية، وليس كعداء ديني مباشر، مما جعل خطابها أكثر قبولًا لدى جمهور أوسع دون أن تفقد القاعدة القومية المحافظة (لقريعي، 2021).

إلى جانب ذلك، برع الحزب في استثمار الأزمات الدورية — من هجمات باريس 2015 إلى أزمة اللاجئين، ثم جائحة كورونا — لتغذية الشعور بالخطر الجماعي وتقديم نفسه كبديل قادر على استعادة السيطرة على الحدود والاقتصاد والأمن. هذه القدرة على تحويل الأزمات إلى فرص تعبئة كانت من أبرز خصائص الخطاب الشعبوي الذي تتبناه لوبان، والذي يجمع بين الحماية الاقتصادية، والأمن الثقافي، والسيادة السياسية في إطار واحد، وبذلك يمكن القول إن أدوات الحشد التي استخدمتها لوبان شكّلت نموذجًا متقدّمًا للشعبوية الاتصالية في أوروبا، حيث لم تعد الأيديولوجيا وحدها كافية لتعبئة الجماهير، بل أصبح الأسلوب الخطابي وشكل التواصل نفسه عنصرًا جوهريًا في بناء الشرعية السياسية، وتحويل اليمين المتطرف إلى خيار انتخابي طبيعي داخل الديمقراطية الفرنسية.

2.5 الحالة السويدية: صعود اليمين في دولة الرفاه

2.5.1 السياق السياسي والاجتماعي

تُعدّ السويد إحدى أكثر الدول الأوروبية التي مثّلت لعقود طويلة نموذجًا مثاليًا لـــ دولة الرفاه الاجتماعي القائمة على المساواة، والتضامن، والعدالة في توزيع الثروة. غير أنّ السنوات التـــي أعقبـــت الأزمـــة المالية العالمية عام 2008، ثم أزمة الهجرة عام 2015، شهدت تحوّلًا تدريجيًا فـــي هـــذا النمـــوذج، إذ بدأت مؤشرات التماسك الاجتماعي تتراجع نسبيًا نتيجة الضغوط الاقتصادية وتزايد التحديات المرتبطـــة بالهجرة والاندماج، ما أدّى إلى تحولات عميقة في المزاج العام وفتح المجال أمام صعود اليمين القومي المحافظ (Lazaridis, 2016).

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، تميّزت السويد لعقود بسياسات رفاه متقدّمـــة ضـــمنت للمـــواطنين مستوى عالٍ من التعليم والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي. غير أنّ التحولات العالميـــة والضـــغوط الاقتصادية الداخلية أدّت إلى تقليص الإنفاق العام وخصخصة بعض الخدمات، ما أثّر في تماسك الطبقة الوسطى وخلق شعورًا متناميًا بعدم المساواة. وقد ساهمت هذه التغيرات في إضـــعاف الثقـــة التقليديـــة بالمؤسسات السياسية، وأوجدت فراغًا أيديولوجيًا ملأته الأحزاب اليمينية بخطاب يستدعي فكرة "السويد الأصلية" في مواجهة ما تعتبره تهديدات خارجية ثقافية واقتصادية.

أما أزمة الهجرة عام 2015 فقد كانت نقطة التحوّل الحاسمة في إعادة تشكيل الرأي العـــام الســـويدي. فبعد عقود من الانفتاح الإنساني الذي جعل السويد من أكثر الدول استقبالًا للاجئـــين، خصوصًـــا مـــن الشرق الأوسط، تصاعدت الأصوات التي رأت أن سياسة الباب المفتوح أدت إلـــى أعبـــاء اقتصـــادية واجتماعية غير مسبوقة، وإلى تحديات أمنية وثقافية متزايدة. ومع تزايد التوتر في بعـــض الضـــواحي الحضرية وارتفاع معدلات البطالة بين المهاجرين، بدأ الخطاب العام يشهد انزياحًا واضحًا نحو الـــدعوة إلى "تنظيم الهجرة" و"حماية النسيج الاجتماعي"، وهي مفردات أصبحت لاحقًا محـــورًا أساســـيًا فـــي خطاب اليمين المتطرف (فليمستروم، 2023).

من الناحية الثقافية والهوياتية، وجدت السويد نفسها أمام توتر متصاعد بين الانفتاح الإنساني والحفاظ على الهوية الوطنية. فبينما ظلّت قطاعات واسعة من المجتمع متمسكة بقيم التسامح والتعددية، شعرت فئات أخرى بأن الهوية السويدية التقليدية القائمة على التجانس الثقافي واللغة المشتركة بدأت تتآكل تحت تأثير التنوع المتزايد. وقد استغلّ اليمين المتطرف هذا الشعور عبر بناء سردية تقوم على حماية "القيم السويدية الأصيلة" من التهديد الثقافي القادم من الخارج، رابطًا بين الهجرة وفقدان الأمان الاجتماعي (Schilling, 2017).

وفي ظل هذه التحولات، تراجعت قدرة الأحزاب التقليدية –خصوصًا الحزب الاشتراكي الديمقراطي– على احتواء هذه المخاوف أو تقديم حلول مقنعة، ما مهّد الطريق أمام صعود حزب ديمقراطيو السويد (Sweden Democrats) ليصبح صوتًا مؤثرًا في البرلمان والسياسات العامة. وهكذا، تحوّلت السويد من نموذج للانفتاح والرفاه إلى ساحة نقاش محتدم حول معنى الهوية والمواطنة، في مشهد يعكس بوضوح كيف يمكن أن تتسلل الشعبوية اليمينية حتى إلى أكثر الديمقراطيات استقرارًا في أوروبا.

2.5.2 حزب "ديمقراطيو السويد" (Sweden Democrats)

يُعدّ حزب "ديمقراطيو السويد" (Sverigedemokraterna) المثال الأبرز على تحوّل اليمين المتطرف في أوروبا من حركة احتجاجية هامشية إلى قوة سياسية مؤسّسة داخل النظام البرلماني. تأسس الحزب عام 1988 على يد مجموعة من الناشطين المنتمين إلى حركات قومية محافظة ذات جذور متشددة، استلهمت خطابها من تيارات اليمين القومي الأوروبي التي نشأت في سبعينيات القرن العشرين، لا سيّما في فرنسا والدنمارك. وقد حمل الحزب منذ بدايته نزعة قومية إثنية ترفض التعددية الثقافية وتدعو إلى حماية "الهوية السويدية البيضاء"، لكنّ هذه النزعة أبقته لعقود خارج الإجماع السياسي، حيث جرى التعامل معه ككيان متطرّف غير مقبول في الحلبة الديمقراطية (Abreha, 2024).

بدأ التحوّل الحقيقي للحزب في مطلع الألفية الثالثة، حين أطلق قياديوه الشباب عملية إعادة هيكلة فكرية وتنظيمية هدفت إلى تليين صورته والتخلّص من رموزه المتطرفة. وقد اتبع الحزب نهجًا مشابهًا لاستراتيجية "تبييض الصورة" التي انتهجتها مارين لوبان في فرنسا، فجرى طرد الأعضاء المرتبطين بالنازية الجديدة، واعتماد خطاب أكثر براغماتية يركّز على قضايا الهوية والأمن والهجرة، مع تجنّب المفردات العنصرية الصريحة. هذه العملية منحت الحزب شرعية سياسية متزايدة، ممهّدةً الطريق لدخوله البرلمان لأول مرة عام 2010 بنسبة تجاوزت 5% من الأصوات، ثم تضاعف تمثيله لاحقًا في انتخابات 2014 و2018 و2022 ليصبح القوة الثانية في البرلمان السويدي (يوسف، 2022).

على الصعيد الأيديولوجي، استند الحزب إلى مزيج من القومية الثقافية والشعبوية المحافظة. فهو لا يرفض الديمقراطية كمبدأ، بل يسعى إلى "تصحيحها" عبر ما يسميه "استعادة القرار الوطني من النخب الليبرالية والبيروقراطية الأوروبية". ويرى أن الحفاظ على الهوية السويدية يتطلّب الحد من الهجرة، وفرض الاندماج الثقافي الكامل، وحماية القيم التقليدية مثل العائلة والنظام والانضباط. كما قدّم نفسه بوصفه المدافع عن "السويديين العاديين" الذين يشعرون بأنهم فقدوا صوتهم في ظل سيطرة النخبة السياسية والإعلامية.

أما في أدوات الحشد والتعبئة، فقد اعتمد الحزب على ثلاث ركائز رئيسية:

1. الأمن الداخلي: إذ ربط بين ارتفاع معدلات الجريمة وبين فشل سياسات الهجرة والاندماج، مقدّمًا نفسه كحزب "النظام والاستقرار".
2. الهوية الثقافية: من خلال الترويج لفكرة أن السويد مهدّدة بفقدان تماسكها القيمي نتيجة "تزايد المجتمعات الموازية" في الضواحي ذات الكثافة المهاجرة.
3. ملف المهاجرين واللاجئين: الذي أصبح محورًا رئيسيًا في خطاب الحزب، حيث صوّر الهجرة بوصفها السبب الجوهري في مشكلات الإسكان والبطالة والضغط على نظام الرفاه، داعيًا إلى سياسات أكثر تقييدًا، دون أن يتخلّى عن المظهر "الإنساني" في خطابه الرسمي.

كما أظهر الحزب براعة في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتجاوز الإعلام التقليدي الذي ظلّ ينظر إليه بعين الريبة. فقد أسّس شبكة واسعة من الصفحات الإلكترونية والمنصات البديلة التي تُعيد إنتاج روايات سياسية مبسّطة حول "التهديد المهاجر" و"فشل النخب"، وهو ما ساعده في جذب فئات الشباب وسكان المناطق الريفية التي تشعر بالإقصاء من الخطاب الحضري الليبرالي.

وبفضل هذا المزيج من الخطاب القومي المحلّي والمهارة التنظيمية، استطاع "ديمقراطيو السويد" أن يتحوّلوا من حركة منبوذة إلى شريك فعلي في تشكيل السياسات الوطنية، حيث باتت الأحزاب الكبرى مضطرة إلى التعامل معهم كقوة لا يمكن تجاهلها. وهكذا، تمكّن الحزب من إعادة تعريف الوطنية السويدية ليس كفكرة اجتماعية شاملة، بل كهوية ثقافية مهدّدة تستدعي الحماية، في تحوّل جذري عن الإرث التقدمي لدولة الرفاه.

2.6 المقارنة التحليلية بين الحالات الثلاث

2.6.1 أوجه التشابه

على الرغم من الاختلافات التاريخية والسياسية بين إيطاليا وفرنسا والسويد، فإن الحالات الثلاث تُظهر وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي ساهمت في صعود اليمين واليمين المتطرف خلال العقدين الأخيرين. فقد أدّت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها أوروبا منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى تراجع الثقة بالأحزاب التقليدية وتهيئة بيئة أكثر تقبّلًا للخطابات القومية والشعبوية.

ويُعدّ توظيف الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أحد أبرز أوجه التشابه بين هذه التجارب، إذ نجحت الأحزاب اليمينية في ربط تراجع الأوضاع المعيشية أو الضغوط المرتبطة بالهجرة والعولمة بفشل النخب السياسية والمؤسسات التقليدية. ورغم اختلاف السياقات الوطنية، فإن الخطاب السياسي في

الحالات الثلاث اتجه نحو تقديم اليمين بوصفه ممثلًا للفئات التي تشعر بالتهميش أو فقدان السيطرة على مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي.

كما تشترك هذه الأحزاب في اعتماد الشعبوية كأداة مركزية للتعبئة السياسية، من خلال بناء خطاب يقوم على ثنائية "الشعب" في مواجهة "النخب". وقد ساعد هذا الخطاب في توسيع قاعدتها الانتخابية عبر تقديم نفسها كقوى تسعى إلى استعادة التمثيل السياسي والهوية الوطنية داخل الديمقراطية الأوروبية، لا كحركات تعمل خارجها.

ومن أوجه التشابه أيضًا توظيف قضايا الهوية والهجرة بوصفها عناصر تعبئة سياسية، حيث جرى الربط بدرجات متفاوتة بين التغيرات الثقافية أو الضغوط المرتبطة بالهجرة وبين قضايا الأمن أو التماسك الاجتماعي أو السيادة الوطنية. وأسهم ذلك في تعزيز الخطابات التي تؤكد على الهوية الوطنية وتنتقد سياسات التعددية أو بعض توجهات الاتحاد الأوروبي.

كذلك، استفادت الأحزاب اليمينية في الدول الثلاث من التحولات الإعلامية والرقمية لتوسيع حضورها الشعبي، عبر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لتجاوز القنوات التقليدية وبناء تواصل مباشر مع الجمهور.

وبذلك، تُظهر الحالات الثلاث أن صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا لم يكن نتيجة خصوصيات وطنية منفصلة فقط، بل ارتبط أيضًا بتحولات أوسع مست جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية مشتركة داخل الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة، ويُوضح الجدول (1) أهم نقاط التلاقي البنيوي بين الحالات الثلاث من حيث السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

جدول (1)

أوجه التشابه بين الحالات الثلاث (إيطاليا – فرنسا – السويد)

البُعد التحليلي	الحالة الإيطالية	الحالة الفرنسية	الحالة السويدية	الدلالة التحليلية
الأزمات الاقتصادية والاجتماعية	أزمة ديون وبطالة بعد 2008، تفكك الطبقة الوسطى، تآكل الثقة بالمؤسسات.	تراجع القدرة الشرائية، احتجاجات "السترات الصفراء"، تدهور الطبقة الوسطى.	ضغوط على نظام الرفاه، ارتفاع البطالة بين المهاجرين، مخاوف من استنزاف الموارد.	الأزمات الاقتصادية كانت مدخلًا لخطاب "استعادة الدولة" ورفض سياسات العولمة.
الشعبوية كأداة تعبئة	ميلوني قدّمت نفسها كـــ"صوت الشعب ضد النخب الفاسدة".	لوبان جسّدت نموذج "المدافعة عن الفرنسيين الحقيقيين" ضد النخب الأوروبية.	أوكيسون طرح نفسه كـــ"مواطن عادي" يواجه تحكّم النخبة السياسية والإعلامية.	الخطاب الشعبوي في الحالات الثلاث لم يعارض الديمقراطية بل ادّعى تصحيحها.
الهوية والخوف من الآخر	"الغزو الثقافي" ورفض المهاجرين أساس الخطاب القومي.	"التهديد الإسلامي" و"فشل الاندماج" محور الخطاب الانتخابي.	"فقدان الهوية السويدية" بسبب التعدد الثقافي والمهاجرين.	الهوية تُستعمل كإطار تعبوي لإعادة تعريف المواطنة الوطنية.
التحوّل المؤسسي	انتقال سريع من الهامش إلى الحكم عبر التحالفات الانتخابية.	مسار طويل من إعادة الهيكلة والانغراس في المجتمع.	تطبيع تدريجي داخل المؤسسات حتى المشاركة في التحالفات الحكومية.	ثلاثتها تمكّنت من اختراق النظام الديمقراطي عبر المسار البرلماني الشرعي.
توظيف الإعلام والمنصات الرقمية	استغلال الخطاب الوطني في الإعلام الحديث.	حضور قوي في الميديا الجديدة كأداة تجاوز للإعلام التقليدي.	بناء شبكات إعلامية بديلة تعيد إنتاج الرواية اليمينية.	التحوّل الرقمي ساهم في شرعنة اليمين وتوسيع قاعدة جمهوره.

2.6.2 أوجه الاختلاف

رغم وجود عوامل مشتركة في صعود اليمين واليمين المتطرف داخل إيطاليا وفرنسا والسويد، فإنّ كل حالة تعبّر عن مسار مختلف يرتبط بطبيعة النظام السياسي والسياق التاريخي والثقافة الوطنية في كل دولة.

في إيطاليا، ارتبط صعود اليمين بحالة عدم الاستقرار الحزبي وتفكك الأحزاب التقليدية، ما أتاح لجورجيا ميلوني تقديم خطاب قومي محافظ يستحضر بعض الرموز التاريخية المرتبطة بالقومية الإيطالية ضمن إطار سياسي أكثر اعتدالًا وبراغماتية. لذلك، تبدو الحالة الإيطالية مرتبطة بدرجة أكبر بإرث قومي تاريخي وبأزمات النظام الحزبي والتحالفات السياسية المتقلبة.

أما في فرنسا، فقد جاء صعود اليمين بصورة أكثر تدرجًا ومأسسة، حيث استطاع حزب التجمع الوطني الانتقال تدريجيًا من الهامش إلى مركز الحياة السياسية عبر العمل الانتخابي الطويل وتطوير خطاب يجمع بين القومية الثقافية والشعبوية الاجتماعية. كما ساهم النظام شبه الرئاسي الفرنسي في تعزيز الطابع التنظيمي والاستراتيجي للحزب مقارنة بالحالة الإيطالية.

في المقابل، تختلف الحالة السويدية نسبيًا عن التجربتين الإيطالية والفرنسية، إذ ظهر صعود "ديمقراطيو السويد" داخل مجتمع ارتبط تاريخيًا بالاستقرار ودولة الرفاه. وقد تركز الخطاب اليميني هناك بصورة أكبر على قضايا الهوية والهجرة والضغوط المرتبطة بالرفاه الاجتماعي، دون الارتباط المباشر بإرث قومي أو فاشي مشابه للحالة الإيطالية.

كما تختلف آليات الشرعنة السياسية والإعلامية بين الحالات الثلاث. ففي إيطاليا، لعبت التحالفات السياسية دورًا مهمًا في صعود اليمين، بينما اعتمدت الحالة الفرنسية بدرجة أكبر على التراكم الانتخابي والمؤسساتي. أما في السويد، فقد جاء إدماج اليمين تدريجيًا عبر التعاون البرلماني مع بعض القوى المحافظة.

وتظهر الفروق أيضًا في طبيعة الخطاب القومي المستخدم داخل كل تجربة؛ ففي إيطاليا يرتبط الخطاب القومي بالسيادة والرمزية التاريخية، بينما يركّز في فرنسا على الهوية الثقافية والجمهورية، في حين يتخذ في السويد طابعًا اجتماعيًا يرتبط بحماية نموذج الرفاه والاستقرار الداخلي.

وبذلك، تكشف الحالات الثلاث أنّ اليمين الأوروبي المعاصر لا يتحرك وفق نموذج موحّد، بل يتكيّف مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية لكل دولة، رغم اشتراكه في عدد من القضايا المرتبطة بالهوية والسيادة والهجرة. ويُبرز الجدول (2) الفروقات الجوهرية في مسارات تشكّل وصعود اليمين المتطرف في كل من إيطاليا وفرنسا والسويد، من حيث الإطار المؤسسي والبيئة الاجتماعية والأيديولوجية.

جدول (2)

أوجه الاختلاف بين الحالات الثلاث (إيطاليا – فرنسا – السويد)

البُعد التحليلي	الحالة الإيطالية	الحالة الفرنسية	الحالة السويدية	الملاحظات التحليلية
طبيعة الصعود	صعود سريع ومفاجئ نتيجة تحالفات انتخابية واحتجاج على النخب التقليدية.	صعود تراكمي طويل المدى نتج عن إعادة هيكلة الحزب وتراكم الخبرة التنظيمية.	صعود تدريجي بطيء داخل نظام مستقر عبر التطبيع المؤسسي.	تختلف وتيرة الصعود حسب هشاشة النظام الحزبي ومدى رسوخ الديمقراطية.
المرجعية الأيديولوجية	قومية محافظة ذات جذور فاشية.	قومية ثقافية–جمهورية تعيد تعريف الهوية الفرنسية.	قومية اجتماعية– دفاعية تسعى لحماية نظام الرفاه.	القومية تأخذ أبعادًا مختلفة وفقًا للسياق التاريخي والثقافي.
البيئة السياسية	نظام حزبي متشظٍ قائم على التحالفات القصيرة المدى.	نظام شبه رئاسي يرسخ المنافسة المستقرة بين التيارات.	نظام برلماني توافقي قائم على الإجماع والبراغماتية.	يؤثر شكل النظام السياسي في طريقة دمج اليمين داخل المؤسسات.
القيادة والزعامات	جورجيا ميلوني – زعامة كاريزمية تمزج الوطنية بالمحافظة.	مارين لوبان – زعامة تراكمية أعادت تشكيل صورة الحزب تدريجيًا.	جيمي أوكيسون – زعامة مؤسساتية هادئة تركز على الانضباط التنظيمي.	طبيعة القيادة تحدد نمط الخطاب وسرعة الانتقال نحو الشرعية السياسية.
البيئة الإعلامية	تعددية إعلامية وتسامح أكبر مع الخطاب القومي.	إعلام نقدي ومزدوج التأثير بين الرفض والتطبيع.	إعلام حذر تحوّل تدريجيًا نحو التطبيع.	الإعلام كان وسيطًا أساسيًا في مسار "شرعنة" اليمين المتطرف.
آلية الشرعنة السياسية	عبر التحالفات الانتخابية وتشكيل الحكومة مباشرة.	عبر التراكم الانتخابي والقبول التدريجي في المجتمع.	عبر التعاون البرلماني والدعم غير المباشر للحكومة.	ثلاث مسارات مختلفة نحو الشرعية: التحالف، التراكم، التطبيع.
البنية التنظيمية	بنية حزبية متوسطة المرونة، تعتمد على تعبئة شعبوية مباشرة.	بنية مؤسسية راسخة ذات حضور متين في الشارع والسياسة المحلية.	بنية منضبطة قائمة على الانضباط الداخلي والتخطيط الإعلامي.	مستوى المأسسة يعكس استقرار التجربة ومدى رسوخها.
موقف المجتمع المدني	انقسام حاد بين النخب والشارع؛ ضعف الاستجابة النقابية.	حركات مضادة فاعلة لكن محدودة التأثير أمام انتشار الخطاب الشعبوي.	مقاومة مدنية معتدلة ثم انخراط تدريجي في منطق التكيّف.	اختلاف استجابات المجتمع المدني يعكس تنوع ثقافة المشاركة السياسية.

2.7 خلاصة

يُظهر التحليل المقارن للحالات الثلاث — إيطاليا، فرنسا، والسويد — أنّ صعود اليمين واليمين المتطرف لم يعد ظاهرة قطرية تخص سياقًا سياسيًا دون آخر، بل أصبح نمطًا بنيويًا مشتركًا في أوروبا المعاصرة. فعلى الرغم من اختلاف المسارات التنظيمية والخصوصيات الوطنية، تتقاطع هذه الحالات في مجموعة من السمات المركزية، أبرزها تآكل الثقة بالمؤسسات التقليدية، وتنامي الشعور بالهشاشة الاقتصادية والتهديد الثقافي، وتحوّل الهوية الوطنية إلى محور تعبئة سياسي واسع.

كما يتجلى من خلال هذه المقارنة أنّ اليمين القومي الجديد استطاع أن ينتقل من الهامش إلى قلب الفعل السياسي عبر إعادة صياغة خطابه وتكييفه مع مزاج اجتماعي غاضب يسعى إلى استعادة السيطرة والسيادة. ورغم تباين السياقات، يتشارك هذا اليمين في تقديم نفسه بوصفه صوت "الناس العاديين" في مواجهة النخب، ما يجعل صعوده ظاهرة أوروبية عامة لا يمكن اختزالها في عوامل محلية صِرفة.

تُقدّم هذه النتائج أساسًا تحليليًا مهمًا للانتقال إلى الفصول اللاحقة، التي ستتناول العوامل البنيوية الداخلية المرتبطة بهذا الصعود، ثم تبحث في انعكاساته على بنية الديمقراطية الغربية ومؤسساتها.

وسيسعى الفصل القادم إلى تحليل كيفية تفاعل هذه التحولات مع البنى المؤسسية والقيمية للديمقراطيات الغربية، واستشراف مستقبلها في ظل استمرار هذا التحوّل البنيوي العميق.

الفصل الثالث

العوامل البنيوية والداخلية لصعود اليمين المتطرف

ينتقل هذا الفصل من الدراسة الوصفية المقارنة لصعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا إلى تحليل هيكلي داخلي يشرح الديناميكيات العميقة التي مهدت الطريق لهذا الصعود. بعد دراسة مظاهر صعود اليمين في ثلاث دول أوروبية مختلفة – إيطاليا وفرنسا والسويد – يسعى هذا الفصل إلى تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شكلت أرضًا خصبة لنمو هذه القوى، مع التركيز على الأزمات الداخلية التي ابتليت بها الأنظمة الليبرالية وأعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع.

على مدى العقدين الماضيين، كانت العوامل الهيكلية محورية في التحولات السياسية في أوروبا. حيثُ أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة، وتفكك الطبقة الوسطى، وارتفاع معدلات البطالة والتفاوت الاجتماعي إلى تآكل الثقة في النخب السياسية التقليدية. وبدلاً من أن تكون هذه الأزمات حافزًا لإصلاح الأنظمة الديمقراطية، أصبحت وقودًا سياسيًا غذى الحركات الشعبوية والقومية، التي أعادت تشكيل الخطاب العام من حيث الهوية والسيادة الوطنية. في الوقت نفسه، عمّقت التحولات الاجتماعية والثقافية – وأبرزها أزمة الهوية وتحديات التكامل والتعددية – الشعور بالقلق الجماعي بشأن المستقبل، مما أتاح لليمين المتطرف الظهور كـ"حامي للهوية الوطنية" في مواجهة فقدان الانتماء والسيطرة المُتصوّر.

علاوة على ذلك، لعبت التحولات السياسية والمؤسسية داخل الديمقراطيات الأوروبية دورًا حاسمًا في تمكين هذه الحركات. فقد تراجعت شرعية الأحزاب التقليدية، وضعفت قدرتها على تمثيل مصالح القواعد الشعبية، بينما ظهرت قوى جديدة، تستخدم أدوات الإعلام الرقمي وتستغل الخطاب المناهض للنخب لإعادة بناء العلاقة بين الشعب والدولة على أسس جديدة. لم تقتصر هذه التغييرات على مستوى الخطاب؛ بل مست جوهر العملية الديمقراطية نفسها، وأعادت تعريف معاني الشرعية والتمثيل والمشاركة.

3.1 العوامل الاقتصادية البنيوية

تشكل العوامل الاقتصادية البنيوية أحد المفاتيح الأساسية لفهم صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة، إذ أسهمت التحولات العميقة في أنماط الإنتاج والتوزيع ودور الدولة في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية، وولّدت أنماطًا جديدة من الهشاشة وعدم الأمان الاقتصادي. وقد وفّرت هذه التحولات أرضية خصبة لخطابات سياسية تستثمر الإحباط الاجتماعي وتعيد توجيهه في مسارات قومية وشعبوية، ما يجعل التحليل الاقتصادي مدخلًا لا غنى عنه لفهم الديناميكيات الأوسع لهذا الصعود.

3.1.1 تحولات النيوليبرالية والخصخصة

شكّلت التحولات النيوليبرالية[1] منذ تسعينيات القرن العشرين المنعطف الاقتصادي الحاسم الذي مهّد لصعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا، إذ أعادت هذه السياسات صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وانتقلت من نموذج دولة الرفاه إلى نموذج اقتصاد السوق الحر القائم على المنافسة والربحية وتقليص دور الدولة في الرعاية الاجتماعية (Cafruny, 2003). فبعد عقود من الاستقرار النسبي الذي وفرته سياسات ما بعد الحرب العالمية الثانية، دخلت المجتمعات الأوروبية مرحلة جديدة اتّسمت بالتحرير الاقتصادي، والانفتاح التجاري، والاعتماد على العولمة بوصفها أفقًا تنمويًا لا بديل عنه. غير أن هذا التحول لم يكن متكافئًا في نتائجه، بل أدّى إلى إعادة توزيع غير عادلة للثروة والفرص، ما أنتج طبقات اجتماعية جديدة تشعر بالتهميش وفقدان الأمان الاقتصادي.

تجلّت آثار الخصخصة وتقليص الإنفاق الاجتماعي في تراجع قدرة الدولة على ضمان الحماية للفئات المتوسطة والفقيرة، خاصة في قطاعات التعليم والصحة والسكن والعمل. ومع تفكيك المؤسسات العامة، وانحسار الدعم الحكومي للعمال والطبقة الوسطى، بدأت تظهر ملامح تآكل العقد الاجتماعي الذي شكّل الأساس الأخلاقي للديمقراطية الأوروبية الحديثة (Di Giovanni, 2017). هذه التغيرات أضعفت الثقة

[1] تُوصف أفكار وممارسات الإصلاح الاقتصادي التي طُوّرت لتسويق الاقتصادات التي تديرها الدولة، فضلاً عن عمليات التحرير المالي والخصخصة في اقتصادات السوق، بأنها "نيوليبرالية". ويساعد فهم مختلف مفاهيم "التحول النيوليبرالي" على تحديد مزايا هذا المفهوم ومخاطره.

بالمؤسسات الليبرالية التي رُوّج لها بوصفها ضامنة للعدالة والازدهار، لكنها تحوّلت عمليًا إلى أدوات لإعادة إنتاج التفاوت الطبقي تحت شعار "الكفاءة الاقتصادية". وفي ظل هذا التدهور، فقد المواطن الأوروبي إحساسه بالاستقرار والقدرة على التنبؤ بالمستقبل، ما جعل الشعور بعدم الأمان الاقتصادي يتغلغل في البنية النفسية والاجتماعية، خصوصًا بين فئات الشباب والعاملين في القطاعات غير المستقرة.

لقد مثّل هذا المناخ التربة المثالية لتصاعد الخطاب الشعبوي، الذي نجح في ترجمة القلق الاقتصادي إلى غضب سياسي موجّه ضد النخب الحاكمة والمؤسسات فوق الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. فقد تبنّت الأحزاب اليمينية المتطرفة سردية بسيطة لكنها فعّالة، مفادها أن "العولمة النيوليبرالية"[1] سلبت المواطن سيادته الاقتصادية، وحوّلت الدولة إلى كيان عاجز عن حماية أبنائها. وبدلًا من تحليل الأزمة بوصفها نتيجة لبنية اقتصادية عالمية معقدة، جرى تبسيطها عبر خطاب يحمّل المسؤولية لـ"النخب الفاسدة" و"البيروقراطيين الأوروبيين"، وهو ما زاد من جاذبية اليمين كقوة "مدافعة عن الشعب" في وجه النظام النيوليبرالي (Rupprecht, 2025).

تاريخيًا، كانت دولة الرفاه الأوروبية تمثّل صمام الأمان في مواجهة النزعات القومية، إذ وفّرت الشعور بالمساواة والتكافل بين فئات المجتمع. غير أن تفكك هذا النموذج في ظل النيوليبرالية أطلق العنان لما يمكن تسميته بـ"رد الفعل القومي–الاجتماعي"، حيث لجأت شرائح واسعة من المواطنين إلى القومية بوصفها بديلاً عن العدالة الاجتماعية، وإلى الهُوية بوصفها مصدرًا جديدًا للأمان في غياب الاستقرار الاقتصادي. وهكذا، أصبح الخطاب القومي الشعبوي قادرًا على الجمع بين الاعتراض الاقتصادي والاحتجاج الهوياتي، في صيغة هجينة تعِد بالاستقلال والسيادة ضد "عولمة غير منصفة" (Frericks, 2009).

[1] تتخذ أحداث ذلك العام التاريخي نقطة انطلاق لاستكشاف عمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي طويلة الأمد، المرتبطة بصعود النيوليبرالية والعولمة منذ سبعينيات القرن الماضي، والتي لا تزال مستمرة حتى الآن

إنّ التحولات النيوليبرالية لم تخلق الأزمة فحسب، بل أعادت تعريف معنى الانتماء السياسي في أوروبا. فالمواطن الذي كان يرى في الدولة مصدر حماية اجتماعية أصبح يرى فيها أداة لفرض التقشف والضرائب، بينما قدّم اليمين نفسه كبديل أخلاقي يستعيد "حق الشعب" في ثرواته. هذه الديناميـة تفسّر كيف تحوّل الاستياء الاقتصادي إلى حراك سياسي منظم، وكيف وجدت الحركات اليمينية في الخصخصة والتفاوت الطبقي ليس تهديدًا فقط، بل فرصة لإعادة بناء سردية "الاستقلال الاقتصادي القومي" في مواجهة الليبرالية العالمية (دربيد، 2021).

3.1.2 تفكك الطبقة الوسطى وتفاقم التفاوت الطبقي

مثّلت الطبقة الوسطى تاريخيًا الركيزة الأساسية للاستقرار الديمقراطي في أوروبا الغربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كانت تمثّل الحلقة الواصلة بين رأس المال والعمال، وتشكّل قاعدة اجتماعية متماسكة تُعزّز القيم الليبرالية، والمشاركة السياسية، والثقة بالمؤسسات. غير أن التحولات الاقتصادية التي رافقت العولمة والنيوليبرالية منذ تسعينيات القرن الماضي (هنري، 1996)، وتفاقمت بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، أدّت إلى تآكل هذا الدور المحوري، فانكمشت الطبقة الوسطى تدريجيًا، وتحوّلت من قوة استقرار إلى فئة مهددة بالانزلاق نحو الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أدى هذا التحول إلى إعادة توزيع غير متكافئة للثروة والدخل، بحيث استفادت منه النخب المالية والتجارية الكبرى، بينما شهدت الطبقة الوسطى تقلّصًا في قدرتها الشرائية وارتفاعًا في معدلات الدين الشخصي والضريبة غير المباشرة، مقابل ضعف شبكات الأمان الاجتماعي (جرادوف، 1958). ومع تراجع فرص العمل المستقرة، وتزايد العقود المؤقتة والمهن منخفضة الأجر، بدأت الطبقة الوسطى تفقد إحساسها بالأمان الذي كان يميّزها في العقود السابقة. هذا الوضع أفرز ما يمكن تسميته بـ "قلق الطبقة

الوسطى" — وهو شعور مزدوج بالخوف من الانحدار الاجتماعي وبالحنين إلى مرحلة أكثر استقرارًا ومساواة[1].

استثمرت الأحزاب اليمينية الشعبوية والمتطرفة هذا التحول بذكاء، عبر تبني خطاب "الاسترداد" و"إعادة الكرامة الاقتصادية"، الذي يعد بإعادة تمكين الطبقة الوسطى من جديد. فقد صاغت هذه الأحزاب خطابها حول فكرة أن "الشعب المنتج" — أي الطبقة الوسطى والعاملة — هو الذي يتحمل عبء سياسات التقشف والضرائب لصالح "النخب الطفيلية" التي تستفيد من العولمة دون أن تشارك في أعبائها (بروي، م.س). وهكذا، أصبح الخطاب الاقتصادي لليمين المتطرف مزيجًا من الدفاع عن السوق الوطنية ضد العولمة، والدفاع عن العدالة الطبقية ضد النخب، في إطار قومي محافظ (الجابري، أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، 2008).

ففي فرنسا، استعملت مارين لوبان تعبير "الفرنسيون المنسيون" للدلالة على هذه الفئة المهددة، بينما ركّزت جورجيا ميلوني في إيطاليا على فكرة "إعادة الكرامة إلى العامل الإيطالي"، ورفع جيمي أوكيسون في السويد شعار "الأولوية للسويديين" في توزيع الموارد العامة. كل هذه الشعارات تعبّر عن استعادة الرمز الطبقي ولكن ضمن خطاب وطني–هوياتي، لا ضمن صراع اجتماعي تقليدي بين الأغنياء والفقراء.

ولم يقتصر الأمر على اللغة فحسب، بل أصبح اليمين المتطرف يوظّف مفاهيم جديدة مثل "الطبقة الوطنية" و"الشعب المنتج" مقابل "النخب الفاسدة" و"المستفيدين من النظام الأوروبي". وقد قدّم هذا الإطار المفاهيمي بديلاً عن الصراع الطبقي التقليدي الذي كانت تطرحه الأحزاب اليسارية، إذ أعاد تعريف الانقسام الاجتماعي على أساس ثقافي–وطني لا اقتصادي بحت. وبذلك، حوّل اليمين المتطرف

[1] نجد أنّ المجتمع الأوروبيّ في العصر الوسيط هو مجتمع طبقات، فالمرء يحيا حياته فارسًا كان أو تاجرًا أو صانعًا أو فلاحًا بروح الولاء الطبقيّ والطاعة العمياء لما رسخ في مجتمعه من عادات وتوطّد من تقاليد. وقد كان نظامًا قاسيًا عاتيًا إلى درجة أمسى معها الفرد خاضعًا في كلّ أمر مهمّ من أمر الحياة لمجموعة ضخمة من القوانين الصارمة

التفاوت الطبقي من قضية اقتصادية إلى قضية هوية وانتماء، حيث يُصوّر الفقر والتهميش كنتاج لسياسات تُفضّل "الآخر" (المهاجر أو الأوروبي) على المواطن "الأصيل" (باهي، 2017).

إن تفكك الطبقة الوسطى لم يكن مجرد نتيجة للأزمات، بل أصبح أداة سياسية لإعادة صياغة النظام الديمقراطي نفسه. فحين تتراجع الفئات الوسيطة التي تضبط التوازن بين اليسار واليمين، تتفتح الساحة أمام الحركات الشعبوية التي تملأ هذا الفراغ بخطاب يقوم على الثنائيات المطلقة: "الشعب في مواجهة النخبة"، "الوطني ضد الأجنبي"، "المنتج ضد الطفيلي". وهكذا، يمكن القول إن انهيار الطبقة الوسطى هو ما حوّل الاحتجاج الاجتماعي إلى مشروع سياسي يميني متماسك، وأتاح لهذه الحركات أن تلبس عباءة الدفاع عن العدالة الاجتماعية تحت راية القومية (الكردي، 2017).

وبذلك، يتضح أن الطبقة الوسطى — التي كانت تاريخيًا حارسة التوازن الديمقراطي — أصبحت اليوم رمزًا لانكسار النموذج الليبرالي نفسه. وقد تجلّى هذا الانكسار في مؤشرات ملموسة، من بينها تراجع نسب الدخل المتوسط مقارنة بتكاليف السكن والطاقة، واتساع فجوة الأجور بين العقود الدائمة والمؤقتة، وارتفاع معدلات العمل الهش (Precarious Work) بين الفئات التي كانت تُصنّف سابقًا ضمن الطبقة الوسطى، فضلًا عن تزايد اعتماد الأسر المتوسطة على القروض والاستهلاك المديوني لتغطية نفقات المعيشة الأساسية. لقد غيّرت النيوليبرالية طبيعة هذه الطبقة، وأضعفت قدرتها على الثقة بالنظام، فانتقل ولاؤها من "الاستقرار" إلى "الاسترداد"، ومن "الإصلاح التدريجي" إلى "الاحتجاج القومي". وهنا يكمن أحد أهم أبعاد التحوّل البنيوي الذي غذّى صعود اليمين المتطرف في أوروبا (غطّاس، 2017).

3.1.3 البطالة والهشاشة الاقتصادية

تُعدّ البطالة والهشاشة الاقتصادية من أكثر العوامل تأثيرًا في تشكيل المزاج الشعبي الأوروبي خلال العقدين الأخيرين، حيث أسهم تفاقمها في تعميق فقدان الثقة بالمؤسسات التقليدية، وأنتجت بيئة خصبة لتنامي الخطاب اليميني الشعبوي. فبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، شهدت القارة الأوروبية

موجات متتالية من الركود الاقتصادي، أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب والعمال المهاجرين، الأمر الذي أوجد فجوة بنيوية في سوق العمل بين من يملكون المهارات المؤهلة للاندماج في الاقتصاد المعولم، ومن يواجهون التهميش والبطالة طويلة الأمد (الأفندى، 2009).

في عدد من الدول الأوروبية، بلغت نسب البطالة بين الشباب مستويات مرتفعة ومستقرة نسبيًا منذ الأزمة المالية العالمية، حيث تجاوزت في بعض المناطق الجنوبية، مثل إيطاليا وإسبانيا، عتبة 30% خلال فترات متكررة بين عامي 2009 و2015[1]، قبل أن تشهد انخفاضًا محدودًا دون أن تعود إلى مستويات ما قبل الأزمة. وفي المقابل، ورغم انخفاض معدلات البطالة الرسمية في الاقتصادات الشمالية الأكثر استقرارًا مثل فرنسا والسويد، إلا أنّ طبيعة سوق العمل شهدت تحوّلًا بنيويًا تمثّل في تزايد العقود المؤقتة والعمل الجزئي والعمل غير المستقر بوصفها أنماطًا دائمة لا استثنائية. وقد أظهرت بيانات سوق العمل الأوروبية خلال العقدين الأخيرين أن نسبة كبيرة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل باتت محصورة في وظائف قصيرة الأمد، تفتقر إلى الضمانات الاجتماعية ومسارات الترقّي، ما خلق شعورًا واسعًا بانعدام الأمان الوظيفي حتى بين الفئات العاملة (Marelli، 2012). وقد أدّى هذا الواقع إلى ما يُعرف في الأدبيات الاجتماعية بـ"العمالة الهشّة" أو "البطالة المقنّعة"، وهي فئات أصبحت أكثر قابلية للتأثر بالخطاب الشعبوي الذي يعد بـ"إعادة الكرامة للعمل".

استثمرت الأحزاب اليمينية هذا الوضع الاقتصادي الصعب من خلال ربط البطالة مباشرة بملف الهجرة. فقد صاغت هذه الأحزاب خطابًا يقوم على معادلة بسيطة ولكن شديدة التأثير: "كل مهاجر جديد يعني فرصة عمل أقل للمواطن" (Lucassen, 2012). هذا الربط العاطفي، رغم افتقاره إلى الأساس الاقتصادي الدقيق، لاقى رواجًا واسعًا بين الطبقات العاملة والمتوسطة التي شعرت بأن موارد الدولة وفرصها تُستنزف لصالح "الآخر". وهكذا، تمكّن اليمين المتطرف من تحويل قضية البطالة — التي هي

[1] المعطيات الزمنية المتعلقة بتطوّر بطالة الشباب، وأنماط العمل الهش، والعقود المؤقتة في الدول الأوروبية منذ الأزمة المالية العالمية من خلال، تقارير Eurostat حول سوق العمل الأوروبية، وتقارير OECD, Employment Outlook الصادرة بشكل دوري، والتي توثّق التحوّل البنيوي في طبيعة التشغيل، خاصة بين الشباب والداخلين الجدد إلى سوق العمل.

في أصلها نتيجة للنيوليبرالية والأزمات البنيوية — إلى قضية ثقافية وهوياتية تُحمّل المسؤولية للمهاجرين أو للاتحاد الأوروبي بدلاً من السياسات الاقتصادية المحلية (Doležalová, 2017).

كما ساهمت معدلات البطالة المرتفعة في تغذية النزعة الحمائية الاقتصادية التي أصبحت إحدى ركائز الخطاب القومي الشعبوي. إذ دعا زعماء اليمين إلى "حماية الوظائف الوطنية" و"تفضيل العمال المحليين" و"استعادة السيطرة على الأسواق"، وهي شعارات أعادت تعريف مفهوم العدالة الاقتصادية في اتجاه قومي، قائم على حماية الداخل من المنافسة الخارجية (Halikiopoulou, 2019). ففي فرنسا، شكّلت مسألة "الأولوية الوطنية في التوظيف" محورًا أساسيًا في برامج التجمع الوطني، بينما ربطت ميلوني في إيطاليا بين البطالة وفشل الاتحاد الأوروبي في حماية الصناعة المحلية، ورفع جيمي أوكيسون في السويد شعار "العمل للسويديين أولًا"، وهو ما لاقى صدى واسعًا بين الطبقات التي فقدت الثقة بجدوى الانفتاح الاقتصادي (Mudde C. , 2014).

لقد تحوّلت البطالة في هذا السياق من مشكلة اقتصادية إلى رمز سياسي، يعبر عن الخوف من فقدان المكانة الاجتماعية والانتماء الوطني في عالم سريع التغيّر. ومع تفاقم الهشاشة الاقتصادية، باتت الجماهير تبحث عن خطاب يُعيد لها الشعور بالسيطرة، وهو ما قدّمه اليمين الشعبوي عبر وعدٍ باستعادة الدولة دورها الحمائي، سواء ضد المهاجرين أو ضد مؤسسات السوق الأوروبية. ومن هنا، يمكن القول إنّ البطالة لم تكن مجرد مؤشر اقتصادي على الأزمة، بل كانت الأداة التي أعادت تشكيل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والهوية في أوروبا المعاصرة (Norris, 2019)، إنّ هذا التداخل بين البطالة والهشاشة من جهة، والخوف من "الآخر" من جهة أخرى، أسّس لنمط جديد من الحمائية الشعبوية التي لا تدافع عن السوق أو العدالة فحسب، بل عن "الكرامة الوطنية" ذاتها. وبذلك، ساهمت البطالة في تحويل الغضب الاجتماعي إلى رأسمال سياسي منظم استثمره اليمين المتطرف بمهارة في بناء قاعدة جماهيرية عابرة للفئات الطبقية، لتصبح قضية العمل والمعيشة مدخلًا فعّالًا لتبرير الانغلاق الاقتصادي والثقافي على حد سواء.

3.2 العوامل الاجتماعية والثقافية

لم يقتصر صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا على التحولات الاقتصادية البنيوية، بل ترافَق مع تغيّرات عميقة في البنى الاجتماعية والثقافية التي تنظّم علاقة الأفراد بالمجتمع والدولة. فقد أدّت العولمة، وتسارع الهجرة، وتراجع الأطر التقليدية للانتماء، إلى زعزعة التصورات المستقرة حول الهوية الوطنية، والاندماج الاجتماعي، وحدود "الجماعة السياسية". وفي ظل هذا التحوّل، برزت الثقافة بوصفها ساحة مركزية للصراع السياسي، حيث لم تعد القيم والرموز والهويات مجرد معطيات اجتماعية، بل تحوّلت إلى أدوات تعبئة وإعادة اصطفاف جماهيري. من هنا، تكتسب العوامل الاجتماعية والثقافية أهمية تفسيرية خاصة، لأنها تكشف كيف أُعيد تأطير القلق الاقتصادي في لغة الهوية والانتماء، وكيف جرى تحويل التحولات الاجتماعية إلى سرديات سياسية غذّت الخطاب القومي والشعبوي لليمين المتطرف.

3.2.1 أزمة الهوية في المجتمعات الأوروبية

تُعدّ أزمة الهوية من أبرز التحولات الثقافية التي شهدتها المجتمعات الأوروبية في العقود الأخيرة، حيث انتقلت القارة من نموذج الهوية الوطنية الموحدة إلى واقعٍ تتعدد فيه الهويات بفعل العولمة، والهجرة، والانفتاح الثقافي. فالمجتمع الذي كان يقوم على شعور جمعي بالانتماء إلى دولة قومية محددة بات يواجه تحديًا في تعريف ذاته أمام موجات من التنوع الديني والإثني واللغوي[1]. وقد أدى هذا التحول إلى تفكك السردية الوطنية الجامعة التي كانت تشكّل أحد أهم أعمدة النظام الديمقراطي الأوروبي الحديث (Postelnicescu، 2016).

مع اتساع فضاءات التبادل الاقتصادي والثقافي، برزت خطابات تربط فقدان الهوية بتراجع القيم الغربية والمسيحية، إذ بدأ قطاع واسع من المواطنين ينظر إلى العولمة بوصفها تهديدًا لهويته الثقافية، وإلى

[1] أزمة اللاجئين في أوروبا أعادت تشكيل النقاش حول الهوية، حيث خُصِّصت السياسات والمواقف مجددًا حول ما يعنيه "أن تكون أوروبيًا"، مما أسهم في تراجع السردية الوطنية الجامعة وتحول الانتماءات.

المهاجرين باعتبارهم رموزًا لتآكل الخصوصية القومية. هذا الإحساس بالتهديد لم يقتصر على الفئات المحافظة فحسب، بل شمل أيضًا شرائح من الطبقة الوسطى التي فقدت ثقتها بقدرة الدولة على حماية "النموذج الوطني" التقليدي. ومع تصاعد التوترات حول قضايا مثل الحجاب، واللغة، وحرية التعبير، والهجرة، تزايد الإحساس الجمعي بأن "القيم الأوروبية الأصلية" تتعرض للاختراق أو التفريغ من مضمونها (Brubaker, 2017).

في هذا السياق، وظّفت الأحزاب اليمينية المتطرفة أزمة الهوية لتشييد سردية سياسية متكاملة تقوم على فكرة "استعادة الذات الوطنية". فشعارات مثل "استعيدوا بلدنا" في بريطانيا، و"إيطاليا للإيطاليين"، و"فرنسا أولاً"، و"السويد للسويديين" تعبّر عن تحوّل الهوية إلى أداة تعبئة سياسية. لقد قدّم اليمين المتطرف نفسه باعتباره المدافع عن القيم الأصلية في مواجهة "الآخر" الغريب، سواء كان مهاجرًا أو نخبة "كوزموبوليتية" منفتحة على العالم. وبذلك، تحوّل مفهوم الهوية من كونه إطارًا ثقافيًا للتنوع إلى سلاحٍ سياسي في معركة السيطرة على المجال العام (Betz, 2004).

كما ترافقت هذه الدينامية مع تراجع الثقة بالمؤسسات فوق الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي، الذي يُنظر إليه من قبل قطاعات واسعة على أنه كيان يفرض نموذجًا ثقافيًا موحّدًا يُضعف الخصوصيات المحلية. وهكذا، أصبحت مسألة الهوية تعكس توتّرًا مزدوجًا: من جهة بين المحلي والعالمي، ومن جهة أخرى بين الشعب والنخبة. وقد مكّن هذا التوتّر الأحزاب اليمينية من دمج البعد الثقافي بالبعد الاقتصادي في خطاب واحد، يُظهر الدفاع عن الهوية بوصفه دفاعًا عن العدالة والسيادة في آنٍ واحد[1].

في ضوء ذلك، يمكن القول إن أزمة الهوية في أوروبا لم تكن مجرد تحوّل ثقافي، بل أزمة شرعية سياسية أضعفت الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، وفتحت الباب أمام إعادة تعريف المواطنة والانتماء. لقد نجحت الأحزاب اليمينية المتطرفة في توجيه هذا القلق الجمعي نحو مشروع سياسي يستند إلى استعادة

[1] تبين أن مشاعر فقدان الهوية والحنين إلى نموذج وطني متخيّل لم تعد حكرًا على الفئات المحافظة، بل امتدت إلى شرائح من الطبقة الوسطى التي فقدت ثقتها بقدرة الدولة على حماية القيم والخصوصية القومية في ظل العولمة

الهوية القومية باعتبارها أساس الوجود الاجتماعي والسياسي، وهو ما جعل الهوية تتحول من قيمة إنسانية إلى منظومة تعبئة أيديولوجية تعيد إنتاج الانقسام داخل المجتمعات الأوروبية المعاصرة.

3.2.2 الهجرة والتعددية الثقافية

تمثّل الهجرة والتعددية الثقافية أحد أكثر العوامل تأثيرًا في إعادة تشكيل المشهدين الاجتماعي والسياسي في أوروبا المعاصرة. فمنذ مطلع الألفية الجديدة، وخاصة بعد موجة اللجوء الكبرى عام 2015 التي شهدت تدفّق أكثر من مليون لاجئ نحو القارة الأوروبية، تغيّرت البنية الديموغرافية والثقافية في عدد كبير من الدول، لاسيّما ألمانيا، فرنسا، السويد، وإيطاليا. هذا التحوّل غير المسبوق في حجم وتنوّع السكان أثار تساؤلات عميقة حول قدرة المجتمعات الأوروبية على الاستيعاب الثقافي والاندماج الاجتماعي، وحول حدود التسامح في النماذج الليبرالية الحديثة (Castles, 2014).

لقد كشفت هذه الموجات المتعاقبة من الهجرة عن ثغرات عميقة في سياسات الاندماج الأوروبية، التي اتسمت في كثير من الأحيان بالازدواجية بين الخطاب الإنساني الرسمي والممارسات البيروقراطية المقيدة. فبينما أكّدت الحكومات التزامها بحقوق الإنسان واستقبال اللاجئين، فشلت في توفير منظومات تعليمية وفرص عمل تتيح للمهاجرين الاندماج الفعلي داخل المجتمع. هذا الفشل البنيوي أنتج ما يمكن وصفه بـ "الاندماج المعطّل"، حيث يعيش المهاجرون في أطراف المدن ضمن مجتمعات موازية، الأمر الذي ولّد توترات ثقافية متزايدة وشعورًا عامًا بالانقسام الاجتماعي (Joppke, 2007).

في هذا السياق، وجدت الأحزاب اليمينية المتطرفة في الهجرة أداة مثالية لبناء خطابها السياسي، إذ استخدمتها كـ "عدسة تفسيرية" لجميع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أوروبا. فارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الخدمات العامة، وحتى الأزمات الأمنية، جرى ربطها بشكل مباشر بوجود المهاجرين. وقد أعادت هذه الأحزاب صياغة الخطاب العام عبر منطق بسيط لكنه فعّال: "المهاجرون

يأخذون وظائفنا، ويهددون قيمنا، ويثقلون مواردنا". وبذلك، تحوّل النقاش حول الهجرة من قضية إنسانية إلى قضية وجودية تتعلق بحدود الهوية الوطنية والسيادة الثقافية (Mudde, 2007).

استعمل اليمين المتطرف أدوات متعددة لتكريس هذا التصور، من أبرزها الرموز والخطابات الإعلامية التي تربط بين المهاجر والإرهاب أو الجريمة أو الفوضى. ففي فرنسا، اعتمدت مارين لوبان على خطاب "الخطر الإسلامي"، بينما ربط ماتيو سالفيني في إيطاليا بين الهجرة غير النظامية وتفكك الأمن الاجتماعي، وقدّم حزب ديمقراطيو السويد نفسه كمدافع عن "القيم السويدية الأصيلة" في مواجهة "الانفتاح غير المنضبط". هذه السرديات أعادت تعريف "المواطنة" بوصفها امتيازًا ثقافيًا لا حقًا قانونيًا، ودفعت نحو إعادة إنتاج الهويات القومية المغلقة في مواجهة التعددية (Brubaker, 2017).

من جهة أخرى، أسهمت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في تضخيم هذه السرديات، عبر نشر صور وأخبار مجتزأة تثير الخوف وتغذي النزعة العدائية تجاه "الآخر". وهكذا، أصبحت الهجرة تمثّل الاختزال الرمزي لكل أزمات أوروبا — الاقتصادية والاجتماعية والأمنية — رغم أن جذورها الحقيقية تعود إلى التحولات البنيوية في الاقتصاد النيوليبرالي. وقد ساعد هذا الاستخدام السياسي للهجرة على خلق حالة دائمة من "الطوارئ الثقافية"، تُبرّر السياسات الحمائية والانغلاق الوطني باسم حماية القيم والمجتمع (Wodak, 2015).

في المحصلة، لم تعد الهجرة تُفهم بوصفها تحديًا إداريًا أو اجتماعيًا فحسب، بل تحوّلت إلى محرّك أيديولوجي يعيد إنتاج النزعات القومية في ثوبٍ جديد. لقد استخدم اليمين المتطرف هذا الملف لتوحيد الغضب الشعبي، وجمع فئات اجتماعية متباينة تحت راية "الدفاع عن الوطن"، ما جعل قضية المهاجرين تُختزل في معركة رمزية بين "الأصيل" و"الدخيل"، وبين "الاستقرار" و"الفوضى". وهكذا، أصبحت الهجرة ليس فقط محورًا للسياسات العامة، بل أساسًا لتشكيل خطاب سياسي جديد يعيد رسم حدود الانتماء في أوروبا.

3.2.3 الانقسام الثقافي بين النخب والجماهير

يُعدّ الانقسام الثقافي بين النخب والجماهير من أبرز التحولات التي رافقت صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا خلال العقدين الأخيرين. فقد أدّت العولمة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية إلى تعميق الفجوة بين المدن الكبرى ذات الطابع الليبرالي المنفتح، وبين المناطق الريفية أو الصناعية التي تميل إلى المحافظة والتمسك بالقيم التقليدية. ولم يعد هذا التباين مقتصرًا على الفوارق الاقتصادية، بل تحوّل إلى انقسام في الرؤية إلى الهوية والانتماء، بين نخبة تدافع عن التعددية والانفتاح، وجماهير ترى في هذه التحولات تهديدًا لمكانتها الثقافية والاجتماعية (Inglehart, 2016).

وقد انعكس هذا الانقسام بوضوح في أنماط التصويت داخل أوروبا، حيث تميل المدن الكبرى إلى دعم الأحزاب الليبرالية، بينما تتجه المناطق الريفية والصناعية المتدهورة نحو الأحزاب اليمينية المتطرفة، في تعبير عن أزمة ثقة متزايدة بالمؤسسات التقليدية والنخب السياسية. واستغلّت الأحزاب الشعبوية هذا الشرخ من خلال تقديم نفسها بوصفها الممثل الحقيقي للفئات المهمّشة، معتمدة خطابًا يركّز على الهوية والسيادة والكرامة الوطنية، ومدعومًا بوسائل إعلام بديلة عززت الخطاب المناهض للنخب والمؤسسات (Rodríguez-Pose, 2018).

وبذلك، أصبح صعود اليمين المتطرف يرتبط ليس فقط بالأزمات الاقتصادية أو السياسية، بل أيضًا بأزمة ثقافية تتعلق بالشعور بالتهميش وفقدان التمثيل داخل الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة.

3.3 العوامل السياسية والمؤسساتية

إلى جانب التحولات الاقتصادية والاجتماعية، شكّلت البنية السياسية والمؤسساتية للديمقراطيات الأوروبية أحد المداخل الرئيسة لفهم صعود اليمين واليمين المتطرف. فقد كشفت الأزمات المتلاحقة منذ نهاية القرن العشرين عن اختلالات عميقة في آليات التمثيل السياسي، وفي قدرة المؤسسات الديمقراطية على الاستجابة لتطلعات المواطنين واحتواء مطالبهم. ومع تراجع الثقة بالأحزاب التقليدية، وتآكل

شرعية النخب الحاكمة، برز فراغ سياسي استثمرته الحركات الشعبوية واليمينية بوصفها قوى "بديلة" تقدّم نفسها خارج المنظومة القائمة. من هنا، لا يمكن تفسير هذا الصعود دون تحليل السياق المؤسساتي الذي سمح بانتقال هذه القوى من الهامش إلى مركز الفعل السياسي، مستفيدة من هشاشة النظم الحزبية، وتحولات المجال الإعلامي، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع.

3.3.1 أزمة التمثيل الحزبي وتراجع الأحزاب التقليدية

تُعدّ أزمة التمثيل الحزبي من أبرز التحولات السياسية التي مهّدت لصعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا، حيث بدأت الأحزاب التقليدية — الاشتراكية الديمقراطية، والديمقراطية المسيحية، والليبرالية المعتدلة — تفقد تدريجيًا قواعدها الاجتماعية ودورها التاريخي في تمثيل المواطنين. ولم يعد جزء واسع من الناخبين يرى في هذه الأحزاب تعبيرًا عن مصالحه، بل اعتبرها مرتبطة بالنخب السياسية والاقتصادية أكثر من ارتباطها بالمجتمع (Mair, 2013).

وقد انعكس ذلك في تراجع نسب التصويت للأحزاب الكبرى وارتفاع العزوف الانتخابي في العديد من الدول الأوروبية، بالتوازي مع صعود قوى جديدة قدمت نفسها بوصفها بديلًا عن "النظام التقليدي". ففي فرنسا وإيطاليا والسويد، تراجعت الأحزاب التقليدية لصالح قوى شعبوية ويمينية نجحت في استثمار الشعور بالتهميش وفقدان الثقة بالمؤسسات السياسية.

كما ساهم تراجع النقابات والمنظمات الجماهيرية المرتبطة بالأحزاب في إضعاف الروابط التقليدية بين الدولة والمجتمع، ما فتح المجال أمام أحزاب تعتمد على الحشد الإعلامي والخطاب الشعبوي المباشر أكثر من اعتمادها على البنى التنظيمية الكلاسيكية. وفي هذا السياق، برزت أحزاب تتمحور حول شخصيات قيادية مثل مارين لوبان وجورجيا ميلوني، وقدّمت نفسها بوصفها ممثلًا "للشعب الحقيقي" في مواجهة النخب السياسية والمؤسسات القائمة (Moffitt, 2016).

وساعدت التحولات المرتبطة بالاتحاد الأوروبي والعولمة السياسية في تعميق هذه الأزمة، إذ رأت قطاعات واسعة من الناخبين أن المؤسسات فوق الوطنية تسهم في إضعاف السيادة الوطنية وإبعاد القرار السياسي عن الإرادة الشعبية. واستغلّ اليمين المتطرف هذا الشعور ليقدّم نفسه كقناة احتجاج ضد النخب والعولمة في آن واحد (Zielonka, 2018).

وبذلك، لم يعد صعود اليمين المتطرف مجرد تحوّل انتخابي، بل تعبيرًا عن أزمة أعمق في الديمقراطية التمثيلية الأوروبية، وعن تراجع قدرة الأحزاب التقليدية على الحفاظ على الرابط السياسي والاجتماعي بينها وبين الجمهور.

3.3.2 ضعف النخب السياسية وفقدان الشرعية

يُعدّ ضعف النخب السياسية وفقدان الشرعية من أبرز العوامل التي ساهمت في صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا خلال العقدين الأخيرين. فقد كشفت الأزمات الاقتصادية والمالية وأزمة الهجرة وجائحة كوفيد–19 عن عجز الأحزاب التقليدية عن إدارة الأزمات والاستجابة لمطالب الشارع، ما أدى إلى تراجع الثقة بالمؤسسات السياسية وتنامي الشعور بالاستبعاد لدى قطاعات واسعة من المواطنين (Offe, 2015).

استغلّ اليمين المتطرف هذا الواقع من خلال بناء خطاب يقوم على ثنائية "الشعب مقابل النخبة"، مقدّمًا نفسه بوصفه الممثل الحقيقي للفئات المهمّشة في مواجهة نخب سياسية وبيروقراطية تُتهم بالفساد والانفصال عن الواقع. وقد ساعد هذا الخطاب في توسيع القاعدة الانتخابية للأحزاب الشعبوية، خاصة في ظل تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب التقليدية وتزايد الشعور بأن القرارات السياسية تُتخذ بعيدًا عن الإرادة الشعبية (Marelli، 2012).

كما ساهمت فضائح الفساد وضعف الشفافية والأزمات الداخلية للأحزاب في تعميق أزمة الشرعية، الأمر الذي مكّن الحركات اليمينية من الانتقال من موقع الاحتجاج إلى موقع التأثير والمشاركة في الحكم

داخل عدد من الدول الأوروبية. وبذلك، لم يعد صعود اليمين المتطرف مجرد ظـاهرة انتخابيـة، بـل تعبيرًا عن أزمة أعمق تتعلق بتراجع قدرة الديمقراطية التمثيلية على الحفاظ على الثقة والتمثيل السياسي الفعّال.

3.3.3 التحولات الإعلامية والتواصلية

شكّلت التحولات الإعلامية والتواصلية الناتجة عن الثورة الرقمية عاملًا مهمًا فـي صـعود الحركـات اليمينية المتطرفة في أوروبا. فمع تراجع تأثير وسائل الإعلام التقليديـة، بـرزت منصـات التواصـل الاجتماعي كفضاء جديد لتشكيل الرأي العام، حيث أصبحت المعلومات والخطابـات السياسـية تنتشـر بسرعة بعيدًا عن الرقابة والمؤسسات الإعلامية التقليدية (Castells, 2009).

استغلّت الأحزاب اليمينية هذه البيئة الرقمية لتجاوز القنوات الإعلامية المرتبطة بالنخب، واعتمدت على منصات مثل فيسبوك وإكس ويوتيوب لبناء جمهور مباشر يقوم علـى الانتمـاء الهويـاتي والخطـاب الشعبوي. كما أسهمت هذه المنصات في إنشاء فضاءات إعلامية مغلقة تعيد إنتاج الأفكار نفسها وتُعزز مشاعر الخوف من الهجرة والنخب والاتحاد الأوروبي، ما ساعد على ترسـيخ الاسـتقطاب السياسـي والاجتماعي (Sunstein, 2017).

وساهم الاتصال الرقمي كذلك في تعزيز العلاقة العاطفية بين القيـادات اليمينيـة والجمهـور، حيـث استخدمت شخصيات مثل جورجيا ميلوني ومارين لوبان وسائل التواصل لبناء صورة "القائد القريب من الناس"، بلغة بسيطة وعاطفية تتجاوز الخطاب السياسي التقليدي. وأدى هذا التحول إلى إعـادة تعريـف السياسة بوصفها تفاعلًا إعلاميًا مستمرًا يقوم على التـأثير والانفعـال أكثـر مـن البـرامج الحزبيـة والمؤسسات (Moffitt, 2016).

وبذلك، لم تعد التحولات الإعلامية مجرد تطور تقني، بل أصبحت عاملًا سياسيًا أساسيًا أعـاد تشـكيل المجال العام الأوروبي، ووفّر لليمين المتطرف أدوات فعّالة لتوسيع حضوره الشعبي وتعزيـز خطابـه المناهض للنخب والمؤسسات التقليدية.

3.4 تفاعل العوامل البنيوية الداخلية مع السياق الأوروبي

تُظهر دراسة العوامل البنيوية الداخلية في أوروبا أنّ صعود اليمين واليمين المتطرف لم يكن نتاج أزمةٍ منعزلة في دولةٍ بعينها، بل ثمرة تفاعلٍ معقّد بين متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية امتدت جذورها عبر القارة بأكملها. فهذه العوامل لم تعمل بشكل منفصل أو متوازٍ، بل تشابكت ضمن منظومة ديناميكية جعلت من الأزمات الاقتصادية مدخلًا للتحولات الاجتماعية، ومن التوترات الثقافية رافعة للتحولات السياسية. وقد أنتج هذا التفاعل بيئة مؤسسية مهيّأة لتقبّل الخطاب الشعبوي القومي بوصفه ردًّا "طبيعيًا" على الإخفاقات المتراكمة للنخب الحاكمة والاتحاد الأوروبي (Kriesi, 2008).

فعلى المستوى الاقتصادي، تسببت النيوليبرالية الأوروبية وما رافقها من سياسات تقشف في تفكيك التوازن الاجتماعي الذي كان يشكّل قاعدة الديمقراطية الاجتماعية في القارة. ومع تفكك الطبقة الوسطى وارتفاع معدلات البطالة، بدأت شرائح واسعة من المواطنين تشعر بأن العولمة لم تجلب الازدهار الموعود، بل زادت من التفاوتات وعمّقت هشاشة المعيشة. هذا الشعور بالإقصاء الاقتصادي تفاعل مع العوامل الاجتماعية والثقافية، حيث أفرزت أزمة الهوية والخوف من فقدان الخصوصية الوطنية مناخًا من القلق الجمعي، غذّى بدوره الميل إلى الانغلاق القومي والبحث عن بديل يَعِد بالحماية والاستقرار (Streeck, 2016).

وعلى الصعيد السياسي، ترافق هذا التحول مع تراجع شرعية الأحزاب والمؤسسات التقليدية، الأمر الذي أتاح للأحزاب اليمينية أن تقدّم نفسها كبديل "من الشعب وللشعب". كما أدّت التحولات الإعلامية والتواصلية إلى كسر احتكار النخب لفضاء الخطاب العام، ما جعل التعبئة السياسية أسرع وأكثر عاطفية، وأضعف القدرة على بناء توافقات مؤسسية مستدامة. لقد تضافرت هذه العناصر لتخلق ما يمكن تسميته بـ "البيئة المؤسسية المتقبّلة"، أي بنية ديمقراطية مفتوحة ظاهريًا لكنها عاجزة عن احتواء الصدمات الداخلية، ما جعلها أكثر هشاشة أمام موجات الاحتجاج الشعبوي واليميني (Rupprecht, 2025).

في هذا الإطار، شكّل ضعف الاتحاد الأوروبي أحد أبرز مظاهر العجز البنيوي عن إدارة الأزمات العابرة للحدود. فعلى الرغم من ضخامة أدواته الاقتصادية والتشريعية، أخفق الاتحاد في تقديم حلول متماسكة للأزمات المتكررة — من أزمة الديون إلى أزمة اللاجئين، وصولًا إلى جائحة كوفيد – 19– مما زاد من حدة الشعور الشعبي بأن مؤسسات بروكسل بعيدة عن الواقع اليومي للمواطن الأوروبي. واستثمرت الحركات اليمينية هذا الإخفاق في بناء سرديات تُحمّل الاتحاد مسؤولية "تغوّل البيروقراطية على السيادة الوطنية"، وتقدّم الانسحاب أو الانغلاق كخيارٍ لاستعادة "الكرامة السياسية" (Zielonka, 2018).

إنّ تفاعل العوامل البنيوية الداخلية لم يُنتج أزمة في دولة محددة بقدر ما كشف عن أزمة أوروبية شاملة في بنية الديمقراطية الليبرالية نفسها. فالمشترك بين إيطاليا وفرنسا والسويد — على اختلاف أنظمتها وثقافاتها — هو الشعور العام بانفصال النظام السياسي عن المجتمع، وانعدام التوازن بين مبادئ الحرية والمساواة والأمن (Urbinati, 2019). هذه الأزمة البنيوية تمثّل، في جوهرها، صراعًا على تعريف "الشعب" ذاته: من يمثله؟ ومن يعبّر عنه؟ وهل مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدولة القومية لا تزال قادرة على أداء هذا الدور في ظل التحولات الرقمية والعولمية المتسارعة؟

يمكن القول إنّ الظاهرة اليمينية في أوروبا تعبّر عن لحظة إعادة تموضع تاريخي، حيث تتفاعل الأزمات الداخلية مع التحديات العابرة للحدود لإنتاج شكلٍ جديد من السياسة، يجمع بين الديمقراطية الشكلية والنزعة القومية الجوهرية. إنها ليست مجرد أزمة اقتصادية أو ثقافية، بل تحوّل بنيوي طويل الأمد يفرض على الديمقراطيات الأوروبية مراجعة عميقة لمفهوم التمثيل السياسي، وللعلاقة بين الدولة والمجتمع في زمن تتراجع فيه الثقة بالمؤسسات وتتصاعد فيه نزعات الاستقلال الشعبي والهوية القومية.

3.5 خلاصة

يُظهر التحليل البنيوي للعوامل الداخلية في هذا الفصل أنّ صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا ليس حدثًا سياسيًا طارئًا، بل ظاهرة متجذّرة في التحولات العميقة التي أصابت البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للقارة خلال العقود الأخيرة. فالأزمات التي تناولها هذا الفصل — من النيوليبرالية وتفكك الطبقة الوسطى، إلى أزمة الهوية وضعف النخب السياسية — لم تعمل في معزلٍ عن بعضها، بل تفاعلت بشكلٍ متشابك لتنتج دينامية متكاملة أعادت تعريف العلاقة بين المواطن، والدولة، والمؤسسات الديمقراطية.

على الصعيد الاقتصادي، شكّلت سياسات السوق الحر والخصخصة وتقليص دور الدولة الأساس الموضوعي لزعزعة الاستقرار الاجتماعي وتآكل الثقة بالمؤسسات الليبرالية. فقد أدّت هذه السياسات إلى زيادة الفوارق الطبقية، وتراجع الأمن الوظيفي، وتحوّل الطبقة الوسطى من محور استقرارٍ إلى مصدرٍ للغضب والاحتجاج. أما على الصعيد الاجتماعي والثقافي، فقد عمّقت العولمة والهجرة والتعددية الثقافية الإحساس بفقدان الهوية الوطنية، وخلقت مناخًا من القلق الجماعي استثمرته الأحزاب اليمينية لتغذية سرديات "الاسترداد" و"الانغلاق القومي". وفي الجانب السياسي، كشفت أزمة التمثيل وتراجع الأحزاب التقليدية عن انهيار الوسائط التي كانت تنظّم العلاقة بين الدولة والمجتمع، لتفسح المجال أمام زعماء الشعبوية الذين أعادوا بناء شرعيتهم على قاعدة العاطفة المباشرة والاتصال الرقمي.

إنّ هذا التفاعل بين الاقتصاد والثقافة والسياسة أسفر عن تحوّلٍ بنيوي طويل الأمد في الديمقراطيات الأوروبية، بحيث لم يعد التهديد القادم من الخارج (كالعولمة أو الهجرة) وحده ما يزعزع النظام، بل من الداخل ذاته، من تآكل قواعده الاجتماعية والمؤسساتية. فالشعبوية اليمينية لم تَظهر خارج النظام الديمقراطي، بل انبثقت من داخله، واستفادت من ثغراته البنيوية لتُعيد توجيه مبادئه لصالح خطابٍ يستبدل مفهوم "المواطنة الكونية" بـ"الانتماء القومي"، ويفضّل "سيادة الشعب" على "قواعد المؤسسات".

كما أظهر هذا الفصل أنّ ضعف الاتحاد الأوروبي في مواجهة الأزمات العابرة للحدود عــزّز النزعــة القومية وأضعف التضامن القاري، ما جعل القارة تشهد تعددية في الأزمات وتوحّدًا في ردود الفعل: من إيطاليا إلى فرنسا والسويد، يتكرّر النمط ذاته من الاحتجاج ضد النخب، والحنين إلى الدولــة الوطنيــة، والتمسك بالهوية الثقافية كملاذٍ نفسي وسياسي. هذه السمات لا تعبّر فقط عن أزمة في أنظمة الحكم، بل عن تحوّل في الوعي الأوروبي ذاته، من وعيٍ كونيٍّ منفتح إلى وعيٍ دفــاعي يســعى إلــى اســتعادة السيطرة والحدود والهوية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ اليمين المتطرف في أوروبا هو انعكاس للأزمة العميقة فــي الليبراليــة الغربية، لا نقيضها الكامل. فقد أعاد هذا اليمين إحياء مفــاهيم "الســيادة" و"الإرادة الشــعبية" و"القــيم الوطنية" التي تآكلت في ظل العولمة، لكنه في الوقت ذاته أدخلها في مواجهة مباشرة مع مبادئ التعددية والمساواة التي قامت عليها الديمقراطية الحديثة. وهنا تتجلّى خطورة الظاهرة: فهي لا تهدّد النظام مــن خارجه، بل تعيد تشكيله من الداخل.

تمهّد هذه الخلاصة للانتقال إلى الفصل الرابع، الذي سيتناول انعكاسات هــذا التحــول البنيــوي علــى الديمقراطية الغربية، محلّلًا الكيفية التي أدّى بها صعود اليمين المتطرف إلى إعــادة تعريــف مفــاهيم المشاركة السياسية، وحدود الحريات العامة، وطبيعة العلاقة بين الشعب والمؤسســات. فبينمــا مثّلــت الشعبوية ردّ فعل على أزمة التمثيل، فإنها باتت اليوم جزءًا من بنية النظام نفسه، بمــا يفــرض إعــادة التفكير في مستقبل الديمقراطية الأوروبية ومعايير شرعيتها في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الرابع

التحولات في بنية الدولة والديمقراطية تحت ضغط صعود اليمين المتطرف

يمثّل هذا الفصل انتقالًا منهجيًا من تحليل ديناميات الصعود وأسبابه البنيوية، كما عالجتها الفصول السابقة، إلى تفكيك الآثار العميقة التي خلّفها تنامي نفوذ اليمين المتطرف على بنية الدولة الحديثة ومؤسسات الديمقراطية الغربية. فبعد أن أُضيئت في الفصلين الثاني والثالث السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أفرزت هذا الصعود، يتجه التحليل هنا إلى مساءلة نتائجه العملية على مستوى شكل الدولة ووظائفها، وعلى آليات الحكم والتمثيل والشرعية داخل الأنظمة الديمقراطية.

ينطلق الفصل من فرضية مفادها أن صعود اليمين المتطرف لم يعد يُختزل في كونه ظاهرة انتخابية عابرة أو موجة احتجاجية ظرفية، بل غدا عاملًا ضاغطًا ومؤثّرًا أعاد رسم حدود الدولة والديمقراطية من الداخل. فقد أسهم هذا الصعود في إعادة تعريف مفهوم الدولة، بحيث لم تعد تُقدَّم بوصفها إطارًا جامعًا ومحايدًا للمواطنين، وإنما كأداة سياسية تُسخَّر لحماية جماعة قومية «مُتخيَّلة» في مواجهة فئات تُصنَّف بوصفها خارجية أو مهدِّدة. وبالتوازي، أفضى هذا التحوّل إلى إعادة تشكيل منطق الديمقراطية نفسها، حيث تراجعت القيم الليبرالية المرتبطة بالتعددية، والمساواة، والفصل بين السلطات، لصالح تصوّرات تقوم على الإرادة الشعبية المُطلقة، والشرعية المستندة إلى الهوية أكثر من القانون.

كما يعالج الفصل تحوّل طبيعة الشرعية السياسية في ظل هذا السياق، إذ لم تعد تُستمد حصريًا من الالتزام بالمبادئ الدستورية والمؤسساتية، بل باتت تُبنى على خطاب تمثيلي يدّعي احتكار التعبير عن «الشعب الحقيقي»، ويُقصي كل ما عداه بوصفه نخبويًا أو غريبًا عن الأمة.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تقديم قراءة تحليلية مركّبة للتحولات التي أصابت الدولة والديمقراطية الغربية تحت ضغط اليمين المتطرف، مستندًا إلى مقاربات نظرية الدولة، والقومية، والفاشية، لفهم كيف تُعاد صياغة السلطة السياسية في سياق يبدو ديمقراطيًا في شكله، لكنه يشهد تحوّلات عميقة في مضمونه ووظائفه.

4.1 تحوّل منطق الدولة القومية: الإقصاء بوصفه هوية لا وظيفة

لا تنطلق هذه الدراسة من افتراض ليبرالي يُقدّم الدولة الحديثة بوصفها كياناً محايدًا أو خارج علاقات القوة، إذ تُظهر المقاربات النقدية، ولا سيما الماركسية والقومية، أن الدولة القومية كانت منذ نشأتها الحديثة إطارًا ينطوي على أشكال مختلفة من الإقصاء، سواء على أساس طبقي أو قومي. غير أن ما يميّز مرحلة صعود اليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة ليس وجود الإقصاء في حد ذاته، بل إعادة تعريف منطق الإقصاء، وأساسه، وأدوات شرعنته داخل الدولة الديمقراطية.

ففي حين كان الإقصاء في الدولة القومية الحديثة يُبرَّر تاريخيًا بوظائف اقتصادية أو مؤسساتية أو أمنية، بات في الخطاب اليميني المتطرف يُعاد إنتاجه على أسس هوياتية وثقافية صريحة، تُقدَّم بوصفها تعبيرًا عن «إرادة الشعب» لا عن مصالح فئة أو طبقة بعينها. وبهذا، لا يُعاد تفكيك الدولة أو تجاوزها، بل يُعاد توجيهها رمزيًا وسياسيًا لتصبح أداة تُعرّف الانتماء وتُقنّنه، وتُحوّل الهوية من عنصر ثقافي إلى معيار للحقوق والشرعية.

من هنا، لا يناقش هذا المحور تحوّل الدولة من الحياد إلى الإقصاء، بل تحوّلها من دولة تُمارس الإقصاء ضمن منطق مؤسسي مُقنّع، إلى دولة تُعيد صياغة الإقصاء بوصفه مبدأً هوياتيًا معلنًا، وهو ما يمس جوهر العقد الاجتماعي والديمقراطي الذي قامت عليه الدولة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

4.1.1 الدولة القومية في الخطاب اليميني الجديد

يقوم الخطاب اليميني المتطرف على تصور خاص للدولة القومية، يُقدَّم فيه كيان الدولة بوصفه الحارس الحصري لـ«الشعب الحقيقي»، أي ذلك الشعب الذي يُعرَّف على أساس الانتماء الثقافي أو الإثني أو الديني، لا على أساس المواطنة القانونية المتساوية. ووفق هذا المنظور، لا تعود الدولة مسؤولة عن جميع من يقيمون داخل حدودها، بل عن فئة مُحددة تُصوَّر باعتبارها الأصل والجوهر، في مقابل فئات

أخرى يُنظر إليها كطارئة أو دخيلة، مثل المهاجرين، أو الأقليات الثقافية، أو حتى النخب الليبرالية المتهمة بالانفصال عن الهوية الوطنية.

ويترتب على هذا التصور نزعٌ تدريجي للطابع التعددي عن فكرة الدولة، إذ تُقدَّم التعددية الثقافية والسياسية لا كقيمة ديمقراطية، بل كمصدر تهديد لوحدة الأمة وانسجامها. وبهذا المعنى، تُعاد صياغة الدولة القومية باعتبارها كيانًا متجانسًا يفترض وجود هوية واحدة، وقيم واحدة، وإرادة سياسية واحدة، تُختزل غالبًا في خطاب الزعيم أو الحزب الذي يدّعي تمثيل «صوت الشعب». إن هذا الاختزال لا يُقصي التعدد فحسب، بل يُجرِّده من الشرعية، ويُعيد تعريفه بوصفه انحرافًا أو خطرًا يجب احتواؤه أو مقاومته (بنافي، 2017).

كما يكشف الخطاب اليميني الجديد عن انتقال الدولة من كونها كيانًا تعاقديًا قائمًا على رابطة المواطنة والحقوق، إلى كيان هوياتي تُحدَّد فيه العلاقة بين الفرد والدولة على أساس الانتماء الثقافي قبل الالتزام القانوني. ففي هذا الإطار، لا تُفهم الدولة باعتبارها نتاجًا لعقد اجتماعي يساوي بين المواطنين، بل باعتبارها تجسيدًا سياسيًا لهوية جمعية يُفترض حمايتها من التفكك أو «التلوث» الخارجي. ويؤدي هذا التحوّل إلى إعادة ترسيم حدود الانتماء الوطني بصورة إقصائية، حيث تصبح الدولة أداة لإنتاج «نحن» في مواجهة «هم»، لا فضاءً جامعًا لإدارة الاختلاف داخل المجتمع (الجابري، حزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي، 2019).

إن هذا الفهم للدولة لا يعبّر عن قطيعة كاملة مع الدولة الحديثة، بقدر ما يعكس إعادة توظيف انتقائية لمفاهيمها، بما يخدم مشروعًا سياسيًا يقوم على ترسيخ الانقسام الهوياتي وتسييسه. وبهذا، تتحوّل الدولة في الخطاب اليميني المتطرف من ضامن للتعدد والمساواة إلى فاعل مركزي في عملية الإقصاء الرمزي والسياسي، الأمر الذي يمهّد لتحولات أعمق ستطال لاحقًا مفهوم المواطنة، والحقوق، وآليات الشرعية الديمقراطية.

4.1.2 تحوّل مفهوم السيادة

يشكّل تحوّل مفهوم السيادة أحد المحاور المركزية في إعادة تعريف الدولة ضمن الخطاب اليميني المتطرف، إذ لم تعد السيادة تُفهم بوصفها قدرة الدولة على تنظيم شؤونها الداخلية ضمن إطار قانوني–دستوري يضمن الحقوق والحريات، بل تحوّلت إلى مفهوم دفاعي يقوم على منطق الحماية والمنع والاستثناء. ففي هذا التصور، تُنزَع السيادة من بعدها القانوني والمؤسسي، وتُعاد صياغتها كأداة صراع تُستخدم في مواجهة أطراف يُنظر إليها بوصفها تهديدًا مباشرًا لوجود الأمة وهويتها.

أول هذه الأطراف هو المهاجر، الذي يُقدَّم في الخطاب اليميني لا كفاعل اجتماعي أو اقتصادي يمكن إدماجه ضمن الدولة، بل كرمز لانتهاك السيادة الوطنية. فوجود المهاجرين يُصوَّر باعتباره دليلًا على عجز الدولة عن حماية حدودها، ومن ثم تُربط استعادة السيادة بفرض سياسات صارمة للحدود، وتشديد قوانين اللجوء، وربط الانتماء الوطني بالأصل الثقافي لا بالإقامة القانونية. وهكذا، تتحوّل السيادة من مفهوم سيادي–قانوني إلى ممارسة إقصائية تُبرَّر باسم حماية الأمة من "الاختراق الديمغرافي" (الوحيدي، 2016).

ثانيًا، يُعاد توجيه مفهوم السيادة ضد الاتحاد الأوروبي والمؤسسات فوق الوطنية، التي تُقدَّم بوصفها قوى تنتزع القرار السياسي من "الشعب" وتفرض سياسات اقتصادية وثقافية تتعارض مع الخصوصيات الوطنية. وفي هذا السياق، لا يُرفض الاتحاد الأوروبي فقط بسبب سياساته، بل بوصفه نموذجًا سياسيًا بديلًا يحدّ من سلطة الدولة القومية. ومن هنا، تُطرح استعادة السيادة كتحرّر من القيود الأوروبية، لا بوصفها استعادة للفاعلية الديمقراطية، بل بوصفها استعادة لسلطة مركزية قادرة على فرض إرادة قومية موحّدة.

أما البعد الثالث لتحوّل السيادة فيتجسّد في التوجّه ضد المعايير الليبرالية ذاتها، ولا سيما تلك المرتبطة بحقوق الإنسان، وحماية الأقليات، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام. إذ يُنظر إلى هذه المعايير

باعتبارها قيودًا "أيديولوجية" تعيق الدولة عن ممارسة سلطتها الكاملة. ووفق هذا المنطق، تُقدَّم السيادة باعتبارها حق الدولة في تجاوز هذه المعايير حين تُعدّ متعارضة مع "الإرادة الشعبية" أو مع متطلبات الأمن والهوية. وهكذا، تتحوّل السيادة إلى ذريعة لإعادة ترتيب العلاقة بين السلطة والقانون، بحيث تُقدَّم السلطة السياسية بوصفها أعلى من الضوابط الحقوقية والمؤسساتية (نظير، 2015).

في ضوء ذلك، لم تعد الدولة في الخطاب اليميني المتطرف فضاءً للحقوق المتساوية، بل جدار حماية يُفترض أن يعزل الداخل عن الخارج، ويحمي الجماعة القومية من المخاطر المتخيَّلة أو المُضخَّمة. ويترتّب على هذا التحوّل أن تُعاد صياغة وظيفة الدولة من ضامن للحقوق والحريات إلى جهاز أمني–سيادي يُقاس أداؤه بقدرته على الإقصاء والمنع، لا بقدرته على الدمج والمساواة. وبذلك، يصبح مفهوم السيادة مدخلًا أساسيًا لفهم كيف تُستخدم الدولة الحديثة، بأدواتها ومؤسساتها، لإنتاج منطق سياسي جديد يقوم على الانغلاق بدل الانفتاح، وعلى الاستثناء بدل العمومية، في تناقض جوهري مع الأسس التي قامت عليها الديمقراطية الليبرالية الأوروبية.

4.2 التحولات في مفهوم المواطنة والحقوق

تُعدّ التحولات التي أصابت مفهوم المواطنة أحد أخطر التداعيات البنيوية لصعود اليمين المتطرف، لأنها تمسّ الأساس الذي تقوم عليه الدولة الديمقراطية الحديثة بوصفها فضاءً للحقوق المتساوية والانتماء القانوني. ففي ظل الخطاب اليميني الجديد، لم تعد المواطنة تُفهم باعتبارها رابطة قانونية–سياسية تربط الفرد بالدولة على أساس الحقوق والواجبات، بل أُعيد تعريفها تدريجيًا وفق معايير ثقافية وهوياتية تُحدِّد من يُعترف به مواطنًا كامل الحقوق، ومن يُوضع في موقع المواطنة المنقوصة أو المشروطة. ويكشف هذا التحوّل عن انتقال عميق من منطق الدولة القانونية إلى منطق الدولة الهوياتية، حيث تُعاد صياغة الانتماء الوطني وفق اعتبارات غير محايدة سياسيًا.

4.2.1 من المواطنة القانونية إلى المواطنة الثقافية

يقوم التصور الليبرالي الكلاسيكي للمواطنة على مبدأ المساواة القانونية بين جميع الأفراد بغضّ النظر عن أصولهم الثقافية أو الدينية أو الإثنية. غير أنّ تصاعد الخطابات اليمينية المتطرفة في أوروبا ترافق مع تنامي توجهات تربط الانتماء الوطني بعناصر ثقافية وهوياتية تتجاوز البعد القانوني للمواطنة، وهو ما دفع بعض الأدبيات إلى الحديث عن نزعة نحو "المواطنة الثقافية"، حيث يُنظر إلى الاندماج الثقافي بوصفه شرطًا ضمنيًا للانتماء الكامل إلى الأمة.

في هذا السياق، تميل بعض الخطابات اليمينية إلى تقييم المواطنة من خلال معايير مرتبطة باللغة أو الهوية الثقافية أو ما يُعرَّف بالقيم الوطنية، الأمر الذي ينعكس على طريقة النظر إلى المهاجرين والأقليات أو المواطنين ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة. ووفق هذا التصور، لا يُنظر إلى المواطنة باعتبارها وضعًا قانونيًا فقط، بل باعتبارها أيضًا مسألة مرتبطة بدرجة القبول الثقافي والانتماء الرمزي (الزاغة، 2025).

كما ويعكس هذا الخطاب نزعة متزايدة لدى بعض التيارات اليمينية نحو تقديم الدولة باعتبارها إطارًا ثقافيًا متجانسًا أكثر من كونها فضاءً سياسيًا تعدديًا، لا مجتمعًا سياسيًا مفتوحًا. فحين تُربط المواطنة بالهوية، يُفرَّغ مفهوم الحقوق من طابعه الكوني، وتُعاد صياغته ضمن منطق انتقائي يُخضع الحقوق لمعيار "الاستحقاق الثقافي". وبذلك، لا يعود السؤال المركزي هو: ما هي حقوق المواطن؟ بل يصبح: من هو المواطن الذي يستحق هذه الحقوق؟، وهو تحوّل جوهري يعكس مدى الانزياح الذي أحدثه صعود اليمين المتطرف في بنية الدولة الديمقراطية ومفهومها عن الذات والانتماء[1].

ويترتب على ذلك بروز أشكال من التمييز أو الإقصاء الرمزي داخل المجال العام، حتى دون المساس الرسمي بالحقوق القانونية، إذ يصبح الانتماء الوطني موضع تقييم ثقافي واجتماعي مستمر. كما يعكس

[1] يندرج هذا التحوّل ضمن سياق دولي أوسع يتّسم بتصاعد النزعات السلطوية والشعبوية، غير أنّ خصوصيته الأوروبية تكمن في كونه يمسّ مجتمعات قامت تاريخيًا على مركزية الثقافة المدنية والمواطنة القانونية، ما يجعله مؤشرًا على تآكل داخلي في أحد أعمدة النموذج الديمقراطي الغربي نفسه.

هذا الاتجاه تحولات أوسع في النقاشات المتعلقة بطبيعة الدولة القومية وحدود التعددية داخل الديمقراطيات الأوروبية، خاصة مع تصاعد الخطابات التي تؤكد على التجانس الثقافي والهوية الوطنية (Mudde C. , 2021).

ولا يعني ذلك بالضرورة حدوث انتقال كامل من نموذج المواطنة القانونية إلى نموذج المواطنة الثقافية، إذ ما تزال الديمقراطيات الأوروبية قائمة رسميًا على مبادئ المساواة القانونية والمواطنة المدنية. غير أنّ تنامي الخطابات التي تربط المواطنة بالهوية الثقافية يثير تساؤلات متزايدة حول مستقبل التوازن بين الهوية الوطنية من جهة، ومبادئ التعددية والمساواة من جهة أخرى، خصوصًا في ظل تصاعد الاستقطاب المرتبط بقضايا الهجرة والانتماء الثقافي.

4.2.2 تقويض مبدأ المساواة

يُعدّ مبدأ المساواة أحد المرتكزات الأساسية التي قامت عليها الدولة الديمقراطية الحديثة، إذ يفترض أن يتمتع جميع المواطنين بالحقوق نفسها أمام القانون بغضّ النظر عن أصولهم أو انتماءاتهم الثقافية أو الدينية أو الإثنية. غير أن تصاعد حضور التيارات اليمينية المتطرفة داخل المجال السياسي الأوروبي ترافق مع تنامي خطابات تُعيد طرح النقاش حول معنى المساواة وحدودها، خاصة في القضايا المرتبطة بالهجرة والهوية والانتماء الوطني.

وفي هذا السياق، تميل بعض الخطابات اليمينية إلى ربط الحقوق والامتيازات الاجتماعية بفكرة "الاستحقاق الوطني"، بحيث يُنظر إلى بعض الفئات باعتبارها الأقرب إلى تمثيل الهوية الوطنية أو الانسجام الثقافي مع المجتمع. ومن خلال هذا المنطق، يُعاد تقديم قضايا مثل الدعم الاجتماعي، والهجرة، والاندماج الثقافي ضمن إطار يربط بين الحقوق والانتماء الثقافي، لا بالانتماء القانوني وحده. وقد أسهم ذلك في توسيع النقاشات المتعلقة بمن يُنظر إليهم باعتبارهم جزءًا من الجماعة الوطنية، ومن يُقدَّمون بوصفهم عبئًا اقتصاديًا أو تهديدًا ثقافيًا داخل المجتمع (Rosenthal, 2023).

كما يظهر هذا التحول في الطريقة التي يُعاد بها توظيف مفاهيم مثل الشرعية والسيادة والإرادة الشعبية داخل الخطاب اليميني. فبدل التركيز على الشرعية بوصفها التزامًا بالقانون والمؤسسات الدستورية، تميل بعض هذه الخطابات إلى ربط الشرعية بتمثيل "الأغلبية الوطنية" أو الدفاع عن "الهوية الأصلية" للمجتمع. ونتيجة لذلك، تصبح بعض المبادئ الليبرالية، مثل التعددية والمساواة القانونية، موضوعًا للنقاش وإعادة التفسير داخل المجال السياسي الأوروبي.

ومع ذلك، ينبغي التمييز بين الخطاب السياسي لهذه التيارات وبين الواقع المؤسسي للدول الأوروبية، إذ ما تزال مبادئ المساواة القانونية والحقوق الدستورية تشكل جزءًا أساسيًا من البنية الرسمية للديمقراطيات الأوروبية. إلا أن تصاعد هذا النوع من الخطابات يكشف عن وجود ضغوط سياسية وثقافية متزايدة على النموذج الليبرالي التقليدي، خاصة في ظل تنامي النقاشات المتعلقة بالهوية والهجرة والأمن القومي.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الجدل الدائر حول المساواة بوصفه جزءًا من تحولات أوسع تشهدها الديمقراطيات الأوروبية المعاصرة، حيث تتزايد محاولات إعادة تعريف العلاقة بين المواطنة والهوية والانتماء الوطني. ولا يعني ذلك بالضرورة حدوث تحول كامل في طبيعة الدولة الديمقراطية، بقدر ما يعكس تصاعد التوتر بين المبادئ الليبرالية التقليدية وبين الخطابات القومية والشعبوية التي تسعى إلى إعادة تفسيرها ضمن سياقات سياسية واجتماعية جديدة.

4.3 الديمقراطية الليبرالية تحت الضغط

تكشف التحولات المرتبطة بصعود اليمين المتطرف عن ضغوط متزايدة تتعرض لها الديمقراطية الليبرالية من داخلها، لا عبر الانقلاب المباشر على مؤسساتها أو إلغاء آلياتها الانتخابية. فهذه القوى تتحرك غالبًا داخل الإطار الديمقراطي القائم، لكنها تسعى إلى إعادة تفسير بعض مبادئه الأساسية، خاصة ما يتعلق بالتعددية، والشرعية، والعلاقة بين الإرادة الشعبية والمؤسسات. ومن هنا، يثار التساؤل

حول ما إذا كانت هذه التحولات تمثل مجرد ضغوط ظرفية داخل الديمقراطية الليبرالية، أم أنها تعكس اتجاهًا أعمق نحو إعادة تشكيل بعض أسسها الفكرية والمؤسساتية.

4.3.1 التعددية السياسية في مواجهة الشعبوية

تقوم الديمقراطية الليبرالية، في أصلها الفلسفي، على الاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية بوصفها شرطًا أساسيًا لتنظيم الاختلاف داخل المجتمع، حيث يُنظر إلى التباينات الحزبية والأيديولوجية باعتبارها تعبيرًا مشروعًا عن تنوع المصالح والرؤى. وقد ارتبط هذا التصور تاريخيًا بمفهوم «الإرادة العامة» كما صاغه جان جاك روسو، بوصفها إطارًا تعاقديًا يهدف إلى تنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة ضمن قانون عام يعبّر عن المصلحة المشتركة، لا عن إرادة جماعة واحدة (براندز، 2019).

غير أن الخطاب الشعبوي الذي تتبناه بعض التيارات اليمينية يميل إلى إعادة تفسير مفهوم الإرادة الشعبية بصورة أكثر تجانسًا واختزالًا، حيث يُقدَّم "الشعب" باعتباره كتلة موحدة ذات إرادة واحدة، في مقابل النخب السياسية أو المؤسسات التي تُصوَّر بوصفها منفصلة عن المجتمع. وفي هذا السياق، لا يجري إلغاء التعددية السياسية بصورة صريحة، بل يُعاد تعريفها ضمن حدود ترتبط بمدى توافقها مع ما يُقدَّم باعتباره التعبير الحقيقي عن إرادة الأغلبية.

وقد ظهر هذا الاتجاه بدرجات متفاوتة في عدد من التجارب الأوروبية. ففي فرنسا، اعتمد الخطاب الشعبوي على تقديم الأحزاب التقليدية والمؤسسات الأوروبية باعتبارها بعيدة عن "الفرنسيين الحقيقيين"، بينما ارتبط الخطاب اليميني في إيطاليا بالدعوة إلى استعادة القرار الوطني من النخب السياسية والبيروقراطية الأوروبية. أما في السويد، فقد تزايد حضور الخطابات التي تربط بين حماية الهوية الوطنية وإعادة ترتيب أولويات الدولة والمجتمع. وتشير هذه التحولات إلى أن الشعبوية لا تلغي التعددية السياسية بالضرورة، لكنها تميل إلى إعادة تعريف حدودها ومعايير مشروعيتها داخل المجال الديمقراطي (بشارة، 2016).

4.3.2 الفصل بين السلطات واستقلال القضاء

يُعدّ مبدأ الفصل بين السلطات أحد الأعمدة الأساسية للديمقراطية الليبرالية، إذ يهدف إلى منع تركّز السلطة وضمان وجود رقابة متبادلة بين المؤسسات الدستورية. غير أن صعود بعض التيارات اليمينية الشعبوية ترافق مع تصاعد الانتقادات الموجهة إلى القضاء والمؤسسات الرقابية والإعلامية، خاصة عندما يُنظر إليها باعتبارها عائقًا أمام تنفيذ السياسات المرتبطة بالهجرة أو الأمن أو السيادة الوطنية (الهادي، 2025).

وفي هذا السياق، تميل بعض الخطابات الشعبوية إلى تصوير القضاء والهيئات المستقلة بوصفها مؤسسات غير منتخبة تُقيّد الإرادة الشعبية أو تعرقل "إصلاحات" ترى هذه القوى أنها تعبّر عن مطالب الأغلبية. وقد ظهر ذلك في عدد من السياقات الأوروبية بدرجات مختلفة. ففي إيطاليا، تصاعدت الانتقادات الموجهة إلى بعض المؤسسات القضائية خلال النقاشات المرتبطة بسياسات الهجرة والحدود. وفي فرنسا، برز خطاب سياسي يشكك أحيانًا في حياد بعض المؤسسات المرتبطة بالإعلام والقضاء، خاصة في القضايا المتعلقة بالهوية والهجرة. أما في السويد، فقد ارتبط جزء من الجدل السياسي بتوجيه انتقادات للمؤسسات التقليدية بدعوى عدم قدرتها على التعامل مع التحولات المرتبطة بالهجرة والجريمة (شافعي، 2024).

ومع ذلك، لا يعني هذا بالضرورة حدوث انهيار مباشر لمبدأ الفصل بين السلطات داخل الديمقراطيات الأوروبية، إذ ما تزال هذه المؤسسات تحتفظ باستقلالها القانوني والدستوري بدرجات متفاوتة. إلا أن تصاعد هذه الضغوط والخطابات الشعبوية يكشف عن توتر متزايد بين منطق المؤسسات الليبرالية التقليدية وبين الاتجاهات السياسية التي تسعى إلى توسيع مفهوم الشرعية الشعبية على حساب بعض آليات الضبط والرقابة المؤسسية.

ومن هذا المنطلق، يمكن فهم ما يحدث داخل الديمقراطيات الأوروبية لا بوصفه انتقالًا مكتملًا نحو نموذج سلطوي جديد، بل باعتباره مسارًا تدريجيًا من الضغوط وإعادة التفسير يمس بعض المبادئ التي قامت عليها الديمقراطية الليبرالية، خاصة في ما يتعلق بالتعددية السياسية واستقلال المؤسسات (Alisher, 2025).

4.4 الإعلام والمجال العام: من الحرية إلى الاصطفاف

تُظهر دراسة صعود اليمين المتطرف في أوروبا أن الإعلام لم يكن مجرد ناقل محايد للأحداث، بل تحوّل تدريجيًا إلى فاعل بنيوي في إعادة تشكيل المجال العام، سواء من خلال آليات التغطية، أو من خلال أنماط التطبيع، أو عبر إنتاج سرديات تُعيد تعريف العلاقة بين "الشعب" و"النخبة". ففي الحالات الثلاث المدروسة، أسهمت البيئة الإعلامية — بدرجات متفاوتة — في الانتقال من خطاب تحذيري ناقد لليمين المتطرف إلى التعامل معه بوصفه فاعلًا سياسيًا "طبيعيًا"، الأمر الذي أعاد رسم حدود الشرعية داخل الديمقراطيات الليبرالية.

4.4.1 تطبيع الخطاب القومي في الإعلام

أولًا: الحالة الإيطالية – الإعلام بين النقد والتطبيع البراغماتي

أثار الصعود المتسارع لحزب «إخوة إيطاليا» بقيادة جورجيا ميلوني نقاشًا واسعًا داخل الأوساط السياسية والثقافية الإيطالية حول مستقبل الديمقراطية والهوية الوطنية. فقد انقسمت ردود الفعل بين من رأى في الحزب تجديدًا سياسيًا يعيد الثقة بالمؤسسات، وبين من اعتبره امتدادًا ناعمًا للفاشية القديمة يهدّد مكتسبات الجمهورية. هذا الانقسام لم يقتصر على النخب السياسية، بل امتد إلى المجتمع المدني، والإعلام، والفضاء الأكاديمي، ما جعل التجربة الإيطالية ساحة حقيقية لصراع الرموز والخطابات (السهلي، 2022).

في الأوساط الإعلامية والثقافية، تنوّعت المواقف تجاه ميلوني وحزبها. فبينما حاولت بعض وسائل الإعلام المحافظة تصويرها كزعيمة "واقعية" تعبّر عن تطلعات المواطن العادي، عمدت وسائل أخرى، خصوصًا ذات التوجه الليبرالي واليساري، إلى التحذير من نزعاتها القومية المتشددة ومن محاولاتها إعادة صياغة التاريخ الإيطالي عبر تلطيف صورة الفاشية. وقد ساهم هذا الجدل الإعلامي في زيادة حضور ميلوني الجماهيري، إذ استفادت من الانتقادات لتأكيد سرديتها القائلة إن النخب الثقافية تتآمر ضد "صوت الشعب"، ما عزّز من شعبيتها بين الفئات المهمّشة والغاضبة من هيمنة الإعلام التقليدي (بوليزي، 2024).

أما المجتمع المدني الإيطالي، فقد واجه تحديًا صعبًا في التعامل مع هذا التحوّل السياسي. فبينما تبنّت النقابات العمالية والجمعيات الحقوقية موقفًا نقديًا تجاه سياسات الحزب، خصوصًا فيما يتعلق بالهجرة وحقوق المرأة، فضّلت منظمات أخرى انتهاج الحذر وتجنّب المواجهة المباشرة، خشية أن يُنظر إليها كامتداد للمعارضة التقليدية غير الفاعلة. ورغم ذلك، شهدت البلاد موجات متفرقة من الاحتجاجات الطلابية والمظاهرات المناهضة للعنصرية، عبّرت عن رفضها لتوجّه الحكومة نحو سياسات أكثر محافظة، لكنها لم ترتق إلى مستوى الضغط الشعبي القادر على إحداث تغيير ملموس في موازين القوى (الشيخ، 2022).

على المستوى الأكاديمي والثقافي، برزت أصوات مثقفين ومؤرخين دعت إلى قراءة نقدية للظاهرة بعيدًا عن الأحكام المسبقة، معتبرة أن ميلوني تعبّر عن تحوّل أعمق في المزاج الإيطالي تجاه الدولة والهوية، وليس مجرد عودة إلى الماضي الفاشي. غير أن آخرين رأوا في هذا الخطاب "التبريري" خطرًا يساهم في تطبيع اليمين المتطرف وإدخاله ضمن الشرعية السياسية السائدة (حسن، 2022).

وفي الوقت نفسه، أبدت المؤسسات الأوروبية قلقها من توجهات الحكومة الإيطالية الجديدة، خاصة فيما يتصل بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة وحقوق الإنسان. ومع ذلك، حرصت بروكسل

على تجنّب المواجهة المباشرة، مفضّلة سياسة الاحتواء والتعاون، نظرًا لأهمية إيطاليا في المعادلة الأوروبية، خصوصًا في ظل الأزمات المتعاقبة كأزمة الطاقة والحرب الأوكرانية، تُظهر هذه التفاعلات المتعددة أن المجتمع الإيطالي لم يتعامل مع صعود اليمين المتطرف بوصفه حدثًا سياسيًا عابرًا، بل كتحوّل ثقافي وهيكلي عميق يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الهوية الوطنية والديمقراطية التمثيلية. ومن ثمّ، فإنّ ردود الفعل تجاه ميلوني وحزبها لا تعكس مجرد صراع سياسي، بل أزمة قيمية أوسع حول معنى "إيطاليا الحديثة" وحدود انتمائها الأوروبي (المستقبل للأبحاث والدراسات، 2022).

ختامًا، تمثّل التجربة الإيطالية نموذجًا مهمًا لفهم تحولات اليمين الأوروبي المعاصر، إذ نجحت جورجيا ميلوني في إعادة تقديم خطاب قومي محافظ ضمن إطار ديمقراطي وشعبوي أكثر توافقًا مع السياق السياسي الحالي. وقد استند هذا الخطاب إلى قضايا الهوية والسيادة والتمثيل الشعبي، مع توظيف رموز قومية ولغة سياسية تركّز على استعادة الانتماء الوطني في مواجهة تحديات العولمة والهجرة والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، لا يمكن تفسير صعود الحزب بوصفه عودة مباشرة للفاشية التاريخية، بقدر ما يعكس إعادة توظيف بعض مفردات القومية والمحافظة ضمن خطاب سياسي معاصر يسعى إلى اكتساب الشرعية من داخل النظام الديمقراطي نفسه. كما لعب البعد الشعبوي دورًا محوريًا في هذا الصعود، من خلال تقديم ميلوني نفسها بوصفها ممثلة "للشعب" في مواجهة النخب السياسية والمؤسسات التقليدية.

وتُظهر الحالة الإيطالية كيف استطاعت بعض تيارات اليمين الأوروبي التكيّف مع التحولات الإعلامية والسياسية الحديثة، عبر الجمع بين الخطاب القومي وآليات الاتصال الشعبوي، بما سمح لها بالانتقال تدريجيًا من موقع الاحتجاج إلى موقع الفاعل السياسي المؤثر داخل المؤسسات الديمقراطية.

ثانيًا: الحالة الفرنسية – التغطية المكثفة بوصفها أداة تطبيع

أثار صعود حزب التجمع الوطني بقيادة مارين لوبان قلقًا واسعًا في الأوساط السياسية والثقافية الفرنسية، إذ اعتبر كثير من الفاعلين في المجتمع المدني أن هذا الصعود لا يمثل مجرد تحوّل انتخابي، بل يعكس تبدّلًا أعمق في القيم التي قامت عليها الجمهورية الفرنسية. وتنوّعت ردود الفعل تجاه هذه الظاهرة بين المواجهة المباشرة، والمقاومة الرمزية، والتكيّف البراغماتي مع واقع سياسي جديد أخذ يتّسع فيه نفوذ اليمين القومي المحافظ (روزانفالون، قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد. ، 2022).

في البداية، تبنّت النقابات العمالية والطلابية مواقف رافضة بشكل قاطع لخطاب لوبان، واعتبرت أن أجندتها الاقتصادية والاجتماعية تقوم على استغلال الغضب الشعبي لا على تقديم حلول حقيقية. ونظّمت بعض النقابات، مثل الاتحاد العام للشغل (CGT) والاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين (UNEF)، حملات توعية ضد "التطبيع مع اليمين المتطرف"، مركّزة على الدفاع عن قيم التضامن والمساواة ومناهضة العنصرية. ومع ذلك، فقد واجهت هذه التحركات تحديًا في استعادة ثقة القواعد الشعبية، التي شعرت بأن النقابات باتت بعيدة عن مشكلاتها اليومية، ما جعل تأثيرها محدودًا في كبح المدّ اليميني (كوخلين، 2025).

في المقابل، لعب الإعلام الفرنسي دورًا مزدوجًا؛ فبينما خصّصت بعض القنوات والصحف مساحات واسعة لانتقاد خطاب لوبان وتحذير الرأي العام من خطورته على التعددية والديمقراطية، ساهمت التغطية المكثفة لحملاتها الانتخابية — بقصد أو دون قصد — في تعزيز حضورها الجماهيري. وقد أدركت لوبان هذا التناقض فاستغلّته ببراعة، إذ كانت تُصوّر الهجمات الإعلامية عليها بوصفها دليلًا على تآمر "النخب الإعلامية" ضد صوت الشعب، وهو ما زاد من التماهي العاطفي بين الحزب وقواعده الانتخابية.

إلى جانب ذلك، نشأت حركات مدنية مضادة حاولت مواجهة الخطاب العنصري والهووي المتصـــاعد، مثل حركة SOS Racisme ومنظمة Licra (الرابطة الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة الســـامية). كما شهدت الجامعات والمدارس موجات من الفعاليات والندوات التي ناقشت مخاطر العنصرية السياسية وتنامي النزعات القومية، في محاولة للحفاظ على إرث فرنسا كبلد التنوير وحقوق الإنسان. ومع ذلـــك، فإن تأثير هذه الحركات ظلّ محدودًا مقارنة بانتشار الخطاب الشعبوي، خصوصًا مـــع توسّـــع قنـــوات التواصل الرقمي التي أتاحت للأفكار القومية الوصول إلى جمهور غير مؤطّر سياسيًا.

وعلى الصعيد الانتخابي والمؤسساتي، لعبت الانتخابات الأوروبية والبلدية دورًا حاسمًا في توسيع نفـــوذ الحزب وإضفاء طابع الشرعية على حضوره. فقد حقّق التجمع الوطني نتائج بـــارزة فـــي الانتخابـــات الأوروبية عامي 2014 و2019، مستفيدًا من تصاعد المشاعر المعادية للاتحاد الأوروبي، كما نجح في الفوز برئاسة عدد من البلديات في الجنوب الفرنسي، ما مكّنه من التحوّل من حركة احتجاجية إلى قـــوة حكم محلية. هذه الانتصارات الجزئية رسّخت صورة الحزب كخيار سياسي "شرعي" وليس مجرّد قـــوة معارضة، وأسهمت في تطبيع وجوده داخل المشهد الديمقراطي الفرنسي.

تُظهر هذه التفاعلات أن المجتمع الفرنسي يعيش انقسامًا بنيويًا عميقًا بين من يرى في لوبان تهديدًا لقـــيم الجمهورية، ومن يعتبرها تعبيرًا صادقًا عن إرادة شعبية تم تهميشها طويلًا. وبذلك تحوّل الجدل حـــول التجمع الوطني إلى مرآة لأزمة أوسع في فرنسا، تتجاوز السياسة إلى أسئلة الهوية، والمواطنة، وحـــدود التسامح في ظل تصاعد التيارات القومية والشعبوية داخل أوروبا.

في النهاية، تعكس التجربة الفرنسية في صعود اليمين المتطرف بقيادة مارين لوبان مزيجًا معقـــدًا مـــن الأبعاد القومية والاجتماعية والشعبوية، شكّلت مجتمعةً بنية فكرية وتنظيمية جديدة أعادت تعريف علاقة المواطن بالدولة في ظل أزمة الثقة السياسية. فقد نجحت لوبان في دمج البعد القومي بالبعد الاجتمـــاعي داخل مشروع واحد يقوم على استعادة السيادة الوطنية وحماية الهوية الفرنسية من جهة، وعلى الـــدفاع

عن الطبقة الوسطى والشرائح الشعبية المتضررة من العولمة من جهة أخرى. هذا الدمج بين "القومية الاقتصادية" و"العدالة الاجتماعية" أتاح للحزب التوسّع في قاعدته الانتخابية وتجاوز حدوده الطبقية التقليدية، مقدّمًا نفسه كحركة تمثل "الفرنسيين المنسيين" في مواجهة النخب الحاكمة (فضيل، 2025).

من منظور الشعبوية السياسية، تمثّل لوبان مثالًا واضحًا على كيفية توظيف الخطاب البسيط والعاطفي لتقويض هيمنة النخبة من داخل النظام الديمقراطي ذاته. فقد أعادت تعريف مفاهيم مثل "الشعب" و"السيادة" و"المواطنة" بلغة وجدانية تجمع بين الحنين إلى الماضي والرغبة في استعادة السيطرة. هذا الخطاب، الذي يتغذّى على الأزمات المتكررة، لم يُقدَّم كبديل للنظام الديمقراطي بل كتصحيح له، مما جعله أكثر جاذبية لجمهور متنوّع يرى في لوبان "مُنقذة للنظام" أكثر من كونها متمرّدة عليه.

أما في إطار الدولة القومية، فقد استندت لوبان إلى الإرث الجمهوري الفرنسي ولكن بقراءة انتقائية تُركّز على فكرة الدولة القوية القادرة على حماية حدودها الثقافية والاجتماعية. وقدّمت مشروعها القومي بديلاً عن "الهوية الأوروبية" التي تراها تهديدًا لخصوصية فرنسا التاريخية، ما جعل خطابها يجمع بين الدفاع عن القيم الجمهورية والمطالبة بفكّ الارتباط التدريجي عن الاتحاد الأوروبي. بهذا، نجحت لوبان في إعادة تعريف القومية الفرنسية في ثوب معاصر يزاوج بين المركزية الثقافية والمرونة السياسية.

وبالمقارنة مع الحالة الإيطالية، يظهر أن التجمع الوطني بلغ درجة أعلى من "المأسسة السياسية". فبينما مثّل صعود ميلوني في إيطاليا انتقالًا سريعًا من الهامش إلى الحكم بفضل التحالفات الانتخابية، فإن تجربة لوبان أكثر تراكمًا واستمرارية، إذ بُنيت عبر عقود من العمل التنظيمي وتحوّلات الخطاب التدريجية. كما أن الحزب الفرنسي أكثر رسوخًا من حيث البنية المؤسسية والانضباط الداخلي، ما مكّنه من ترسيخ وجوده كقوة دائمة في الحياة السياسية، حتى وإن لم يصل إلى الحكم.

ثالثاً: الحالة السويدية: التفاعل مع البيئة السياسية والإعلامية

يُظهر المسار السياسي لحزب ديمقراطيو السويد واحدة من أكثر الحالات دلالة على كيفية تطبيع اليمين المتطرف داخل الديمقراطيات الليبرالية. فبينما كان الحزب في بداياته يُعدّ ظاهرة هامشية تُقابل بالرفض والعزلة، فإن البيئة السياسية والإعلامية في السويد ساهمت تدريجيًا — عن قصد أو من دون قصد — في دمجه ضمن الإطار المؤسسي، ما منحه شرعية متنامية ومهّد الطريق أمام مشاركته في التحالفات الحكومية لاحقًا.

على الصعيد الإعلامي، لعبت التغطية المكثّفة لديمقراطيو السويد دورًا محوريًا في تطبيع حضور الحزب في المجال العام. فبينما كان الإعلام السويدي لعقود متشدّدًا في مقاربة اليمين المتطرف، ملتزمًا بخطاب الإقصاء والتحذير من الشعبوية، بدأت مقاربته تتغيّر تدريجيًا منذ انتخابات 2014. إذ أصبح الحزب يُستضاف في البرامج الحوارية ويُعامل كفاعل سياسي "عادي"، خصوصًا بعد تحسّن أدائه في استطلاعات الرأي وتنامي قاعدته الانتخابية. وقد سعى الحزب بدوره إلى استغلال هذا الانفتاح الإعلامي من خلال تقديم خطاب منضبط ومهذّب يتجنّب الاستفزاز الأيديولوجي المباشر، مما أسهم في تقليص المسافة الرمزية بينه وبين الأحزاب التقليدية. كما استفاد من ظهور منصّات إعلامية رقمية يمينية وفّرت له فضاءً بديلًا لنشر رواياته الخاصة بعيدًا عن سيطرة الإعلام الليبرالي التقليدي (Lazaridis, 2016).

أما على مستوى البيئة الحزبية والمؤسسات السياسية، فقد كانت العلاقة بين الحزب والأحزاب التقليدية في البداية قائمة على سياسة العزل (Cordon Sanitaire)، أي رفض أي تعاون أو تحالف معه باعتباره خارج الإجماع الديمقراطي. واستمرت هذه المقاطعة البرلمانية حتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حين أدركت بعض القوى اليمينية المحافظة أن تجاهله لم يعد ممكنًا في ظل اتساع قاعدته الجماهيرية. وبحلول انتخابات 2018، بدأت تظهر بوادر براغماتية سياسية تمثّلت في

قبول التعاون غير المباشر معه داخل البرلمان في بعض القضايا، خصوصًا في ملفات الهجرة والأمن (مركز التقدم العربي، 2025)[1].

وجاءت التحولات الكبرى بعد انتخابات 2022، حين توصّل الحزب إلى اتفاق دعم برلماني لتحالف اليمين بقيادة حزب المحافظين، ما جعله شريكًا فعليًا في صياغة السياسات الحكومية دون أن يتولّى حقائب وزارية رسمية. هذا التطور مثّل لحظة مفصلية في السياسة السويدية، إذ تم الاعتراف بالحزب كقوة شرعية ضمن المعادلة الحاكمة، مما أزال آخر خطوط الحظر الرمزي التي كانت تفصله عن مركز القرار.

إلا أن هذا التطبيع لم يكن خاليًا من التناقضات؛ فقد أثار قلقًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية والإعلامية التي رأت في إدماج الحزب تهديدًا تدريجيًا لقيم الانفتاح والتعددية التي قامت عليها دولة الرفاه السويدية. كما عبّرت منظمات المجتمع المدني عن خشيتها من أن يؤدي هذا التعاون إلى "إعادة تعريف الحدود الأخلاقية للديمقراطية السويدية"، حيث تُصبح الخطابات القومية المحافظة مقبولة تحت غطاء الشرعية البرلمانية.

بذلك يمكن القول إنّ المناخ السياسي والإعلامي في السويد انتقل من مرحلة الاحتواء السلبي إلى مرحلة التطبيع النشط، في عملية متدرّجة جعلت اليمين المتطرف فاعلًا مركزيًا داخل النظام السياسي دون أن يتخلّى عن جذوره القومية الشعبوية. هذا التحول يعكس ليس فقط قوة الحزب التنظيمية، بل أيضًا مرونة الديمقراطية السويدية — وربما هشاشتها — أمام ضغط الشعبوية المتنامية في أوروبا الشمالية (الكومبس، 2026).

الخلاصة، تكشف التجربة السويدية عن ملامح متميزة في صعود اليمين واليمين المتطرف داخل إطار ديمقراطي متقدّم يقوم على قيم الرفاه والمساواة. بخلاف الحالات الإيطالية والفرنسية التي ارتكز فيها

[1] تحول الحزب من "منبوذ سياسياً" إلى "صانع ملوك (Kingmaker) "من خلال دعم حكومة يمين الوسط في "اتفاق تيدو"، تشير الدراسة إلى أن الأحزاب التقليدية (مثل المعتدلين) هي من قادت عملية التطبيع بمنح الحزب نفوذاً تشريعياً مقابل البقاء في السلطة..

صعود اليمين على أزمات اقتصادية وهيكلية حادّة، فإن الحالة السويدية تُبرز نموذجًا مختلفًا، حيث جاء التحول من داخل دولة الرفاه نفسها، أي من قلب منظومة استقرار اجتماعي كانت تُعدّ تاريخيًا حصنًا ضد الشعبوية. فقد نجح حزب ديمقراطيو السويد في تحويل "الرفاه" من رمز للتكافل إلى رمز للتهديد، من خلال ربطه بملف الهجرة واستخدامه كأداة لتأجيج الخوف من "استنزاف الموارد الوطنية" و"انهيار نظام الدعم الاجتماعي".

يُظهر تحليل مسار الحزب أنه استطاع الجمع بين الشعبوية القومية والخطاب المحافظ الاجتماعي في صيغة متكاملة؛ إذ تبنّى الدفاع عن الهوية الثقافية السويدية تحت شعارات "الأمن والنظام" و"الأولوية للسويديين"، وفي الوقت ذاته دعا إلى حماية نظام الرفاه بشرط أن يُعاد توجيهه لصالح المواطنين الأصليين لا المهاجرين. هذا التكييف الذكي للخطاب جعل الحزب يبدو في نظر كثيرين حاميًا لمكتسبات الدولة الاجتماعية بدل أن يكون خصمًا لها، وهو ما منحه شرعية شعبية داخل شرائح الطبقة العاملة والمتوسطة التي كانت تقليديًا محسوبة على اليسار.

من جهة أخرى، تبرز التجربة السويدية كحالة تحوّل مؤسسي تدريجي أكثر من كونها انفجارًا سياسيًا مفاجئًا. فقد انتقل الحزب من الهامش إلى المركز عبر عملية "تطبيع بطيئة" قادتها عوامل داخلية، منها تغير مواقف الإعلام، وتحوّل الأحزاب المحافظة نحو البراغماتية، فضلًا عن هشاشة الثقة بالمنظومة الحزبية التقليدية. هذا المسار يختلف عن التجربة الإيطالية التي تميّزت بصعود سريع بفضل التحالفات الانتخابية، وعن التجربة الفرنسية التي اتّسمت بترسّخ طويل الأمد للحزب في الوعي الجمعي.

إن الخلاصة الجوهرية للحالة السويدية تكمن في أن ديمقراطيات الرفاه ليست محصّنة بالضرورة ضد الشعبوية، بل قد تكون بيئتها التعددية والليبرالية نفسها مدخلًا لتنامي خطاب الهوية والخوف من الآخر. ومن ثمّ، فإن التجربة السويدية لا تمثل انحرافًا عن المسار الأوروبي العام، بل تؤكد أن صعود اليمين المتطرف بات ظاهرة بنيوية تمسّ جميع النماذج الديمقراطية، بغضّ النظر عن مستوى تطورها أو قوتها الاقتصادية.

4.4.2 خطاب "الإعلام ضد الشعب" وإعادة تشكيل المجال العام

إلى جانب التطبيع، اعتمدت أحزاب اليمين المتطرف في الحالات الثلاث خطابًا يقوم على نـــزع الثقـــة بالصحافة، عبر تصوير الإعلام بوصفه أداة بيد النخب السياسية والثقافية، ومنفصلًا عن هموم "الشـــعب الحقيقي". ويؤدي هذا الخطاب إلى تقويض شرعية الإعلام التقليدي، وإضعاف دوره الرقابي، وتحويلـــه من سلطة رابعة إلى طرف في الصراع السياسي (الفجيري، 2025).

وقد ترافق ذلك مع صعود المنصّات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، التي أتاحت لهذه الأحـــزاب بناء فضاءات إعلامية بديلة، تُعيد فيها إنتاج روايتها الخاصة بعيدًا عن معايير الصحافة المهنية. ونتيجة لذلك، لم يعد المجال العام قائمًا على تداول مشترك للحقائق، بل على فضاءات متوازية تتنـــافس فيهـــا السرديات، ويُعاد فيها تعريف الحقيقة وفق منطق الانتماء لا التحقق[1] (Petter Törnberg, 2025).

في هذا الإطار، يُمكن فهم دور الإعلام بوصفه أحد المداخل الأساسية لإعادة تشكيل الديمقراطيـــة مـــن الداخل، حيث لا يُقوَّض النظام عبر القمع، بل عبر إعادة ترتيب شروط النقاش العام. فحين يُنزع عـــن الإعلام دوره النقدي، وتُحوَّل الصحافة إلى خصم سياسي، يصبح المجال العام ساحة اســـتقطاب حـــاد، تُختزل فيها السياسة في صراع بين "الشعب" و"النخبة"، لا في نقاش عقلاني حول البرامج والسياسات.

4.5 العوامل الدولية المسرِّعة

لا يمكن فهم التحولات التي أصابت بنية الدولة والديمقراطية في أوروبا بمعزل عـــن الســـياق الـــدولي الأوسع الذي تزامن مع صعود اليمين المتطرف، إذ أسهمت مجموعة من المتغيرات العالمية في تسريع هذه التحولات ومنحها قدرًا إضافيًا من الشرعية السياسية والرمزية. فالعوامل الدولية لم تُنتج الظـــاهرة من حيث الأصل، لكنها وفّرت لها بيئة داعمة ساعدت على تطبيع خطابها، وتخفيف كلفتـــه الأخلاقيـــة والسياسية، وتحويله من استثناء إلى خيار قابل للتداول داخل الفضاء الديمقراطي. وفي هـــذا الإطـــار،

[1] إن الأيديولوجيات الإقصائية والعداء تجاه المؤسسات الديمقراطية لدى الشعبوية اليمينية المتطرفة هي التي تدفع حملات التضليل.

يبرز كلٌّ من صعود الشعبوية السلطوية على المستوى العالمي، والحرب الروسية–الأوكرانية، بوصفهما عاملين مفصليين في إعادة تشكيل أولويات الدولة، ومنطق الشرعية، وحدود الحريات في الديمقراطيات الغربية.

4.5.1 صعود دونالد ترامب كنموذج مُلهم

مثّل صعود دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية عام 2016 نقطة تحوّل رمزية في مسار الشعبوية القومية عالميًا، إذ قدّم أول مثال ناجح لزعيم شعبوي يميني يصل إلى قمة السلطة في أعرق الديمقراطيات الليبرالية. هذا الحدث لم يكن مهمًا بنتائجه السياسية فحسب، بل بما حمله من دلالات رمزية أعادت تعريف الممكن داخل النظام الديمقراطي ذاته. فقد كسر ترامب عددًا من المحرّمات الخطابية والمؤسساتية، وشرعن استخدام لغة الإقصاء، والتشكيك بالإعلام، والطعن في استقلال القضاء، دون أن يُقصى من المشهد السياسي أو يُعتبر تهديدًا خارجًا عن النظام (بشارة، 2016).

بالنسبة لليمين المتطرف في أوروبا، شكّل هذا الصعود نموذجًا مُلهِمًا يؤكد إمكانية الجمع بين الشعبوية والقومية من جهة، والشرعية الانتخابية من جهة أخرى. لقد أظهر ترامب أن الخطاب القومي الحاد، والنزعة السلطوية، والتشكيك بالمؤسسات، لا تؤدي بالضرورة إلى العزلة السياسية، بل قد تتحول إلى أدوات فعّالة في الحشد الجماهيري والوصول إلى السلطة. وبهذا المعنى، لم يعد اليمين الأوروبي مضطرًا لتبرير خطابه أو تخفيف حدّته، بل بات يستند إلى سابقة دولية كبرى تُضعف منطق الوصم الأخلاقي وتُعيد تعريف حدود المقبول ديمقراطيًا (حمدي، 2025).

كما أسهم النموذج الترامبي في تعميم خطاب "السيادة أولًا" و"الأمة قبل العولمة"، وهو خطاب وجد صدىً واسعًا داخل السياقات الأوروبية التي كانت تعاني أصلًا من أزمات تمثيل، وتراجع الثقة بالمؤسسات فوق الوطنية. وهكذا، تحوّل ترامب إلى مرجع رمزي غير مباشر لليمين الأوروبي، لا من حيث السياسات المتطابقة، بل من حيث الأسلوب، والمنطق، والجرأة على تحدي القواعد الليبرالية السائدة من داخل النظام.

4.5.2 الحرب الروسية–الأوكرانية

شكّلت الحرب الروسية–الأوكرانية عاملًا دوليًا بالغ الأثر في إعادة ترتيب أولويات الدولة الأوروبية، وفي تعزيز الخطابات التي تفضّل الأمن على الحرية، والطوارئ على الضمانات الديمقراطية. ففي سياق الحرب، برز منطق "الاستثناء" بوصفه مبررًا لتوسيع صلاحيات الدولة، وتشديد الرقابة، وإعادة تعريف التهديدات الداخلية والخارجية، وهو منطق وجد فيه اليمين المتطرف فرصة لتعزيز أطروحاته حول الدولة القوية، والحدود الصلبة، والانغلاق القومي (Agamben, 2005)[1].

أعادت الحرب الاعتبار لمفاهيم مثل الأمن القومي، والسيادة، وحماية الموارد الوطنية، على حساب قضايا الحقوق والحريات، وهو ما انسجم بدرجة كبيرة مع الخطاب اليميني الذي يرى في الدولة أداة حماية لا إطارًا للحقوق. كما أتاح مناخ الطوارئ تبرير سياسات استثنائية في مجالات الإعلام، والهجرة، والمراقبة، بذريعة مواجهة الخطر الخارجي، ما أسهم في تقليص المساحات النقدية داخل المجال العام (Leonard, 2007).

إلى جانب ذلك، غذّت الحرب مشاعر الخوف وعدم اليقين داخل المجتمعات الأوروبية، وعمّقت النزعة إلى البحث عن الحماية داخل الدولة القومية، بدل الاعتماد على الأطر التعاونية الليبرالية. وقد استثمر اليمين المتطرف هذا المناخ لتأكيد أطروحته القائلة إن الدولة الوطنية القوية هي الضامن الوحيد للأمن والاستقرار، وإن التعددية والانفتاح يمثلان نقاط ضعف في زمن الأزمات الكبرى (Barry, 1998).

بهذا المعنى، لا يمكن النظر إلى العوامل الدولية المسرِّعة باعتبارها أسبابًا مستقلة لصعود اليمين المتطرف، بل بوصفها عناصر مكملة ساعدت على تطبيع خطابه، وتعزيز مشروعيته، وتوسيع هامش المناورة أمامه داخل الديمقراطيات الغربية. لقد وفّرت هذه العوامل غطاءً سياسيًا ورمزيًا سمح بإعادة

[1] كتاب "حالة الاستثناء" (2005) هو عمل فلسفي للمفكر الإيطالي جورجيو أغامبين، ترجمه إلى الإنجليزية كيفن أتيل ونشرته مطبعة جامعة شيكاغو. يوسع الكتاب مشروع أغامبين "الإنسان المقدس"، ويدرس كيف أصبح تعليق القانون في حالات الطوارئ سمة أساسية للحكم الحديث.

تعريف الدولة والديمقراطية في اتجاه أكثر انغلاقًا وسلطوية، وهو ما مهّد للانتقال من الشعبوية كخطاب احتجاجي إلى الشعبوية كمنطق حكم قابل للتعميم.

4.6 قراءة نظرية للتحولات

تكشف التحولات التي ناقشها هذا الفصل أن صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا لم يُحدث تغييرات سطحية في الممارسة السياسية فحسب، بل مسّ البنية العميقة للدولة والديمقراطية بوصفهما منظومتين مفاهيميتين ومؤسساتيتين. ومن ثمّ، لا يمكن فهم هذه التحولات بمعزل عن الإطار النظري الذي يسمح بتفسير إعادة تشكّل السلطة، والشرعية، وحدود الانتماء داخل الديمقراطيات الغربية المعاصرة. وفي هذا السياق، تتيح نظريات الدولة، والقومية، والفاشية قراءة تركيبية تُظهر أن ما يجري هو إعادة تعريف للسياسة من داخل النظام الديمقراطي نفسه، لا انقلابًا عليه من خارجه (Huntington, 1968).

من منظور نظرية الدولة، يمكن تفسير هذه التحولات بوصفها انتقالًا في وظيفة الدولة لا في وجودها. فالدولة لم تتراجع أو تُفرَّغ من سلطتها، بل أُعيد توجيهها لتؤدي دورًا مختلفًا عن الدور الذي ارتبط تاريخيًا بالدولة الليبرالية الحديثة. فبدل أن تكون إطارًا قانونيًا جامعًا يضمن الحقوق المتساوية لجميع المواطنين، بدأت تتحول إلى جهاز سيادي يحدد من يستحق الحماية ومن يُستثنى منها. بهذا المعنى، لم تعد الدولة تُعرّف ذاتها من خلال القانون والمواطنة المجردة، بل من خلال الانتماء والهوية والأمن. ويعكس هذا التحول انتقال الدولة من منطق دولة الحقوق إلى منطق دولة الهوية، حيث تُستخدم أدوات الشرعية الديمقراطية لإعادة رسم حدود الجماعة السياسية على أسس إقصائية (Agamben, 2005).

أما القومية، فتقدّم مفتاحًا لفهم البعد الرمزي–السلطوي لهذه التحولات. فالقومية في سياق اليمين المعاصر لا تظهر كأيديولوجيا شمولية صريحة، بل كسلطة رمزية تُنظّم المجال السياسي وتعيد تعريف معايير الانتماء والشرعية. لقد تحوّلت الهوية الوطنية من مرجعية ثقافية جامعة إلى أداة حكم تُستخدم

لتبرير السياسات، وترتيب الحقوق، وإعادة تصنيف المواطنين. وبذلك، لم تعد القومية مجـرّد خطـاب تعبوي، بل أصبحت إطارًا ناظمًا يعيد إنتاج العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تُقدَّم الهويـة بوصـفها شرطًا مسبقًا للمواطنة، وتتحول السيادة إلى حماية "الذات الوطنيـة" لا ضـمان التعـدد (ترافيرسـو، 2017).

وفي هذا السياق، تبرز الفاشية بوصفها أفقًا تفسيرياً يساعد على فهم الطابع السلطوي الكامن فـي هـذه التحولات، دون السقوط في اختزالها إلى عودة تاريخية مباشرة. فما تشهده الـديمقراطيات الأوروبيـة اليوم ليس فاشية تقليدية قائمة على العنف والانقلاب، بل شكل من السلطوية الناعمة التي تعمل من داخل المؤسسات الديمقراطية. وتتجلى هذه السلطوية في تقـديس الإرادة الشـعبية، ونـزع الشـرعية عـن المعارضة، والتضييق التدريجي على الإعلام والقضاء، مع الحفاظ الشكلي علـى آليـات الانتخابـات والتعدد الحزبي. وهنا تُعاد صياغة عناصر فاشية قديمة — مثل الزعامة، والانضباط، ووحدة الأمة — بلغة ديمقراطية جديدة، تجعل الإقصاء يبدو خيارًا سـياديًا مشـروعًا لا اعتـداءً علـى الديمقراطيـة (ترافيرسو، 2017).

وعليه، تُظهر هذه القراءة النظرية أن التحولات التي أحدثها صعود اليمين المتطرف لا يمكن اختزالهـا في سياسات ظرفية أو خطابات انتخابية، بل تعبّر عن إعادة تركيب عميقة لمفاهيم الدولـة، والهويـة، والسلطة داخل الديمقراطيات الغربية. فالدولة لم تُقوَّض، بل أُعيد تعريفها؛ والديمقراطية لـم تُلـغَ، بـل أُفرغت تدريجيًا من مضمونها التعددي؛ والشرعية لم تُسحب من النظام، بل أُعيد إنتاجها علـى أسـس ثقافية وهوياتية. ومن هنا، يشكّل هذا التحليل النظري جسرًا ضروريًا للانتقال إلى خلاصة الفصل، التي ستتناول دلالات هذه التحولات بوصفها مسارًا بنيويًا ممتدًا يعيد طرح سؤال مستقبل الدولة والديمقراطية في أوروبا المعاصرة (مولر، 2017).

4.7 خلاصة

يُظهر التحليل الذي قدّمه هذا الفصل أن صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا لم يعد ظاهرة سياسية هامشية أو موجة انتخابية عابرة، بل تحوّل إلى عامل بنيوي فاعل أعاد تشكيل بنية الدولة الحديثة ومنطق الديمقراطية الليبرالية من الداخل. فقد كشفت التجربة الأوروبية المعاصرة أن هذا الصعود لم يقتصر على تغيير موازين القوى الحزبية، بل مسّ الأسس المفاهيمية التي قامت عليها الدولة بوصفها إطارًا قانونيًا جامعًا، والديمقراطية بوصفها نظامًا قائمًا على التعددية والمساواة وسيادة القانون.

بيّن الفصل أن أحد أخطر آثار هذا التحوّل يتمثّل في إعادة تعريف وظيفة الدولة، حيث لم تعد تُقدَّم كضامن محايد لحقوق المواطنين كافة، بل كأداة لحماية جماعة قومية تُعرَّف باعتبارها "الشعب الحقيقي". هذا التحول من دولة الحقوق إلى دولة الهوية أفضى إلى تآكل مبدأ المواطنة المتساوية، وإلى إعادة ترتيب الحقوق على أساس الانتماء الثقافي والهوياتي لا على أساس القانون. وبهذا المعنى، أصبحت السيادة مفهومًا دفاعيًا وإقصائيًا، يُستخدم لتبرير الانغلاق السياسي وتوسيع صلاحيات الدولة على حساب الحريات العامة.

كما أظهر الفصل أن الديمقراطية الليبرالية باتت تواجه ضغطًا مزدوجًا: من جهة، عبر اختزال التعددية السياسية باسم الإرادة الشعبية، ومن جهة أخرى، من خلال إضعاف استقلال المؤسسات الرقابية والقضائية ونزع الشرعية عن الإعلام والمعارضة. هذه الديناميات لم تُنتج قطيعة صريحة مع الديمقراطية، بل أسهمت في إعادة تشكيلها في صورة هجينة، تحافظ على آلياتها الشكلية فيما تُفرغها تدريجيًا من مضمونها التعددي والنقدي.

وفي هذا السياق، لعب الإعلام والمجال العام دورًا محوريًا في تطبيع الخطاب القومي والسلطوي، سواء من خلال الانتقال من خطاب التحذير إلى المعاملة "الطبيعية" لقوى اليمين المتطرف، أو عبر تكريس

سردية الصراع بين "الشعب" و"النخب الإعلامية". وقد أسهم هذا التحول في إضفاء شرعية رمزية على سياسات الإقصاء، وجعلها جزءًا من النقاش العام المقبول داخل الديمقراطيات الأوروبية.

إلى جانب ذلك، أبرز الفصل كيف ساهمت العوامل الدولية المسرِّعة — مثل صعود الشعبوية على المستوى العالمي، والحرب الروسية–الأوكرانية — في توفير بيئة سياسية وأمنية مواتية لتوسيع خطاب الانغلاق، وتبرير الاستثناءات الديمقراطية باسم الأمن والسيادة. غير أن هذه العوامل لم تكن سببًا في نشوء الظاهرة، بل أسهمت في تسريعها وتعميق آثارها داخل سياق أوروبي كان يعاني أصلًا من أزمات تمثيل وشرعية بنيوية.

وعليه، يخلص الفصل إلى أن ما تشهده أوروبا اليوم لا يتمثل في أزمة مؤقتة للديمقراطية، بل في تحوّل عميق في طبيعتها ووظيفتها، حيث تتقاطع الهويات الثقافية مع الممارسات السياسية، وتُعاد صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس إقصائية متزايدة. هذا التحول يطرح تحديات جوهرية أمام مستقبل الديمقراطية الغربية، ويجعل من صعود اليمين المتطرف اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدولة الحديثة على الحفاظ على توازنها بين السيادة والحقوق، وبين الانتماء والتعددية.

الفصل الخامس

النتائج والاستنتاجات

يمثّل هذا الفصل المرحلة الختامية للدراسة، حيث ينتقل التحليل من عرض مظاهر صعود اليمين واليمين المتطرف وتفسير عوامله البنيوية، إلى استخلاص النتائج العامة التي تكشف طبيعة هذه الظاهرة وحدودها. فبعد معالجة الحالات المقارنة في الفصل الثاني، وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الفصل الثالث، ثم دراسة التحولات التي أصابت بنية الدولة والديمقراطية الليبرالية في الفصل الرابع، يسعى هذا الفصل إلى تركيب هذه المخرجات ضمن رؤية تحليلية موحّدة.

وينطلق الفصل من السؤال المركزي الذي وجّه مسار الدراسة: هل يمثّل صعود اليمين المتطرف في أوروبا موجة سياسية ظرفية ارتبطت بأزمات مرحلية، أم تحوّلًا بنيويًا يعكس إعادة تشكيل أعمق في الدولة–الأمة الأوروبية ونموذج الديمقراطية الليبرالية؟ وبناءً على ذلك، يعرض الفصل النتائج التحليلية للدراسة، قبل الانتقال إلى بيان إسهامها العلمي وتوصياتها البحثية والمؤسسية وآفاق تطور الديمقراطية الأوروبية.

5.1 النتائج التحليلية للدراسة

تسعى هذه المحطة إلى تركيب النتائج التي أفضى إليها التحليل المقارن والسببي في الفصول السابقة، من خلال الانتقال من توصيف الظاهرة إلى تحديد طبيعتها البنيوية وحدودها التاريخية. فبدل النظر إلى صعود اليمين واليمين المتطرف بوصفه سلسلة من النجاحات الانتخابية المتفرقة، تُظهر الدراسة أنه يمثل تحوّلًا أعمق في بنية المجتمعات الأوروبية وفي علاقتها بالدولة والديمقراطية. ومن هنا، تنطلق النتائج التالية بوصفها خلاصة تحليلية تستند إلى الربط بين الحالات الثلاث والإطار النظري المعتمد.

5.1.1 الطابع البنيوي لصعود اليمين المتطرف

تبيّن الدراسة أن صعود اليمين واليمين المتطرف في إيطاليا وفرنسا والسويد لا يمكن اختزاله في كونه حدثًا انتخابيًا عابرًا أو ردّ فعل ظرفي على أزمة اقتصادية محددة، بل هو نتيجة تراكم تاريخي لتحولات بنيوية متداخلة. فقد كشفت المقارنة أن هذا الصعود ارتبط بتحولات اقتصادية عميقة تمثّلت في إعادة هيكلة اقتصاد السوق وتراجع شبكات الأمان الاجتماعي، وما رافق ذلك من تفكك تدريجي للطبقة الوسطى وتنامي مشاعر الهشاشة الاقتصادية.

كما أظهرت النتائج أن أزمات الهوية الثقافية لعبت دورًا مركزيًا في إعادة تشكيل المجال السياسي، حيث تحوّل النقاش من توزيع الموارد إلى تعريف الانتماء، ومن الصراع الاجتماعي إلى الصراع الهوياتي. وقد تزامن ذلك مع أزمة تمثيل حزبي واضحة، تجلت في تراجع الأحزاب التقليدية وعجزها عن استيعاب التحولات الاجتماعية، مما فتح المجال أمام قوى تقدم نفسها بوصفها البديل "الأصيل" أو "الممثل الحقيقي" للإرادة الشعبية.

إلى جانب ذلك، بيّنت الدراسة أن تفكك ما يُعرف بالثقافة المدنية — القائمة على الثقة بالمؤسسات، وقبول التعدد، والاحتكام للقواعد الديمقراطية — شكّل أرضية خصبة لتمدد الخطاب الشعبوي القومي. إذ لم يعد الانقسام السياسي محكومًا بالتنافس البرنامجي داخل إطار ديمقراطي مستقر، بل بات يعكس انزياحًا في تعريف الشرعية ذاتها، وفي تصور العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وعلى الرغم من اختلاف السياقات الوطنية بين الحالات الثلاث — من حيث التاريخ السياسي، ومستوى الرفاه، وبنية النظام الحزبي — فإن النتائج تكشف عن نمط مشترك على المستوى الأوروبي: تآكل الوسائط التقليدية، تصاعد القلق الهوياتي، وتحوّل الدولة إلى ساحة صراع حول معنى الانتماء والسيادة. وهذا التشابه البنيوي يؤكد أن الظاهرة ليست محصورة بدولة بعينها، بل تعبّر عن تحوّل أوسع يمسّ النموذج الديمقراطي الأوروبي في مرحلته الراهنة.

5.2 نحو تحديد الطبيعة البنيوية للظاهرة

تطرح الدراسة في سؤالها المركزي إشكالية طبيعة صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا: هل نحن أمام موجة احتجاجية مرتبطة بسياقات اقتصادية وسياسية ظرفية، أم أمام تحول بنيوي يعيد تشكيل الديمقراطية الأوروبية على المدى الطويل؟

تُظهر النتائج المستخلصة من التحليل المقارن للحالات الثلاث، ومن تفكيك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن دراسة التحولات التي أصابت بنية الدولة والديمقراطية، أن الظاهرة لا يمكن تفسيرها بوصفها رد فعل مؤقتًا على أزمات عابرة. فالتراكم الذي سبق هذا الصعود — من تحولات نيوليبرالية، وتآكل الطبقة الوسطى، وأزمة تمثيل حزبي، وتراجع الثقافة المدنية، وأزمة هوية متفاقمة — يشير إلى أن اليمين المتطرف استفاد من خلل بنيوي عميق في النموذج الليبرالي الأوروبي.

كما أن انتقال هذه القوى من موقع الاحتجاج إلى موقع إعادة تعريف الدولة والمواطنة والسيادة، يدل على أن الأمر يتجاوز الظرفية الانتخابية. فحتى في الحالات التي لم يصل فيها اليمين إلى الحكم المباشر، استطاع أن يعيد تشكيل الأجندة السياسية، وأن يفرض مفرداته على المجال العام، وأن يؤثر في سياسات الهجرة والأمن والهوية.

وعليه، تشير النتائج إلى أن صعود اليمين المتطرف يحمل طابعًا بنيويًا طويل الأمد، يعكس إعادة تموضع داخل الديمقراطية الغربية ذاتها، لا مجرد انحراف مؤقت عنها. إننا أمام عملية إعادة تشكيل تدريجية لقواعد اللعبة السياسية، لا أمام موجة احتجاج عابرة يمكن أن تنحسر تلقائيًا بزوال أزمة محددة.

5.3 الإسهام العلمي للدراسة

يتمثل الإسهام العلمي الأساسي لهذه الدراسة في أنها لا تتعامل مع صعود اليمين واليمين المتطرف بوصفه نتيجة خطية لعامل واحد، ولا تختزله في تفسير اقتصادي أحادي، بل تقترح قراءة تركيبية تتأسس على دمج ثلاث مقاربات متكاملة: المقاربة البنيوية، والمقاربة الثقافية–الهوياتية، والمقاربة المؤسساتية–السياسية. وقد أتاح هذا الدمج تجاوز الثنائية الشائعة في الأدبيات بين من يفسّر الظاهرة بوصفها "احتجاجًا اقتصاديًا" وبين من يراها "ردّ فعل ثقافيًا" على الهجرة، لصالح تصور يبيّن أن الظاهرة نتاج تفاعل عضوي بين البنى الاقتصادية والتحولات الثقافية وأزمات التمثيل والشرعية داخل الدولة الديمقراطية الحديثة.

فعلى المستوى البنيوي، قدّمت الدراسة تفسيرًا يربط صعود اليمين بتحولات النيوليبرالية، وتراجع دولة الرفاه، وتفكك الطبقة الوسطى، واتساع الهشاشة الاقتصادية بوصفها شروطًا مادية أعادت تشكيل المزاج الاجتماعي وأضعفت الثقة بالنخب التقليدية. وفي الوقت نفسه، لم تُعامل هذه التحولات بوصفها أسبابًا مكتفية بذاتها، بل جرى إدماجها ضمن سياق ثقافي أوسع يفسّر كيف تحوّل القلق الاقتصادي إلى خطاب هوياتي، وكيف أُعيد تأطير التوترات الاجتماعية بلغة قومية وشعبوية تُحمّل "الآخر" مسؤولية التدهور بدلًا من مساءلة البنى الاقتصادية ذاتها.

أما على المستوى المؤسساتي، فتُبرز الدراسة أن صعود اليمين المتطرف لا يمكن فهمه دون أزمة التمثيل الحزبي وتراجع الوسائط التقليدية للديمقراطية التمثيلية، بما في ذلك الأحزاب الكبرى والنقابات والمنظمات الوسيطة. فالدراسة تُظهر أن هذا الفراغ المؤسسي لم يخلق فقط فرصة انتخابية لليمين، بل فتح المجال لتحوّل أعمق تمثّل في إعادة تعريف الدولة ووظائفها، وفي إعادة صياغة المواطنة والشرعية والسيادة ضمن منطق يستبطن الإقصاء ويعيد ترتيب الحقوق على أساس الانتماء.

وفي إطار ذلك، يأتي التوظيف النظري بوصفه أحد عناصر القيمة المضافة في الدراسة. فقد جرى استخدام نظريات القومية والشعبوية والفاشية ونظرية الدولة — إلى جانب المنظور البنيوي في تفسير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية — كأدوات تحليلية لتفكيك الظاهرة لا كخلفية وصفية. فالقومية مكّنت من فهم البعد الرمزي–الهوياتي في خطاب اليمين، والشعبوية فسّرت آليات التعبئة وخلق ثنائية الشعب/النخبة، بينما أضاءت الفاشية عناصر السلطوية الناعمة واستدعاء الرموز والانضباط داخل خطاب ديمقراطي شكلي. أما نظرية الدولة فقد أتاحت فهم التحول الأبرز الذي ترصده الدراسة: انتقال الصراع من مستوى المنافسة السياسية إلى مستوى إعادة تعريف الدولة ذاتها بوصفها جهازًا معياريًا يُعيد ترتيب الانتماء والحقوق.

وبهذا، تقدم الدراسة قراءة تتجاوز التفسير الاقتصادي الأحادي، وتُسهم في تطوير فهم أكثر شمولًا لصعود اليمين الأوروبي بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها البنى المادية مع التحولات الثقافية ومع أزمة المؤسسات الديمقراطية. كما أن اعتماد المقارنة بين إيطاليا وفرنسا والسويد أتاح اختبار هذه القراءة في نماذج ديمقراطية مختلفة، بما يعزّز صلاحية النتائج في وصف الظاهرة الأوروبية بوصفها تحولًا عامًا لا حالة وطنية معزولة.

5.4 الاستنتاجات

تكشف النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا لا يمثل ظاهرة مكتملة أو مستقرة، بل عملية تحول مستمرة تعكس إعادة تشكيل تدريجية في العلاقة بين الدولة والمجتمع والديمقراطية الليبرالية. ويشير التحليل المقارن إلى أن فهم هذه الظاهرة يقتضي النظر إليها بوصفها مسارًا ديناميكيًا متعدد الأبعاد يمتد عبر الزمن والمجالات السياسية والاجتماعية والمؤسساتية.

أولًا، تُظهر الدراسة أن صعود هذه القوى لا يتوقف عند لحظة النجاح الانتخابي، بل يرتبط بعملية انتقال تدريجي من خطاب الاحتجاج إلى الاندماج المؤسسي وإعادة التأثير في بنية الدولة ذاتها. فالمسألة

لم تعد تتعلق بوجود أحزاب معارضة راديكالية، وإنما بقدرة هذه الحركات على التكيّف مع مؤسسات الحكم وإعادة توجيه وظائفها وحدودها الرمزية من الداخل.

ثانيًا، يكشف التحليل المقارن أن الظاهرة الأوروبية لا يمكن فهمها بمعزل عن تحولات أوسع تشهدها الديمقراطيات المعاصرة عالميًا، حيث تتقاطع الشعبوية القومية مع أزمات الدولة الليبرالية في سياقات متعددة. ويشير ذلك إلى أن صعود اليمين المتطرف يعكس نمطًا تحوليًا يتجاوز الخصوصية الوطنية، مرتبطًا بأزمة أعمق في نموذج التمثيل السياسي الحديث.

ثالثًا، تبيّن النتائج أن التحولات الرقمية والإعلامية أسهمت بصورة حاسمة في إعادة تشكيل المجال العام، بحيث لم تعد الشرعية السياسية تُنتج داخل الأطر المؤسسية التقليدية فقط، بل عبر فضاءات اتصال رقمية تسمح بإعادة بناء الهوية السياسية وتعزيز الاستقطاب الاجتماعي. وقد أدى ذلك إلى تسريع انتشار الخطاب القومي الشعبوي وإضعاف الوسائط الديمقراطية الكلاسيكية.

رابعًا، تشير الدراسة إلى أن صعود اليمين المتطرف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بخلل بنيوي في أنماط التمثيل السياسي والثقافة المدنية، حيث أدى تراجع الثقة بالأحزاب التقليدية والوسائط الاجتماعية إلى خلق فراغ تمثيلي ملأته الحركات الشعبوية بخطاب يقوم على إعادة تعريف العلاقة المباشرة بين القائد والجمهور.

خامسًا، تكشف النتائج أن قضايا الهجرة والهوية لم تكن السبب الأصلي للأزمة بقدر ما مثّلت إطارًا رمزيًا جرى من خلاله التعبير عن توترات اقتصادية واجتماعية أعمق، خاصة تلك المرتبطة بتآكل الطبقة الوسطى واتساع فجوات التفاوت الاجتماعي داخل المجتمعات الأوروبية.

سادسًا، يبرز التحليل أن استقرار الديمقراطية الليبرالية بات مرتبطًا بقدرتها على الحفاظ على استقلال المؤسسات الدستورية وآليات الضبط الداخلي للسلطة. إذ أظهرت الحالات المدروسة أن الضغوط السياسية على القضاء والإعلام والهيئات الرقابية تشكّل أحد المؤشرات المركزية للتحول الجاري داخل الأنظمة الديمقراطية، حيث يجري تعديل قواعد الممارسة الديمقراطية دون إلغائها رسميًا.

وأخيرًا، تشير الدراسة إلى أن أحد أبرز التحديات التي تواجه المشروع الأوروبي يتمثل في التوتر المتزايد بين متطلبات التكامل فوق الوطني ومطالب السيادة الوطنية. وقد أسهم هذا التوتر في تعزيز جاذبية الخطاب القومي الذي يقدّم نفسه بوصفه استعادة للقرار السياسي، ما يعكس أزمة توازن بنيوية داخل نموذج الحكم الأوروبي المعاصر.

وبذلك، تُظهر هذه الاستنتاجات أن صعود اليمين واليمين المتطرف ليس مجرد استجابة سياسية ظرفية، بل تعبير عن مرحلة انتقالية أوسع تعيد تعريف أسس الشرعية والتمثيل والدولة داخل الديمقراطيات الغربية.

5.5 آفاق مستقبل الديمقراطية الأوروبية

في ضوء التحولات التي رصدتها الدراسة، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل الديمقراطية الأوروبية في ظل استمرار صعود اليمين واليمين المتطرف:

أولًا: سيناريو الاستيعاب المؤسسي.

في هذا السيناريو، تنجح الديمقراطيات الأوروبية في استيعاب القوى اليمينية ضمن الإطار الدستوري دون أن تسمح لها بتقويض ركائز النظام الليبرالي. ويعني ذلك أن تتحول هذه الأحزاب إلى فاعل سياسي "طبيعي" يخضع لقواعد اللعبة الديمقراطية، مع بقاء الضوابط المؤسسية قائمة وقادرة على الحد من أي انحراف سلطوي.

ثانيًا: سيناريو التكيّف السلطوي التدريجي.

يفترض هذا المسار أن تؤدي الضغوط الشعبوية إلى إعادة تفسير القواعد الديمقراطية من الداخل، بحيث تتقلص التعددية تدريجيًا، وتُعاد صياغة مفاهيم الشرعية والسيادة وفق منطق هوياتي. لا يسقط النظام هنا، لكنه يتحول إلى نسخة أقل ليبرالية وأكثر انغلاقًا، فيما يمكن وصفه بـ"الديمقراطية المقيدة".

ثالثًا: سيناريو التحول نحو ديمقراطية قومية.

وهو سيناريو أكثر جذرية، يتم فيه إعادة تعريف الدولة على أساس قومي–ثقافي واضح، مع تراجع مركزية الحقوق الكونية لصالح هوية وطنية مهيمنة. في هذا السياق، تصبح الديمقراطية إطارًا انتخابيًا يُدار داخل حدود قومية ضيقة، ويُعاد ترتيب مفهوم المواطنة وفق منطق الانتماء الثقافي.

لا تجزم الدراسة بأحد هذه السيناريوهات بصورة قطعية، لكنها تؤكد أن المسار الذي ستتخذه الديمقراطية الأوروبية سيتوقف على قدرتها على معالجة أزماتها البنيوية، وإعادة إنتاج ثقافتها المدنية، وتعزيز توازنها بين الحرية والسيادة، والانفتاح والهوية.

الخلاصة العامة

تكشف هذه الدراسة، من خلال تحليل مقارن للحالات الإيطالية والفرنسية والسويدية، أن صعود اليمين واليمين المتطرف في أوروبا المعاصرة لا يمكن اختزاله في موجة انتخابية ظرفية أو رد فعل عابر على أزمات اقتصادية أو أمنية محددة، بل يمثل تحولًا بنيويًا عميقًا في بنية الدولة والديمقراطية الليبرالية ذاتها. فالظاهرة لا تعكس فقط احتجاجًا سياسيًا، وإنما تعبر عن إعادة ترتيب شاملة للعلاقة بين الهوية والسلطة، وبين الدولة والمجتمع، وبين الشرعية السياسية والثقافة المدنية.

لقد أظهرت الدراسة أن تراكم التحولات الاقتصادية النيوليبرالية، وتفكك الطبقة الوسطى، وتنامي الهشاشة الاجتماعية، تداخلت مع أزمة تمثيل حزبي عميقة وتراجع في الثقافة المدنية، مما أوجد بيئة خصبة لإعادة تعريف الدولة بوصفها كيانًا هوياتيًا أكثر من كونها إطارًا تعاقديًا جامعًا. وفي هذا السياق، لم يسعَ اليمين المتطرف إلى إسقاط الديمقراطية من خارجها، بل إلى إعادة تشكيلها من داخلها، عبر تحويل مفاهيم السيادة، والمواطنة، والإرادة الشعبية إلى أدوات لإنتاج شرعية قائمة على الانتماء الثقافي لا على المساواة القانونية.

كما بينت الدراسة أن المسارات التنظيمية لصعود اليمين اختلفت بين الحالات الثلاث — من انتقال سريع إلى الحكم في إيطاليا، إلى مأسسة تدريجية في فرنسا، إلى تطبيع بطيء داخل دولة رفاه قوية في السويد — غير أن البنية التحليلية المشتركة واحدة: تحول في طبيعة التمثيل السياسي، وصعود شرعية هوياتية، وتآكل تدريجي لركائز التعددية الليبرالية. وهذا التشابه البنيوي رغم اختلاف السياقات يؤكد أن الظاهرة أوروبية الطابع، وليست حالة وطنية معزولة.

إن الخلاصة الجوهرية التي تفضي إليها هذه الدراسة تتمثل في أن الديمقراطية الغربية لا تشهد انهيارًا مباشرًا، بل تعيش مرحلة إعادة تعريف داخلية قد تقود إلى نماذج جديدة من "الديمقراطية القومية"، حيث تُعاد صياغة العلاقة بين الحرية والسيادة، وبين الحقوق والانتماء، في اتجاه يضيق المجال التعددي لصالح تصور أكثر تجانسًا للهوية السياسية. وبذلك، فإن التحدي الذي يمثله اليمين المتطرف لا يكمن فقط في سياساته، بل في قدرته على إعادة تأويل المفاهيم المؤسسة للنظام الديمقراطي نفسه.

وعليه، فإن صعود اليمين المتطرف يمثل لحظة مفصلية في التاريخ السياسي الأوروبي المعاصر، ليس بوصفه قطيعة مع الديمقراطية، بل بوصفه إعادة تشكيل لشروطها وقواعدها. وهذه النتيجة تفتح المجال أمام دراسات لاحقة لفحص ما إذا كانت الديمقراطية الأوروبية قادرة على استيعاب هذا التحول ضمن إطار تعددي متجدد، أم أنها تتجه نحو نمط مستقر من الديمقراطية الهوياتية التي تعيد رسم حدود الانتماء والشرعية في القرن الحادي والعشرين.

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

ابوالليل، سماح عبد الفتاح. (2021). ظَاهِرة التَّنْميط: دِرَاسَة تَأثِير الصُّعود اليمينيّ المُتطرِّف الأورُوبِّي عَلَى مِلفات اللُّجوء وَالهِجْرَة .*مجلة معهد أكتوبر العالي للاقتصاد 1-31.*

الأفندى، نزيره. (2009). *الأزمات المالية رؤية مقارنة.* العدد 144، القاهرة: مجلة السياسة الدولية.

إنزو ترافيرسو. (2017). *الوجوه الجديدة للفاشية.* روما: دار فيرسو للنشر.

أوكلي، كريمة؛ داهب، لامية. (2018). جدلية الهوية و الأمن في الخطاب السياسي لليمين المتطـــرف (2001-2017) دراسة حالة الجبهة الوطنية في فرنسا. *رسالة دكتوراة، جامعة مولود معمـــري تيزي وزو.*

بالحاج، رياض. (2025). *من هو حزب التجمع الوطني المتطرف الذي فاز بانتخابات فرنســـا.* لنـــدن: أوروبا بالعربي.

باهي، ريهام. (2017). تداعيات صعود اليمين في أوروبا والواليات المتحدة. *مجلة السياســـة الدوليـــة، 112.*

براندز، هال. (2019). اليمين السياسي وتهديد الديمقراطية الليبرالية. *مجلة الاتحاد.*

بروي، إدوار. (د.ت). *تاريخ الحضارات العام.* ج3. 454-455.

بشارة، عزمي (2016). صعود اليمين واستيراد صراع الحضـــارات إلـــى الـــداخل: حينمـــا تنجـــب الديمقراطية نقائض الليبرالية. *سياسات عربية. 23(4).*

بلقاسم، بن شعيب. (2022). ثنائية الاقتصاد والسياسة في فلسفة كارل ماركس. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية. 14(1). 197-210.*

بلقاسم، عبد القادر؛ بوزيد، عويسه. (2024). تداعيات صعود اليمين المتطرف على المهاجرين-دراسة حالة إيطاليا. *السياسة العالمية. 8(2). 193-210.*

بنافي، ريناس. (2017). صعود اليمين المتطرف الاسباب والتـــداعيات: دراســـة تحليليـــة. *المركـــز الديمقراطي العربي. 12.*

بوليزي، ميكيلا. (2024). *فوز اليمين المتطرف في الانتخابات الإيطالية: جزء من حركة عالمية متنامية وتهديد لحقوق المهاجرين*. روما: الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.

بيبي، شريف. (2025). *التجمع الوطني يستقبل اليمين المتطرف الأوروبي في فرنسا.. تكريس للحضور وتعزيز لـ"المشروع الموحد"*. باريس: مونت كارلو الدولية.

تريمة، صورية. (2014). التعاون الأورو متوسطي في ظل تنامي اليمين المتطرف في أوروبا. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. 4(2). 121-134.*

توسيج، سيلفي. (2023). *اليمين المتطرف النظري – رؤية فلسفية* Retrieved from. التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب: https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/article29102023.aspx

الجابري، ستار جبار (2008). أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا. *دراسة في الأفكار والدور السياسي، دراسات دولية جامعة بغداد، 61.*

الجابري، ستار جبار (2019). حزاب اليمين المتطرف في أوروبا دراسة في الأفكار والدور السياسي. *دراسات دولية العدد الخامس والثلاثون، 47.*

جبر، ننوف. (2023). اليمين المتطرف في فرنسا وأثره في العلاقات الإسلامية الفرنسية. *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية.*

جرادوف، كوبلاند، ج فينو. (1958). *الإقطاع والعصور الوسطى في غرب أوروبا*. زيادة (.Trans , القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة.

حسن، منى. (2022). *من تهديد إلى نصر تاريخي.. ردود فعل مختلفة بعد فوز اليمين المتطرف في إيطاليا*. القاهرة: مجلة تحيا مصر.

حسين، أحمد قاسم. (2021). *الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي* . وادي البنات: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حمدي، آية. (2025). 2025 عام الاقتصاد القَلِق: حرب تجارية، وفرة مؤقتة، ونظام يُعاد تشكيله. *المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.*

خلف، أسامة عبدلي. (2025). صعود أحزاب اليمين المتطرف في اوروبا: حالة إيطاليا أنموذجا. *مجلة جامعة بغداد – كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة. 1-44.*

دربيد، ماسا. (2021). *من نتائج "النيوليبرالية في أوروبا: مُحاولَة لتبسيط مفاهيم الإقتصـــاد السّياســـي، الطاهر المعز* .كنعان- النشرة الاكترونية.

ركنية، سهام. (2022). احزاب اليمين المتطرف في اوروبا الغربية: من التهميش الى الصعود (حـــزب الجبهة الوطنية الفرنسية). *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. 15(3). 46-61.*

روزانفالون، بير. (2023). *قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد.* Trans الرحموني. بـــاريس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الزاغة، رنا. (2025). اليمين الإسرائيلي وتحوّل الدولة: قراءة في مركزية القوة والدين فـــي صـــناعة القرار. *معهد السياسة والمجتمع.*

سايل، سعيد. (2019). أوروبا وجنوب المتوسط في ظل التحولات السياسية العربية الجديـــدة 2010-2020. *رسالة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3*.445 .

السهلي، ناصر. (2022). *ساعة الحقيقة تدق في إيطاليا.. الحركة الفاشية إلـــى الســـلطة.* كوبنهـــاغن: العربي الجديد.

شافعي، علا. (2024). ألمانيا تقر تعديلات لضمان استقلال القضاء فـــي مواجهـــة تهديـــدات اليمـــين المتطرف. *اليوم السابع.*

الشحات. (2017). النظرية الأدبية الحديثة والتاريخ الثقافي الأوروبي. *هرمس. 98-136.*

الشظبي، أنيسة عبد الهادي أحمد. (2022). مفهوم الدولة في فلسفة توماس هـــوبز السياســـية. *مجلـــة الباحث الجامعي للعلوم الانسانية. 21(45).*

الشملان، أسعد صالح. (2020). من الأيديلوجيا إلى الخطاب: دراسة في المقاربة مـــا بعـــد البنيويـــة لمفهوم الخطاب السياسي .*مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. 21(2). 155-178.*

الشيخ، سما ممدوح. (2022). *مخاوف من عودة الفاشية إلى إيطاليا.* القاهرة: مجلة المجلة.

صالح، مفتاح. (2010). الأزمة المالية العالمية. *أبحاث اقتصادية وادارية. 8(8). 1-18.*

عبد، أحمد ياسر. (2023). مستقبل اليمين المتطرف وتداعياتـــه علـــى الاتحـــاد الأوروبـــي. *مركـــز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 1-2.*

عبدالفتاح، هيام. (2016). نظرية الدولة قراءة نقدية مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي في ضوء نظرية ابن خلدون والنظرية الماركسية.*مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. 5(4). 199-218.*

غطّاس، نعمة. (2017). *تاريخ أوروبا وحضارتها في القرون الوسطى*. دمشق: جامعة دمشق.

الفجيري، معتز. (2025). اليمين المتطرّف والسلطويون يعيدون تشكيل العالم في 2026. *مجلة العربي الجديد*.

فضيل، لزهر. (2025). *تحالف ضد الطبيعة بين اليهود واليمين المتطرف الفرنسي*. الجزائر: مجلة الفجر.

فليمستروم، آندي. (2023). اليمين المتطرف العنيف في السويد ــ الواقع والمخاطر. *المركز الأوروبي ــ قضايا التطرف والإرهاب – ستوكهولم*.

فواز، أحمد عبد الخافظ. (2024). قضايا الهجرة واللجوء في أوروبا ما بين التسييس والأمننة. *مجلة السياسة والاقتصاد. 24(25). 12-142.*

الكردي، نفين ظافر. (2017). الأوضاع الدينيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في الغرب الأوروبيّ من القرن التاسع عشر حتّى القرن الحادي عشر. *المجلة. 26.*

كريمة، حمامة. (2017). تصاعد اليمين المتطرف في أوروبا وتأثيره على دول جنوب المتوسط دراسة حالة: فرنسا (2010-2016). *كلية الحقوق والعلوم السياسية، شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 25-126.*

كزار، شهد عامر. (2025). خطاب الكراهية عند اليمين المتطرف بين الواقع والتحديات. *المؤتمر العلمي الرابع عشر... مواجهة التطرف في ظل أألزمات العالميّة الراهنة. 1-13).* بغداد: المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

كلتومة، بن دادة. (2023). الاتحاد الأوروبي أمام تصاعد اليمين المتطرف وتنامي الخطاب الشعبوي: أزمة عابرة أم بوادر تفكك. *السياسة العالمية 56-69.*

كوخلين، كون. (2025). *مارين لوبان... السياسية العنيدة بعد إدانتها بالاختلاس*. باريس: مجلة المجلة.

الكومبس. (2026). انتخابات 2026 في السويد تقترب والمنافسة تحتدم بين كريسترشون وأندرشون. *الكومبس*.

لقريعي، هشام؛ بن يحيى، نبيلة. (2021). موقف اليمين المتطرف الفرنسي من الجالية الجزائرية في فرنسا دراسة حالة: حزب الجبهة الوطنية–التجمع الوطني (2001-2018). *أبحاث قانونية وسياسية*, *6*(2), 179-202.

مركز التقدم العربي. (2025). التغيير في مشهد الأحزاب السويدية. *مركز التقدم العربي*.

المستقبل للأبحاث والدراسات. (2022). *انعكاسات فوز "ميلوني" في إيطاليا على توجهاتها الداخلية والخارجية*. ابو ظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات.

مولر، يان فيرنر. (2017). *ما هي الشعبوية؟* بنسلفانيا: مطبعة جامعة بنسلفانيا؛ طبعة بنغوين.

نظير، مروة. (2015). مؤشرات وأسباب صعود اليمين المتطرف في أوروبا. *مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*.

الهادي، هالة عبد. (2025). اليمين المتطرف يزحف إلى أوروبا... انعطافة عن الليبرالية وتحديات جديدة للمهاجرين. *مجلة النهار*.

الهاشمي، حميد. (2024). الهجرة ودورها في توطين الإسلام في أوروبا–تحديات التعايش والاندماج، بريطانيا نموذجًا. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*.

هنري، بيرين. (1996). *اريخ أوروبا في العصور الوسطى*. Trans القوصى. القاهرة: الهيئة المصريّة للكتاب.

وادي، أحمد. (2020). أبعاد الهوية وعلاقتها بالدولة وعملية بناءها. *كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر* .*07*(1), 44-58 .

وحدة اللغة الإنجليزية – مرصد الأزهر لمكافحة التطرف (2024). اليمين المتطرف في أوروبا وأمريكا الشمالية: التاريخ والحاضر والسمات وإرهاصات المشهد الانتخابي. *مرصد الأزهر لمكافحة التطرف*.

الوحيدي، سعاد. (2016). الارتداد إلى القومية في زمن العالمية: رياح التطرف العنصري تهب في أوروبا. *مجلة النور*.

يوسف، بسام. (2022). *تحت ظلال الكراهية.. السويد في قبضة اليمين المتطرف*. دمشق: المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abreha, B. M. (2024). The Sweden Democrats and the paradox of right-wing populism: A study of the ideological development of the Sweden Democrats.

Agamben, G. (2005). *State of Exception.* Chicago: University of Chicago Press.

Alisher, J. (2025). Framing the Judiciary: Effects of Partisan, Procedural, and Populist Frames on Apex Court Perceptions in Czechia. *Cambridge University Press*.

Almeida, D. (2013). Towards a post-radical Front National? Patterns of ideological change and dediabolisation on the French radical right. *Nottingham French Studies, 52*(2), 167-176.

Archard, D. (2013). Nationalism and political theory.. *In Political Theory in Transition Routledge*, 155-171.

Ausserladscheider, V. (2019). Beyond economic insecurity and cultural backlash: Economic nationalism and the rise of the far right. *Sociology Compass, 13*(4), 12670.

Baldini, G. (2024). From ‘anomaly’to ‘laboratory’? Fratelli d’Italia, illiberalism and the study of right-wing parties in Western Europe. *Political Studies Review, 22*(2), 402-411.

Barry, O. W. (1998). *Security: A New Framework for Analysis.* Copenhagen: Lynne Rienner.

Betz, H.-G. &. (2004). Against the current—stemming the tide: The nostalgic ideology of the contemporary radical populist right. *Journal of Political Ideologies*, 311–327.

Brubaker, R. (2017). Between nationalism and civilizationism: The European populist moment in comparative perspective. *Ethnic and Racial Studies, 40*(8), 1191–1226.

Cafruny, A. W. (2003). *A ruined fortress?: neoliberal hegemony and transformation in Europe.* (M. R. Alan W. Cafruny, Ed.) Rowman & Littlefield.

Castells, M. (2009). Communication power. *Oxford University Press*.

Castles, S. d. (2014). The age of migration: International population movements in the modern world (5th ed.). *Palgrave Macmillan.*

Di Giovanni, A. (2017). Urban transformation under authoritarian neoliberalism.. *States of discipline: Authoritarian neoliberalism and the contested reproduction of capitalist order*, 107-127.

Doležalová, J. H. (2017). Economic factors determining the electoral success of far-right and far-left parties in the EU countries. *Society and Economy*, 27-48.

Donà, A. (2022). The rise of the Radical Right in Italy: the case of Fratelli d'Italia. *Journal of Modern Italian Studies, 27*(5), 775-794.

Finnsdottir, M. S. (2024). The Rassemblement National on social media: the online rewards of gendered political speech for radical right politicians. *Continuum, 38*(4), 502-516.

Fonio, C. &. (2014). Controversial legacies in post-Fascist Italy. In Histories of State Surveillance in Europe and Beyond. *Routledge*, 79-94.

Forchtner, B. &. (2023). Scepticisms and beyond? A comprehensive portrait of climate change communication by the far right in the European Parliament. *Environmental politics, 32*(1), 43-68.

Frericks, P. M. (2009). oward a neoliberal Europe? Pension reforms and transformed citizenship. *Administration & Society, 41*(2), 135-157.

Gilchrist, S. S. (2017). Inflation dynamics during the financial crisis. *American Economic Review, 107*(3), 785-823.

Giudici, A. G. (2025). Far-right parties and the politics of education in Europe. *Journal of Contemporary European Studies, 33*(1), 1-14.

Golder, M. (2016). Far right parties in Europe. *Annual review of political science, 19*(1), 477-497.

Griffin, R. (2016). Interregnum or endgame? The radical right in the 'post-fascist'era. In The populist radical right.. *Routledge*, 33-45.

Halikiopoulou, D. &. (2019). What is new and what is nationalist about Europe's new nationalism? Explaining the rise of the far right in Europe. *Nations and nationalism, 25*(2), 409-434.

Helleiner, E. (2011). Understanding the 2007–2008 global financial crisis: Lessons for scholars of international political economy. *Annual review of political science, 14*(1), 67-87.

Huntington, S. P. (1968). *Political Order in Changing Societies.* Yale: Yale University Press.

Hussein, M. J. (2021). The European Union and the Far Right Phenomenon: Brexit as a Model. *Journal of Political Science, 61*, 205-258.

Inglehart, R. &. (2016). Trump, Brexit, and the rise of populism: Economic have-nots and cultural backlash. *Harvard Kennedy School Faculty Research Working Paper Series.*

Jay, S. B. (2019). Economic inequality and the rise of far-right populism: A social psychological analysis. *Journal of Community & Applied Social Psychology, 29*(5), 418-428.

Joppke, C. (2007). Beyond national models: Civic integration policies for immigrants in Western Europe. *West European Politics, 30*(1), 1-22.

Kriesi, H. G. (2008). West European politics in the age of globalization. *Cambridge University Press.*

Laborde, C. (2001). The culture (s) of the republic: Nationalism and multiculturalism in French republican thought. *Political Theory, 29*(5), 716-735.

Lazaridis, G. C. (2016). *The rise of the far right in Europe* (Vol. 138). London: Palgrave Macmillan Limited.

Leonard, M. (2007). *European Council on Foreign Relations.* Berlin: European foreign policy, defense, climate, technology, global governance.

Lucassen, G. &. (2012). Who fears what? Explaining far-right-wing preference in Europe by distinguishing perceived cultural and economic ethnic threats. *Comparative political studies, 45*(5), 547-574.

Mair. (2013). Ruling the void: The hollowing of Western democracy. *Verso*.

Marelli, E. P. (2012). Regional unemployment in the EU before and after the global crisis. *Post-communist economies, 24*(2), 155-175.

Moffitt, B. (2016). The global rise of populism: Performance, political style, and representation. *Stanford University Press.*

Mudde, C. (2021). *The far right today.* London, UK: Cambridge University.

Mudde. (2007). Populist radical right parties in Europe. *Cambridge University Press.*

Norris, P. &. (2019). Cultural backlash: Trump, Brexit, and authoritarian populism.. *Cambridge University Press*.

Offe, C. (2015). Europe entrapped. *Polity Press.*

Petter Törnberg, J. C. (2025). Radical right populists deliberately undermining democracy with misinformation. *International Journal of Press/Politics*.

Postelnicescu, C. (2016). Europe's new identity: The refugee crisis and the rise of populism. *National Center for Biotechnology Information*.

Puleo, L. &. (2022). Back to the post-fascist past or landing in the populist radical right? The Brothers of Italy between continuity and change. *South European Society and Politics, 27*(3), 359-383.

Rodríguez-Pose, A. (2018). The revenge of the places that don't matter (and what to do about it). *Cambridge Journal of Regions, Economy and Society, 11*(1), 189–209.

Rosenthal, L. (2023). Right-Wing Studies: A Roundtable on the State of the Field. *Journal of Right Studies*, 4-39.

Rupprecht, T. (2025). Neoliberalism and Transformation. In *The Routledge Handbook of 1989 and the Great Transformation* (p. 546). London: Routledge. doi:https://doi.org/10.4324/9781003303466

Schilling, T. R.-S. (2017). Migrants and refugees in Europe: challenges, experiences and contributions. *Visceral medicine, 33*(4), 295-300.

Scribner, T. (2017). You are not welcome here anymore: Restoring support for refugee resettlement in the age of Trump. *Journal on Migration and Human Security, 5*(2), 263-284.

Stiglitz, J. E. (2010). *Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy. W. W.* Norton & Company.

Streeck, W. (2016). How will capitalism end? Essays on a failing system. *Verso*.

Sunstein, C. R. (2017). Republic: Divided democracy in the age of social media. *Princeton University Press*.

Terazi, E. &. (2011). The effects of the global financial crisis on the central and eastern European Union countries. *International Journal of Business and Social Science, 17*(2), 186-192.

Urbinati, N. (2019). Me the people: How populism transforms democracy. *Harvard University Press.*

Völker, T. &. (2024). Discourse networks of the far right: How far-right actors become mainstream in public debates. *Political Communication, 41*(3), 353-372.

Wodak, R. (2015). The politics of fear: What right-wing populist discourses mean. *SAGE Publications.*

Zielonka, J. (2018). Counter-revolution: Liberal Europe in retreat. *Oxford University Press.*

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

THE FAR RIGHT IN ITALY, FRANCE, AND SWEDEN: PATTERNS OF RISE AND THEIR REPERCUSSIONS ON WESTERN DEMOCRACY (2008–2025)

By

Tareq Ziad Alyan Daraghmeh

Supervisor

Dr. Hassan Ayoub

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2026

THE FAR RIGHT IN ITALY, FRANCE, AND SWEDEN: PATTERNS OF RISE AND THEIR REPERCUSSIONS ON WESTERN DEMOCRACY (2008–2025)

By
Tareq Ziad Alyan Daraghmeh
Supervisor
Dr. Hassan Ayoub

Abstract

This thesis examines the rise of right-wing and far-right forces in Europe as one of the most significant political transformations experienced by Western democracies over the past two decades. It aims to analyze the nature of this rise, its limitations, and its impact on the structure of the modern state and the liberal democratic model. The study begins with a central question: how can we explain the shift of popular protest, stemming from economic and social crises, toward nationalist and populist right-wing movements rather than traditional left-wing trends? It also explores whether this rise represents a temporary political wave or a long-term structural transformation reshaping the European political landscape.

The study employs a comparative analytical approach, combining descriptive-analytical methods, comparative analysis, and case studies. It examines three European countries—Italy, France, and Sweden—each representing distinct democratic models, within the timeframe from 2008 to 2025. The analysis is grounded in a multi-layered theoretical framework that integrates multiple theories, aiming to offer a comprehensive explanation that goes beyond purely economic or cultural interpretations of the phenomenon.

The study's findings demonstrate that the rise of the right and far-right cannot be understood as a temporary electoral phenomenon but rather as the culmination of profound structural transformations. These transformations include the decline of the welfare state, a crisis of party representation, escalating identity anxieties, and the erosion of trust in traditional democratic institutions. The study also reveals that these forces are no longer confined to the realm of political protest but have become influential actors in redefining the concepts of state, citizenship, and sovereignty from within the democratic system itself. This has led to gradual shifts in the nature of Western democracy without causing its immediate institutional collapse.

The thesis concludes that European democracy is undergoing a phase of internal restructuring along diverse national paths, all of which adhere to a shared structural logic. This logic reflects a transition from traditional liberal democracy toward more nationalist and identity-based models. Thus, the study contributes to a comprehensive analytical framework that enhances understanding of future trends in European political transformations and opens new avenues for research into the relationship between structural crises and the rise of populism in contemporary democracies, based on a thorough analysis of the phenomenon's structure and its comparative contexts.

Keywords*:* far-right, populism, liberal democracy, nation-state, Europe, structural transformation